جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير التدخل الروسي على السياسة التركية تجاه الأزمة السورية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة :

خيدوس سهيلة

إشراف الدكتور:

بوالجدري فيصل

لجنة المناقشة :

أ/عباس سهام	**رئيسا**	**جامعة سكيكدة**
د/ بوالجدري فيصل	**مشرفا ومقررا**	**جامعة سكيكدة**
أ/بلعمري سليمة	**عضوا مناقشا**	**جامعة سكيكدة**

السنة الجامعية: 2016 /2017

الموافق ل: 1438/1437

المنخص

الملخص:

اللغة العربية:

مرت السياسة التركية تجاه الأزمة السورية بمرحلتين:

مرحلة ما قبل التدخل الروسي ومحاولة تركيا تفعيل دبلوماسيتها في التعامل مع مجريات الأحداث في سوريا، من خلال العمل على احتواء تطورات الأزمة لتجنب انعكاساتها، خصوصا أن الأزمة تندرج ضمن منطقة تُعرف بمنطقة الأزمات والاختراقات الخارجية، مما يؤثر على دول المنطقة.

أما المرحلة الثانية والمتمثلة في سياستها تجاه سوريا بعد التدخل الروسي والتي بدورها يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى مرحلتين:

تميزت المرحلة الأولى بارتباك السياسة التركية نظرا لما شكله التدخل الروسي في سوريا من تهديد على الأهداف التركية فيها.

أما المرحلة الثانية: والمتمثلة في التقارب التركي الروسي، من خلال توافق سياسة الدولتين نحو سوريا وتجلى ذلك من خلال القيام بمبادرات سياسية لحل الأزمة السورية.

Résumé :

La politique turque envers la crise syrienne a passé deux phases :

Phase de pré_ intervention russe : lorsque la turque a tenté d'activer sa diplomatie pour faire face au cours des évènements en Syrie et contenir les développements pour éviter les répercussions, parce qu'elle est particulièrement présente dans une région de crise et des pénétrations étrangères ce qi affecte les pays de cette région.

La deuxième phase : après l'intervention russe, qui peut également être divisé en deux étapes

La première étape : une confusion politique turque à cause de l'intervention russe qui constitue une menace pour ses objectifs dans la région.

La deuxième étape : un rapprochement turco/russe et un consensus politique des deux pays vers la Syrie, où ils ont fait plusieurs initiatives politique pour résoudre la crise syrienne.

شكر وتقدير

أشكر المولى عز وجل المعين الرحيم على توفيقه وأحمده حمدا كثيرا

له فائق عبارات التقدير والاحترام الدكتور **بوالجدري فيصل** الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه ومجهوداته المبذولة.

أشكر لجنة المناقشة الموقرة على قبول مناقشة هذا العمل

أشكر جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة سكيكدة على كل مجهوداتهم

دمتم في خدمة العلم

أشكر كل من ساهم في مد يد العون لإنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

الإهداء

إلى كل طالب علم إلى كل من يحمل مشعل العلم ليُضيء به دروب الجهل

إلى الوالدين الكريمين

أمي وأبي سندي وقدوتي في هذه الحياة ومن لا يعوضهما الزمان

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أخي الأكبر **فوزي** وزوجته **سميرة** والكتكوت الصغير **أسامة**

إلى أختي الكبرى **نعيمة** وزوجها **بدر الدين** وأولادهم **خولة ورانية**

إلى أختي **وداد** وزوجها **جعفر** والابن الصغير **عبد الرحمان**

إلى أختي **راضية** وزوجها **عبد الغاني** والابن الصغير **أنس**

إلى أخي **مصعب**

إلى أختي **ليلى**

إلى أخي الصغير **نصر الدين**

إلى كل صديقاتي وزميلاتي وزملائي عبر مساري الدراسي وخاصة دفعة الماستر دراسات

إقليمية في العلاقات الدولية

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفهومي والمقولات النظرية في تفسير السياسة الإقليمية التركية الشرق أوسطية.

المبحث الأول: الإطار المفهومي للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مفهوم التدخل.

المطلب الرابع: مفهوم الأزمة.

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للسياسة التركية الشرق أوسطية.

المطلب الأول: المنظور الواقعي الجديد والسياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المنظور البنائي في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية من منظور الليبرالية المؤسساتية الجديدة.

الفصل الثاني: سياق السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية قبل التدخل الروسي.

المبحث الأول: حراك الربيع العربي في سوريا : محاولة للفهم.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية وأطرافها.

المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية الفاعلة من الأزمة السورية.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية على النظام الشرق أوسطي.

المبحث الثاني: الانخراط التركي الجديد في قضايا الشرق الأوسط.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية على تركيا.

المبحث الثالث: تركيا وامتدادات الأزمة السورية للبيئة الدولية: المواقف ومبادرات الحل.

المطلب الأول: المواقف الدولية من الأزمة السورية.

المطلب الثاني: مبادرات حل الأزمة السورية.

الفصل الثالث: مظاهر التحول في السياسة التركية نحو سوريا بعد التدخل الروسي.

المبحث الأول: وقع التدخل الروسي على الأهداف التركية في سوريا.

المطلب الأول: دوافع التدخل الروسي.

المطلب الثاني: تحديات التدخل الروسي في سوريا على تركيا.

المطلب الثالث: توتر العلاقات التركية ـ الروسية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية بين المراجعات ونهج جديد.

المطلب الأول: قضايا الداخل التركي والسياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المواقف من الانقلاب وإعادة النظر في العلاقات التركية الروسية.

المطلب الثالث: روسيا وتركيا من التجاذب إلى التقارب.

المطلب الرابع: تأثير التقارب التركي الروسي على حل الأزمة السورية.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

يُعتبر الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الدول العربية منذ 2010 محطة تحول مهمة في المنطقة سمحت باستدعاء التدخلات الخارجية. في بيئة مخترقة أصلا، وهو ما نجم عنه أزمات سياسية، كالأزمة السورية وما شكّلته من هاجس لدول منطقة الشّرق الأوسط، وبالخصوص تركيا نظرا للتقارب الجغرافي والتاريخي بين البلدين، لذلك حاولت تركيا من خلال سياستها الخارجية_ التي عرفت انخراطا واسعا في المنطقة بعد القطيعة التاريخية عن الشّرق والتوجه غربا _ احتواء الأزمة دبلوماسيا لتفادي تصعيدها. و قد فعّلت تركيا مقاربة خاصة بها نحو الأزمة تندرج ضمن محاولة التصدي لانعكاساتها على أمنها القومي بعد فشل مبادرات الإصلاح والإرشاد التي انتهجتها نحو النظام السوري، ما دفعها لتبني موقف معارض له، الشيء الذي وضعها في موقف مناقض مع بعض المواقف الإقليمية والدولية التي دخلت في الترتيبات الأمنية والسياسية للأزمة نظرا لامتداداتها وتجاوز بعدها الداخلي. وبالتالي أصبحت الأزمة السورية ساحة لتنافس القوى، ما شكل تهديدا للعمق الإستراتيجي التركي خصوصا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، وتكون بذلك سوريا بوابة العودة الروسية لاستعادة مكانتها ودورها في الساحة الدولية، لذلك كان تدخلها في جانبه المُعلن عنه تأييد النظام ميدانيا بتغيير موازين القوى لصالحه، ما انعكس على مبادرات الحل السياسية للأزمة السورية والاستحواذ على مجريات التسوية السياسية فيه، وكذلك التأثير على السياسة التركية من خلال تقويض دورها وعرقلة أهدافها في سوريا. ما أدى لتوتر العلاقات بين البلدين لكن سرعان ما تحول ذلك التوتر إلى تقارب تجسد في مبادرات لحل الأزمة السورية.

1_ أهمية وأهداف الدراسة.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الموضوع في أنه يُعنى بدراسة الأزمة السورية، كحالة من بين الحالات التي وصلت إليها موجات التغيير أو ما يُعرف بالربيع العربي، والتي لا تزال تداعياتها الإقليمية على النظام الإقليمي الشّرق أوسطي، ومجريات الأحداث فيها لم تحسم بعد، ونظرا لكون تركيا من بين الدول المجاورة لسورية، وظفت تركيا سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية والتي مرت بعدة مراحل بداية بالتفعيل الدبلوماسي السلمي والذي تخلله نصائح و إرشادات للنظام السوري للقيام بإصلاحات داخلية وتجنب تطور مجريات الأحداث فيها وأخذها أبعادا إقليمية ودولية، وصولا إلى معارضة النظام وتناقض موقفها وسياساتها مع بعض الفواعل الأخرى، لتعرف فيما بعد تحول في إطار تقاربها مع روسيا والعمل السياسي المشترك بينهما من خلال مبادرات الحل السياسي للأزمة السورية، ويأتي هذا التقارب بعد سياسة التجاذب التي ميزت علاقة الدولتين نحو سوريا بعد التدخل الروسي.

أهداف الدراسة.

الأهداف العلمية:

_فحص مجموعة من الفرضيات، واختبار لبعض المقاربات في حقل العلاقات الدولية.

الأهداف العملية:

محاولة معرفة كيف وظفت تركيا مبادئ سياستها الخارجية للتعامل مع الأزمة السورية للحد من انعكاسات الأزمة عليها، نظرا لتجاوز الأزمة نطاقها الداخلي.

_ معرفة موقع السياسة التركية نحو سوريا مقارنة بالأطراف الإقليمية والدولية الأخرى.

_ إبراز تأثير وقع التدخل الروسي على السياسة التركية في سوريا.

_ تحليل أهم تغيرات السياسة التركية نحو سوريا بعد التدخل الروسي.

2_أسباب إختيار الموضوع.

تمة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

الأسباب الذاتية:

_ الاهتمام الشخصي بالموضوع وبقضايا منطقة الشرق الأوسط باعتبارها من أهم المناطق التي تشهد أزمات سياسية كالأزمة السورية. ومعرفة كيف تعاملت تركيا مع الأزمة بالنظر إلى طبيعة الأسس النظرية والمبادئ المنتهجة من قبل سياستها الخارجية، والتي تعتبر مثال يقتدى به نظرا لكونها الدولة الوحيدة التي شهدت قطيعة تاريخية عن ماضيها لفترة، لتعيد الإحياء والبعث من جديد للعودة إلى أصولها التاريخية مع حزب العدالة والتنمية 2002 ، والذي استطاع أن يجعل تركيا من ضمن القوى الإقليمية في منطقة الشّرق الأوسط التي تعتبر من المناطق التي تمثل لها عمقا إستراتيجيا.

_ محاولة إضافة متواضعة لمكتبة العلوم السياسية لمن يريد البحث في الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

_ وهي نابعة عن الموضوع في حد ذاته وتتمثل في:

_ معرفة أسباب الأزمة السورية وأطرافها قبل خروج الأزمة عن نطاقها الداخلي إلى النطاق الإقليمي والدولي.

_ تحليل السياسة التركية في ظل تعدد الفواعل والتدخلات الخارجية، كالتدخل الروسي وما شكله ذلك من رهان على أهدافها ودورها في سوريا.

_ التقارب التركي الروسي في إطار المراجعات السياسية التي قامت بها تركيا نحو سوريا وما حققه ذلك من انعكاس على حل الأزمة السورية.

3_ حدود الدراسة:

الإطار الزماني.

تعالج الدراسة تأثير التدخل الروسي على السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، من فترة 2011 إلى 2017. أي منذ بداية الثورات العربية وامتدادها إلى سوريا، وتفاعل السياسة التركية نحوها إلى غاية التدخل الروسي 2015، وتأثير ذلك على السياسة التركية والتي تمثل محور دراستنا.

الإطار المكاني:

يمثل إقليم الشرق الأوسط النطاق المكاني، لتفاعل السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، وتأثير التدخل الروسي على هذه السياسة، خصوصا في ظل سعي كلتا الدولتين لتحقيق مصالحها وأهدافها سواء المباشرة أو غير المباشرة في سوريا والمنطقة عامة.

4_ المشكلة البحثية:

اعتمدت تركيا في إطار إعادة انخراطها الجديد في منطقة الشرق الأوسط، على مدخل القوة الناعمة وتصفير مشكلاتها مع دول المنطقة من خلال إعادة ضبط علاقاتها مع الجميع، والعمل على حل بعض قضاياهم، وهذا ما سلكته في التعامل مع الأزمة السورية لكن دافع المصلحة والأمن القومي جعلها تتناقض مع مبادئ سياستها الخارجية في سوريا، وتتبنى موقف معارض للنظام، ما أدى لتوتر العلاقات بين البلدين، وفي ظل وجود سياسات إقليمية ودولية موالية للنظام السوري، ومناقضة للسياسة التركية شكل ذلك ارتباك لها ولدورها في سوريا، خاصة بعد التدخل الروسي في سوريا وما شكله من تحدي ورهان للسياسة التركية تجاه سوريا، تجسد ذلك من خلال بعض المظاهر منها ما اتضح و منها ما لا يزال لم يتبين بشكل جلي بعد.

وإذا أردنا التعبير عن هذا الواقع بشكل أدق فنطرح المشكلة البحثية التالية:

_ كيف يُؤثر التدخل الروسي على السياسة التركية تجاه الأزمة السورية؟.

التساؤلات الفرعية: بالنظر للتشابك والتعقيد الذي يميز متغيرات هذه الإشكالية فنجد من الضروري تفريعها إلى أسئلة ثانوية كما يلي:

_ما طبيعة التحديات التي فرضتها تطوّر الأحداث في الأزمة السورية على النظام الإقليمي الشّرق أوسطي؟.

_ ما هي المقاربة التركية الموظفة في سياستها الخارجية للتعامل مع الأزمة السورية قبل التدخل الروسي؟.

_ ما موقع السياسة التركية من مبادرات إدارة الأزمة السورية في ظل تعدد الفواعل وتضارب المواقف؟.

_ ما طبيعة التدخل الروسي في سوريا بالنسبة لتركيا؟ وهل هو تهديد أم فرصة؟.

_ هل تزداد فرص الحل السياسي للأزمة السورية في ظل التقارب التركي الروسي؟.

الفرضيات:

_ إدا كان خروج الأزمة السورية عن نطاقها الداخلي سمح بالتدخل الخارجي، فإن ذلك يجعل النظام الاقليمي الشرق أوسطي مخترقا وأزماته الداخلية مرشحة للتصعيد.

_ كلما انتهجت تركيا الحلول السلمية الدبلوماسية كمقاربة لحل الأزمة السورية، كلما ساهم ذلك في إعادة الاستقرار وخدمة مصالحها تجاه سوريا.

_ إذا كان الموقف التركي من الأزمة السورية متقاربا مع مواقف أطراف ومتناقض مع أخرى، فإن ذلك ينعكس على الأزمة السورية ويجعل الوصول إلى حلها صعب.

_ قد تتحدد طبيعة التدخل الروسي في الأزمة السورية بالنسبة لتركيا قبل تقاربها مع روسيا في كونه تهديد لأهدافها في سوريا، وفرصة بعد التقارب.

_ إذا كان التجاذب التركي الروسي قبل التقارب ظهر من خلال سياسة الدولتين المتناقضة نحو سوريا فإن تقارب الدولتين زاد من فرص الحل السياسي للأزمة السورية وتجسد ذلك من من خلال عدة إتفاقيات ومبادرات سياسية مشتركة.

5_ المقاربات النظرية والمنهجية:

المقترب النسقي: يرجع هذا المقترب "**لدفيد إستون**" بحيث يتم توظيف هذا المنهج في تحليل تفاعلات النسق مع بيئته من خلال مدخلا ت النظام ومخرجاته. وبالنظر لتحديات الأزمة السورية وما شكلته من تهديد على الأمن القومي التركي من خلال القضية الكردية، وكذلك الاختراق الأمني لحدودها من قبل تنظيم الدولة، إضافة التهديد الخارجي في عمقها الإستراتيجي بتواجده في سوريا، أخذت الحكومة التركية سياسات احترازية لتجنب هذه الإشكالات من خلال قيامها بالمطالبة بالقيام بمنطقة آمنة شمال سوريا، ومنع قيام كيان كردي في حدودها الشمالية مع سوريا، إضافة إلى الدخول في تحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية لمواجهة تهديدات داعش. وكذلك مواجهة السياسات الروسية في سوريا لما شكلته من رهان على أهدافها.

نظرية العمق الإستراتيجي: ترجع هذه النظرية لمهندس السياسة الخارجية التركية "**أحمد داود أوغلو**" والمستندة إلى التفعيل الأفضل للموقع الجيو إستراتيجي التركي، لملىء الفراغ الجيو سياسي. وهذا ما قامت به تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ضمن إستراتيجيتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، واندماجها في تفاعلاته وقضاياه مستندة على مكانها الذي يحتل موقع مهم، إلى جانب مكانتها وسعيها للعب دور إقليمي بالاعتماد على ممكناتها، لدى كان الدور التركي في الأزمة السورية نابع من كونها تندرج ضمن المنطقة التي تمثل لها عمق إستراتيجي، وسعيها للعب دور إقليمي.

المقاربة البيروقراطية: "**لأليسون وهالبرن**" تهتم هذه المقاربة بالبعد البيروقراطي وتأثيره على السياسة الخارجية، بحيث وصف أليسون البيروقراطي بالمتغير الثابت في اتخاذ القرار بينما صانع القرار هو المتغير، مما يؤثر على محتوى السياسة الخارجية.

ويظهر هذا بالتطبيق على السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ونسب السياسة الخارجية "**لأحمد داود أوغلو**" الذي يُعتبر المنظر لها والواضع لأسسها بحيث عرفت نشاط كبير وفعال ساهم في تحقيقها لمكانة إقليمية مهمة، والعمل بسياستها هذه على حل مشاكل وقضايا المنطقة. لكن مع بداية الثورات العربية تحديدا والأزمة السورية خاصة عرفت السياسة الخارجية التركية ارتباك، نتيجة لسياساتها التي عرفت نوع من التناقض، ما دفع للمطالبة بمراجعات لها، ومع استقالة " **أحمد داود أوغلو**" طُرحت العديد من التساؤلات حول مستقبل السياسة الخارجية التركية. ومع وصول نخبة جديدة تمثلت في "**بن علي يلدريم** " الذي حل محل "**أحمد داود أوغلو**"، وإعلانه عن سياسة جديدة تقوم على تكثير الأصدقاء وتقليل الخصوم، مقابل سياسة تصفير المشكلات " **لأحمد داود أوغلو**"، حيث أظهرت هذه السياسة نجاعته ا في الملف السوري من خلال التقارب التركي الروسي.

منهج البحث التاريخي المقارن: واحد من أهم المناهج المستخدمة في دراسة السياسة الخارجية المقارنة، يُعنى بوضع إطار تحليلي ومفهومي يشرح السياسة الخارجية لدولة واحدة خلال فترتين زمنيتين، وهذا ما نجده في السياسة التركية بعد القطيعة التاريخية لها والتوجه غربا وسياستها الجديدة مع حزب العدالة والتنمية من خلال العودة إلى الموروث الحضاري والتاريخي. و اتباع سياسة خارجية سمحت لها بالقبول في المنطقة. وتواصل ذلك إلى غاية بداية الثورات العربية وخاصة الأزمة السورية التي كانت المنعرج الحاسم الذي من خلاله وُجهت انتقادات لهذه السياسة نظرا لتغليب الطابع لبراغماتي في السياسة التركية على حساب المبادئ التي تحكم سياستها.

6_ <u>صعوبات الدراسة</u>: تتمثل في طبيعة الموضوع في حد ذاته بالنظر إلى تعدد متغيراته مما يجعل الباحث يحاول أن يوفق و يكافئ بين هذه المتغيرات في دراسته، كما أن أحداثه لم تحسم بعد وفي تطور مستمر مما يجعل الباحث يبقى على إطلاع مستمر على مجريات الأحداث ويحاول أن يكيفها مع دراسته كإضافات تابعة لدراسة.

_ من خلال موضوعنا هذا نواجه صعوبة قلة المراجع التي تطرقت للموضوع ، وإنّ وُجدت فإنها عبارة عن مقالات، مما يجعل الباحث يحاول أن يختار الأكاديمي منها، ويحاول التنسيق بين الأفكار التي تخدم موضوعه.

7_أدبيات الدراسة:

_ تناول كتاب "**مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات**" ، للكاتب يوسف عماد قدورة، المراجعات التي قامت بها تركيا لسياستها الخارجية والتي بدأت عام 2012. نتيجة لسياسات التركية المنتهجة تجاه الثورات العربية بما فيها سوريا، وانعكاسات ذلك على السياسة التركية، مما دفع للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية وإصلاحات لسياستها الخارجية، حيث تم ذلك من خلال قيام أحمد داود أوغلو بوضع مراجعات بدأت منذ عام 2012. والتي مثلت المراجعة الأولى، لتأتي بعدها المراجعة الثانية عام 2013 ثم المراجعة الثالثة عام 2014.حيث أعادة تركيا من خلالها إعادة ترتيب أولوياتها، بالتركيز على البعد الداخلي لها وقضايا الأمن القومي من خلال المطالبة بإنشاء منطقة آمنة شمال سوريا، وتحديات التدخل الروسي على ذلك.

يُلاحظ من خلال هذه الدراسة التي حصرت تحولات السياسة التركية في سوء تقدير السياسة التركية في التعامل مع الأزمة السورية، وأنها لم تتطرق إلى التحولات التي شهدتها تركيا بعد التدخل الروسي والمتمثلة في تقارب الدولتين، وانتهاج تركيا للبعد الصلب إلى جانب القوة الناعمة في سياستها وظهر ذلك من خلال تدخلها العسكري في سوريا بدعم روسي.

2_ كتاب"**سوريا وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي**" ، للمؤلف عقيل محفوظ بحيث تضمن هذا الكتاب العلاقات التي حكمت وميزت البلدين، قبل بداية الأزمة والتي عرفت تحول نتيجة للموقف التركي من الأزمة ومساندتها للمعارضة، حيث تظهر العناصر التي تناولناها في بحثنا ولم يتم التطرق لها في هذا المرجع، الأسباب والدوافع التي أدت للأزمة السورية، وكذلك الدور الدبلوماسي لسياسة التركية في الأزمة السورية قبل أن تتبنى موقف معارض لنظام. إضافة إلى المواقف المتوافقة مع الموقف التركي و المناقضة له.

3_ تضمن كتاب "**العلاقات التركية _ الروسية**"، للمؤلف معمر فيصل خولي، العلاقات التي جمعت الدولتين بعد وصول فلاديمير بوتين في روسيا وأردوغان في تركيا لسدة الحكم، تخلل هذه العلاقات اتفاقيات اقتصادية.

ومع بداية الأزمة السورية شهدت هذه العلاقات توتر نتيجة للتناقض في الرؤى نحو الأزمة السورية، من خلال الدعم الروسي للنظام السوري، والتركي للمعارضة وتأتي هذه المواقف نتيجة للمصالح التي تحكم الدولتين نحو سوريا، مما ساهم في توتر العلاقات، أما الإضافات التي تناولناها في دراستنا ولم يتم التطرق لها أن توتر العلاقات التركية الروسية زاد بشكل كبير على خلفية إسقاط تركيا لطائرة الروسية وكذلك نتيجة لتدخل الروسي في سوريا وتهديده للمطالب التركية، كما أن هذه العلاقات سرعان ما عرفت توافق من خلال عملية التقارب التركي الروسي، وانعكاس ذلك على سبل الحل السياسي للأزمة السورية.

8_ <u>تبرير الخطة</u>: تم الاعتماد في دراستنا على ثلاث فصول وسبعة مباحث مقسمة إلى مطالب، والمطالب بدورها مقسمة إلى فروع.

الفصل الأول والمعنون: التأصيل المفهومي والمقولات النظرية في تفسير السياسة الإقليمية التركية، بحيث قسمن هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول، تناول مجموعة مفاهيم لها علاقة بالدراسة كالشرق الأوسط، السياسة الخارجية، التدخل، الأزمة. حيث جاءت هذه المفاهيم مندرجة ضمن أربعة مطالب، ليتفرع بعدها إلى عدة فروع.

أما المبحث الثاني: والمعنون بالمقاربات المفسرة لسياسة التركية الشرق أوسطية، تم التطرق فيه إلى مجموعة نظريات في تفسير السياسة الخارجية التركية، بإتباع المنظور الواقعي الجديد والسياسة الخارجية، وكذلك المنظور البنائي ومقترب الدور الإقليمي وصولا إلى المنظور الليبرالي المؤسساتي والسياسة الخارجية. من خلال اندراج هذه النظريات في ثلاثة مطالب مقسمة بدورها إلى فروع باستثناء المطلب الأخير.

الفصل الثاني: يتناول سياق السياسة الخارجية تجاه روسيا قبل التدخل الروسي والذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول: حراك الربيع العربي في سوريا: محاولة للفهم، من خلال إظهار أسباب ودوافع الأزمة، ومواقف الأطراف الإقليمية منها وصولا إلى

التداعيات التي شكلتها الأزمة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي. وتأتي هذه العناوين ضمن ثلاثة مطالب مقسمة بدورها إلى فروع.

المبحث الثاني: والموسوم بالانخراط التركي الجديد في قضايا الشرق الأوسط والذي تضمن ثلاثة مطالب، جاء كالآتي السياسة الخارجية التركية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، وصولا إلى انعكاسات هذه الأخيرة على تركيا، وتندرج ضمن هذه المطالب مجموعة فروع كمحاولة لتطرق لكل جزئيات الموضوع باستثناء المطلب الأخير.

المبحث الثالث: الذي جاء بعنوان تركيا وامتدادات الأزمة السورية للبيئة الدولية: المواقف ومبادرات الحل. من خلال دراسة هذا المبحث في مطالبين كالآتي: المواقف الدولية من الأزمة السورية، ومبادرات حل الأزمة السورية. وكالعادة يوجد فروع مكملة للمطالب.

الفصل الثالث: والذي جاء تحت عنوان مظاهر التحول في السياسة التركية نحو سوريا بعد التدخل الروسي، وتضمنه مبحثين: المبحث الأول كان بعنوان وقع التدخل الروسي على الأهداف التركية في سوريا، والذي اشتمل بدوره على ثلاثة مطالب جاءت تحت العناوين التالية، دوافع التدخل الروسي، وتحديات التدخل الروسي في سوريا على تركيا وصولا إلى توتر العلاقات التركية _ الروسية. لقد تم تفريع فروع من هذه المطالب لتكون الدراسة شاملة.

وفي النهاية نجد المبحث الثاني والأخير الذي جاء كالآتي: السياسة الخارجية التركية بين المراجعات ونهج جديد، وللإحاطة أكثر بالمبحث تم التطرق إلى أربعة مطالب، تتمثل في: قضايا الداخل التركي والسياسة الخارجية، والمواقف من الانقلاب وإعادة النظر في العلاقات التركية الروسية، إضافة إلى روسيا وتركيا من التجاذب إلى التقارب، وصولا لتأثير التقارب التركي الروسي على حل الأزمة السورية. وكالمعتاد تم تقسيم المطالب إلى فروع باستثناء المطلب الأخير.

الفصل الأول:

التأصيل المفهومي والمقولات النظرية في تفسير السياسة الإقليمية التركية الشرق أوسطية

يشكل المدخل المفاهيمي والنظري لدراسة، تأثير التدخل الروسي على السياسة التركية تجاه الأزمة السورية المنطلق الذي من خلاله سنحاول دراسة السياسة الخارجية التركية كيف كانت وكيف أصبحت بعد التدخل الروسي اتجاه الأزمة وذلك بدراسة أهم المفاهيم المفتاحية في الدراسة التي تمكننا من الإحاطة بالموضوع، وكذلك أهم النظريات و المقاربات التي تساعدنا على فهم توجهات الدول من خلال نشاط سياستها الخارجية في المحيط الخارجي والمبادئ التي تتبناها، لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين مبحث مفاهيمي لأهم المفاهيم المرتبط بالموضوع من خلال محاولة الإحاطة بها، أما المبحث الثاني نظري لأهم النظريات والمقاربات التي تفسر لنا سلوكيات الدول.

المبحث الأول: الإطار المفهومي للدراسة.

يتضمن المدخل المفهومي للدراسة مفاهيم من خلال محاولة شرحها وفهمها وتوضيح الصورة حول الموضوع، حيث تضمن المبحث أربع مطالب متمثلة في مفهوم الشرق الأوسط والسياسة الخارجية من خلال التعاريف التي قدمها مجموعة من الباحثين لتعريف المصطلح والمفاهيم المرتبطة به، بعده نجد مفهوم التدخل وأشكاله، لنصل إلى مفهوم الأزمة وأنواعها من خلال ذكر المفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم التي وجد الدارسين مشكلة في محاولة ضبطه، نظرا لتعدد التعاريف التي تطرقت له، وكذلك للاختلافات الموجودة في تحديد معالمه الجغرافية من أين تبدأ وتنتهي، وهل هو نفسه النظام الإقليمي العربي، وإذا كان كذلك فبما نفسر التناقضات الموجودة فيه بإدراج دول غير عربية، وإخراج أخرى. كما أن صفة النظام الإقليم مغيبة عنه نظرا لعدم وجود تجانس اجتماعي وثقافي في المنطقة، وعليه سنحاول ضبط المفهوم وإبراز الأهمية الإستراتيجية له التي جعلت الدول تتنافس عليه.

الفرع الأول: تحديد النطاق المكاني والبشري للشرق الأوسط.

ظهر مصطلح الشرق الأوسط على يد **ألفريد ماهان** عام **1903**[1]. الذي كان ينظر لشرق الأوسط باعتباره مدخل الهند، بعدما أُطلق عليه الشّرق الأدنى * والأقصى **[2]، فمن

[1] هلال علي الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ص.39.

* الشرق الأدنى/ ظهر المصطلح منتصف القرن التاسع عشر ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص.

** الشرق الأقصى/ ظهر المصطلح منتصف القرن الثامن عشر ليشمل شرق آسيا وماعدا كوريا واليابان وبعض الجزاء من الصين ويشمل الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي ،ومناطق واسعة تطل على المحيطين اوالهادي.(انظر:حسين غازي ،الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية،(دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب ،2005).

خلال التسمية لمن تعتبر المنطقة أدنى وأقصى ، فالمفهوم امتد من الإقليم العربي ليشمل العالم الإسلامي وصولا إلى مفهوم الشرق الأوسط، وبالتالي التسمية من خارج الإقليم، وبما **أن الإقليم مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسا ت والتجانس الثقافي**[1]...، وبالتالي لا ننظر إليه على أنه مجرد مساحة تنحصر في حيز معين وإنما هو مجموع التفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالنظر إلى إقليم الشرق الأوسط نجد أنه إقليم يشمل حيز جغرافي حدوده غير ثابتة، فمعالمه وتحديدها تخضع لاعتبارات مصلحيه تختلف وتتناقض وفق إستراتيجيات الدول للمنطقة، **فمعهد الشرق الأوسط بواشنطن** يعرفه "**بشكل يتطابق مع العالم الإسلامي أي من المغرب إلى إندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان،**" [2] حيث أنه أدمج دول المغرب العربي ضمن دول الشرق الأوسط وكذلك بعض الدول الأسيوية ، من جهة أخرى التصور الأمريكي للمنطقة يتجسد من خلال دمج دول غير عربية في المنطقة تجمعها بالولايات المتحدة الأمريكية تحالف إستراتيجي كتركيا وإسرائيل.

وبالتالي التلاعب بالهوية القومية للمنطقة خصوصا في ظل الرفض العربي لإسرائيل ضمن الإقليم والتي تسعى للانخراط فيه، [3]وعليه التصور الغربي للمنطقة قائم على رفض القومية والوحدة العربية من خلال النظر للمنطقة على أساس أنها عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب من خلال طمس الهوية والانتماء القومي، و إيجاد منطقة تضم مجموعة من الدول ضمن إقليم واحد ، بغض النظر عن الروابط التاريخية والاثنية والاجتماعية والثقافية التي تربطهم **انظر الملحق(1)**، هذا ما يؤدي إلى تناقض ويوضح أن المنطقة تخضع لاعتبارات سياسية مصلحي ة تخدم إستراتيجيات الدول الكبرى من خلال امتداد حدودها تارة و انكماشها تارة أخرى ، وفي هذا الصدد نجد حافظ الأسد يقول: " **نظام شرق أوسطي هو شطب شيء اسمه العرب ، شطب شيء اسمه العروبة ، شطب**

[1] مارتن غريفتيس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط.1.(الإمارات :مركز الخليج للأبحاث،2008)،ص.67.

[2] هلال علي الدين وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية ،ص.23.

[3] هلال علي الدين ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص .64 .65 .

المشاعر ، شطب الهوية القومية" [1]، لدى نجد إجماع بعض الباحثين لدول المكونة لشرق الأوسط والمتمثلة في مصر و العراق و سوريا و لبنان و الأردن حيث تمثل هذه الدول قلب النظام الشرق أوسطي ، والاختلاف في الإجماع حول إيران وتركيا وإسرائيل ودول المغرب العربي وجنوب آسيا وباكستان وأفغانستان.[2]

و عليه يبقى مفهوم الوطن العربي هو الأقرب إلى التعبير عن مقومات النظام الإقليمي نظرا للتواصل الجغرافي للمنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج التي تجمع بينهم صفة القومية ، والتاريخ المشترك، بدلا من نظام الشرق أوسطي.

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها الغاز والنفط **انظر الملحق(2)**، و تحكمها بمجموعة من القنوات والبحار والممرات المائية الإستراتيجية المهمة، مما جعلها تلعب دور صلة الوصل في مسارات نقل النفط الخام والغاز والمواد الأولية إلى الدول الصناعية الدول الكبرى مستندة في ذلك إلى موقعها الجغرافي الهام ،[3]بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا الذي شهد عدة حضارات و ديانات قديمة، حيث بدأت تظهر الأهمية الإستراتيجية للمنطقة ، بعد نهاية الحرب الباردة وما شهده النظام الدولي من تحولات كالتحول من الاهتمام بالجانب العسكري إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي ، حيث أصبحت الموارد الطاقوية كإحدى الغايات الرئيسية لدول لتأمين احتياجاتها من البترول الخام والغاز، وهنا تبرز إستراتيجيات الدول اتجاه المنطقة من خلال التنافس على الموارد ومناطق نفوذ وما سهل تغلغل هذه الدول الواقع السياسي والديني والاجتماعي ، مما جعلها عرضت لنزاعات

[1] حسين غازي، مرجع سابق، ص.10.

[2] هلال علي الدين وجميل مطر، مرجع سابق، ص.26 .

[3] نبيل سرور، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، مجلة الدفاع الوطني،96، نيسان 2005.

،كالتدخل الأمريكي في العراق وما نجم عنه من نتائج على النظام الإقليمي وصولا إلى موجة الثورات العربية التي جعلت المنطقة ساحة لتنافس بين القوى الكبرى .

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية.

تُعتبر السياسة الخارجية ذلك النشاط الذي تسعى من خلاله الدول لتحقيق أهدافها على المستوى الخارجي ، ولعب أدوار سواء إقليمية أو دولية بحيث يتوقف ذلك على القوة والمكانة التي تحظى بها الدولة، فالسياسة الخارجية لدولة كبرى ليست نفسها بالنسبة لدولة لا تملك إمكانيات ومكانة في الساحة الدولية، سواء من حيث التأثير أومن حيث الفاعلية إضافة إلى الأهداف والأولويات، لدى سنحاول في هذا المطلب الإحاطة بمفهوم السياسة الخارجية وأهم التعاريف التي تطرقت للمفهوم ، وصولا إلى علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى ذات صلة.

الفرع الأول: حول تعريف السياسة الخارجية.

كانت السياسة الخارجية تركز على قضايا الأمن القومي من خلال المنهج التقليدي حيث أصبحت متعددة الأبعاد والوظائف[1]،من خلال الاعتماد على الاتجاه النظري الذي يركز على وضع إطار تحليلي ومفهومي لشرح وتقويم السياسة الخارجية من حيث مسبباتها وصناعتها وأنماطها.

وعليه تُعتبر السياسة الخارجية نشاط وتوجه الدولة تجاه محيطها الخارجي حيث تختلف أبعاد ومسببات هذا التوجه* والنشاط حسب كل دولة، وفي هذا نجد "**ناصيف يوسف حتي**" يعرفها بأنها:"**سلوكية الدولة في اتجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية التي ت أخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة دون أخرى أو نحو وحدات المحيط الخارجي من غي ر**

[1] حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر: دار هومه، 2012)، ص.15.

* تصنف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية حسب الدراسات التقليدية إلى : **الانعزال أو الانكفاء ،الحياد ، عدم الانحياز ،الأحلاف المرتبطة بالقوتين العظمتين**،(انظر: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص . 160)

الدول، كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة" [1]، وبالتالي فالسياسة الخارجية متعددة الأشكال تصدر عن الدولة فهي الوحدة المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية لما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات التي تلعب دور كبير في تحديد سلوكية الدولة ومدى فعالية نشاطها الخارجي في تحقيق أهدافها **، وبالتالي" **لا يمكن القول بأن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة لدولة** [2]...، إضافة **إلى البرامج و الأدوار...والسياسات...** [3]، ومع تطور العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين لم تعد الدول هي الوحدات الوحيدة القادرة على صياغة سياستها الخارجية ، حيث يقول " **حامد ربيع :...أن السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي حتى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية...**[4].

وبالتالي لم تعد الفاعل الوحيد والموحد كما تقول النظرية الواقعية من خلال ظهور فواعل أخرى، ومما سبق نجد تعريف "**ناصيف يوسف حتي**" يحصر نشاط السياسة الخارجية في الدولة في حين نجد تعريف " **حامد ربيع**" يدرج إلى جانب الدولة الفواعل الأخرى من غير الدول، ومن خلال التعريفين نصل إلى أن السياسة الخارجية تتميز بطابع الخارجية من خلال أنها موجهة نحو الخارج وتتجسد في سلوكيات ونشاطات بغض النظر عن الهيئة المسؤولة عن صنعها والمجسدة لها ، لكن ما يمكن أن يميز أي نشاط خارجي أو سلوك عن الآخر وإطلاق صفة السياسة الخارجية عليه هو الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من

---

[1] ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ،ط.1 (لبنان : دار الكتاب العربي ، 1985)، ص ص .157 . 158 .

تتمثل أهداف السياسة الخارجية في **أهداف محورية كحماية السيادة وبقاء الدولة **وأهداف وسطية** تتمثل في العلاقات التجارية وسعي الدولة لتحقيق الرفاه حيث أنها لا تصل إلى الأهمية التي تحظى بها الأهداف المركزية أو المحورية أما فيما يخص **الأهداف الهامشية** فهي مرتبطة بتصورات عن مستقبل العلاقات الدولية إزاء النسق الدولي حيث أن عدم تحقيق هده التصورات لا يؤثر على الدولة (انظر: نفس المرجع السابق ، ص . 185).

[2] قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية، "الأكاديمية العربية المفتوحة"، كلية القانون والسياسة الخارجية، 2007، 2008، ص. 18 .

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط.2.(القاهرة: مكتبة النهضة، 1998)، ص.7.

[4] المرجع نفسه، ص. 9 .

خلال عدة وسائل وأدوات كالدبلوماسية والأداة الاقتصادية والعسكرية ، سواء للعب دور إقليمي أو لتحقيق مجموعة من المصالح .

ومنه يمكن القول أن السياسة الخارجية نشاط خارجي يخص دولة وليس مجموعة دول حيث تصاغ من طرف ممثلون رسميون من خلال اختيار بديل من بين مجموعة بدائل لتحقيق أهداف، وبالتالي تبقى السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد والأهداف. وفي هذا يقول:"**محمد السيد سليم**" عن السياسة الخارجية أنها " **برنامج العمل العلني الذي يختار ه الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدودة في المحيط الخارجي**"[1].

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها.

تعرف السياسة الخارجية تداخل وتشابه في المفاهيم المرتبطة بها لدى سنتطرق لبعض منها:

1- السياسة الخارجية و السياسة الداخلية:

"...**تعتبر محدد ل لسياسة الخارجية تستند على الإطار القانوني الرسمي للعلاقات داخل الدول...**"[2]. أي أنها تصاغ وتنفذ من طرف المؤسسات المختصة لتحقيق أهداف داخل الدولة عكس السياسة الخارجية ، هذا ما أدى إلى جدل حول طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية هل هي اتصال أم قطيعة.

وبالتالي هناك من يرى أن السياسة الداخلية هي انعكاس للسياسة الخارجية من خلال تأثير الأولى على الأخيرة ، فإذا كانت البيئة الداخلية تعاني أزمات انعكس ذلك على النشاط الخارجي لدولة من خلال تراجع دورها وكذلك ما يحدث من أزمات واضطرابات في المحيط الخارجي هو الآخر يؤثر في الواقع الداخلي خصوصا أنهما خاضعان لصانع قرار واحد

[1] المرجع نفسه، ص،12.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي.انجليزي) "، ص.247 .

ودستور واحد وعملهما ضمن المصلحة القومية [1]، في حين هناك من يرى أن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية، بحيث أن كل واحدة لها وسائلها وقضاياها ومواضيعها و مجال خاص بها في توجهها.

ومنه حسب وجهت نظري تبقى مسألة اتصال ا نفصال مرتبطة بطبيعة الدول وأنظمتها فالدول الديمقراطية السياسة الداخلية فيها تؤثر على السياسة الخارجية ، عكس الدول الاستبدادية والتي غالبا ما نجدها في العالم الثالث بحيث نجد تغييب لدور المؤسسات غير الرسمية في التأثير على السياسة الخارجية عكس الدول الديمقراطية .

2 _السياسة الخارجية و السياسة الدولية

"...**السياسة الدولية لا يمارسها أفراد بصفتهم الشخصية وإنما كممثلين عن الدول والأمم المختلفة لأن القانون الدولي يعتبر الدول المستقلة وحدها كأشخاص دوليين**[2]. و بالنظر إلى علاقة السياسة الخارجية بالدولية نجد هذه الأخيرة تتمثل في مجموعة السياسات الخارجية، حيث أن ممارستها تكون من طرف الدولة كشخصية قانونية وبين الدول كوحدات ، عكس السياسة الخارجية المتمثلة في الدولة وأشخاص وفواعل غير رسمية كالأحزاب.

و منه تعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الدولية والسياسة الدولية بدورها جزء من العلاقات الدولية من خلال اندراجهما ضمنها فالعلاقات الدولية تعتبر الكل وتتمثل في مجموع التفاعلات بين الدول وفواعل أخرى.

3- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

"**توصف الدبلوماسية بأنها الجهود السياسية المختلفة التي تبدل في كافة المجالات من أجل نبد الصراع وزيادة التعاون بين الدول في كافة المجالات**" [3]، حيث تلعب

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص ص، 22 . 23 .

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، مرجع سابق، ص ص . 247 . 248.

[3] المرجع نفسه، ص . 199 .

الدبلوماسية دور كبير في تحسين صورة الدولة في الخارج من خلال نشطها المتعدد خاصة في وقت السلم ، من خلال تكثيف التعاون وحماية مصالح الدولة ، أو من خلال التفاوض وتقريب وجهات النظر للوصول إلى حل يرضي الطرفين في الأزمات بين الدول بالاستناد إلى وسائل أخرى كالاقتصاد أو القوة العسكرية، لهذا يعبر عنها بأنها فن التعامل والاختيار المحكم للوسائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وبالتالي هي وسيلة من وسائل السياسة الخارجية لتنفيذ برامجها وخططها على المستوى الخارجي.

المطلب الثالث: مفهوم التدخل.

طرح مفهوم التدخل العديد من التساؤلات نظرا للصيغة الجديدة التي أصبحت تنتهجها الدول في تدخلاتها بعدما كانت تستند إلى القوة العسكرية ، حيث شهد المفهوم تطور من خلال ربطه بالجانب الإنساني كذريعة من الدول لتدخل في الشؤون الداخلية لدول ، وبالتالي سعيها لتحقيق أهدافها المباشرة وغير المباشرة ، وعليه نتناول في هذا المطلب تعاريف لمجموعة باحثين حول مفهوم التدخل ثم نتطرق إلى أشكاله.

الفرع الأول: تعدد دلالات التدخل.

اقتصرت التدخلات الدولية قبل الحرب الباردة في التدخلات العسكرية القائمة على القوة لكن بعد الحرب الباردة ظهر" **مفهوم التدخل الإنساني**" *، من خلال اعتماد البعد الإنساني لتدخل الخارجي لدول في الأزمات سواء كانت هذه الأزمات بين دولتين أو داخل [1] الدولة أي بين النظام و جماعات أو بين الجماعات فيما بينها ، من خلال إيجاد سند قانوني ومنطلق سياسي كدافع لتدخل المباشر لتحقيق أهداف مصلحية معتمدة في ذلك على إمكانياتها

*__التدخل الإنساني:__ مفهوم ظهر في الدراسات النقدية بعد الحرب الباردة حيث ارتبط بمفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على أمن الفرد كمحور أساسي والذي توفره الدولة، وما تدخل الدول الخارجي في شوؤن دولة أخرى بدافع حماية الأمن الإنساني سوى ذريعة لتبرير الفعل.ساعية في ذلك لتحقيق أهداف ومصالح باستخدام عدة وسائل .

[1] أميرة حناشي،"مبدأ السيادة في المجتمع الدولي في ظل التحولات الدولية الراهنة"(رسالة ماجستير، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، قسم الدراسات العليا . قانون . عام، كلية الحقوق، 2002 . 2008، ص.118.

السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي هذا يقول " **بيتر شرايدر**": **أن التدخل هو الاستعمال المحسوب للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة للتأثير في السياسة الداخلية /أو الخارجية لدول أخرى** [1]"، ويكون التأثير سواء بإرغامها على تغيير النظام أو إلزامها بإتباع ما تمليه عليها في شؤونها الخاصة، كما أن التدخل قد لا يتم "...**من طرف دولة واحدة بل من طرف مجموعة دول ضمن تحالف أو منظمة إقليمية أو دولية**".[2] وذلك لكسب طابع الشرعية في التدخل لتجنب ضغوطات المجتمع والرأي الدولي حتى لا يعتبر اختراق لسيادة الدولة وبالتالي يصبح عدوان لأن،"...**العدوان هو استعمال للقوة المسلحة ضد السيادة و الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى....**[3]

و منه يظهر الاختلاف بين التدخل والعدوان في كون الأول يكون من خلال استخدام القوة والوقوف إلى جانب طرف داخل الدولة التي حدثت فيها الأزمة من خلال مساندة طرف دون آخر، أما العدوان فهو استخدام القوة ضد الدولة مما يهدد أمنها وبقائها.

الفرع الثاني: أشكال التدخل.

تتعدد الأشكال التي تعتمد عليها الدول لتدخلها في الأزمات الدولية وذلك حسب مبادئ وتوجه سياستها الخارجية التي تعتمدها حيث نجد دول تتبنى نهج براغماتي توسعي في حين نجد أخرى دفاعية مستندة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول، فالمكانة والإمكانيات التي تتمتع بها الدولة في النظام الدولي تلعب دور في تحديد شكل التدخل والوسائل المعتمدة، فتدخل قوى عظمى في نزاع يختلف عن تدخل دولة أخرى لا تحظى

---

[1] ـ زهير بوعمامة ، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ،ط . 1.(د. ب. ن ،دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011)، ص .45. نقلا عن :

Peter schraeder ,intervention into the 1990 : forgien Policy in the third world(Lynne rienner : bouder, 1992), p.13.

[2] طارق بادي الطروانة،" دور حلف شمال أطلسي في استقرار البلقان كوسوفو: دراسة حالة ،1989 .2011"،(رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012)، ص. 18

[3] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص ص. 108 . 109.

بمكانة في الساحة الدولية سواء من حيث التأثير الكبير الذي تحدثه في مجريات الأحداث أو من ناحية الوسائل و الإمكانيات مما يدفع هذه الأخيرة إلى الدخول في تحالفات لتجاوز الضعف.

ولهذا سنحاول إبراز أشكال التدخل والوسائل المنتهجة في ذلك من خلال:

1_ التدخل المباشر

يعد من أبرز التدخلات التي عرفها المجتمع الدولي، يقوم على المشاركة مباشرة في العمليات العسكرية أو بتقديم أسلحة والعتاد الحربي لطرف المنحازة له داخل الدولة سواء لنظام أو للجماعات المتمردة وكذلك في حالة نزاع الدولة مع دولة أخرى. وبالتالي هذا التدخل من خلال اعتماده على الوسيلة العسكرية يدخل ضمن التدخل العسكري المسلح

2 _التدخل غير المباشر:

يقوم على عدم استخدام القوة العسكرية با لاعتماد على طرق غير مباشرة كتغ ذية نزاع داخل دولة مثل تدعيم جماعة ما بالانفصال وكذلك تقديم المساعدات كالأسلحة أو المؤونة للجماعات المتمردة وتدريبهم في أراضيها ، وبالتالي فهذا النوع من التدخل يعتمد على وسائل الاقتصادية ودعائية[1].

ومنه يمكن القول بأن التدخل متعدد الأشكال سواء تدخل مباشر من خلال اعتماد الوسائل العسكرية أو تدخل غير مباشر وغير عسكري من خلال اعتماد عدة وسائل كالاقتصاد والدعاية والسياسة.

المطلب الرابع: مفهوم الأزمة

تعتبر الأزمة حدث مفاج ئ يهدد الدولة مما يستلزم اتخا ذ القرار في ظرف وقت ضيق وبناء على إدراك وتصور صانع القرار لمواجهتها مما قد يؤدي إلى عدم العقلانية في القرار

[1] المرجع نفسه، ص.110.

وبالتالي اتخا ذ الأزمة أبعاد تصعيديه مما يؤثر على الأمن القومي لدولة ، لدى سنحاول محاولة تعريف الأزمة من خلال مجموعة تعاريف وتبيان أنواعها ثم محاولة دراسة المفاهيم المتصلة بها والعلاقة بينهم.

الفرع الأول: خصائص الأزمة وعناصرها.

تعرف الأزمة بأنها حدث مفاج ئ يهدد المصلحة القومية ، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة ....، [1]"لهذا تسعى الدولة إلى حماية أمنها القومي والسعي لحفظ بقائها من خلال التأهب لمواجهة أي خطر أو أزمة تهدد مصالحها القومية والتعامل معها ، لكن عنصر ضيق الوقت وقلة الإمكانيات قد يؤدي إلى قرارات غير عقلانية في التعامل مع الأزمة وإدراك مستواها مما يؤدي إلى تفاقمها ووصولها لحد المواجهة العسكرية، خصوصا في ظل"... **تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكر ي**"[2]، وبالتالي تصبح طرق مواجهتها وحلها سلميا صعبة وهي المرحلة ما قبل الأخيرة من مراحل تطور الأزمة*، أي اكتمال عناصرها وبالتالي شدة تأثيراتها السلبية حسب نوع الأزمة سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية ، حيث تعد الأزمة السياسية من أخطر الأزمات التي تأخ ذ عدة أبعاد

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،"إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مختلف مراحله، ص .19.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي . إنجليزي) ، مرجع سابق، ص .36.

* مراحل تطور الأزمة تتمثل في :

1 . مرحلة الإنذار المبكر

2 . مرحلة النشوء والتبلور

3. مرحلة تطور الأزمة وانتشارها

4. مرحلة الانفجار

5. مرحلة التثبيت

6. مرحلة إيجاد الحلول (انظر:علي هلهول الرويلي ،"الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات"(قسم البرامج الخاصة ، كلية التدريب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 5/4 /2011)، ص. 10 .

على المستوى الوطني من خلال تهديد الأمن الداخلي وعند فشل احتوائها من خلال محاولات إدارتها وتواصل تداعياتها ما يسمح بلفتقالها للمستوى الإقليمي والدولي.[1]

ومما سبق يمكن القول أن الأزمة حدث مفاج ئ يصعب التعامل معه خصوصا في ظل ضيق وقلة الإمكانيات، فهي حدث ناتج عن تصادم في الأهداف والمصالح مما يؤدي إلى احتمال المواجهة العسكرية وبالتالي صعوبة حلها من خلال اتخاذها عدة أبعاد مما يؤثر على المصلحة القومية لدولة .

وعليه يمكن اختصار سمات الأزمة في :

1 _تهديد كبير

2 _وقت قصير

3 _عنصر المفاجأة[2]

الفرع الثاني: الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها.

تتميز الأزمة بكونها حدث مفاج ئ يصعب التعامل معه نظرا لضيق الوقت في اتخاذ القرار مما يجعل صانع القرار يتخ ذ القرار بناء على إدراكه وتصوراته التي قد تكون غير عقلانية مما يؤدي إلى التصعيد في الأزمة، لدى سنحاول تعريف المفهوم ثم التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة به والمتشابه كونهم مندرجين ضمن نفس الإطار لدى سنحاول إزالة بعض هذا اللبس.

1_ الأزمة و التوتر:

[1] علي هلهول الرويلي، مرجع سابق ، ص. 14.

[2] ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص . 183.

"**هو حالة من القلق وعدم الثقة بين دولتين أو أكثر**" [1]، ناتج عن تصورات بتباين المصالح حيث يكون سببا في الصراعات والأزمات الدولية .

2_ الأزمة و الصراع:

"**هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية ، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وإمكانياتها. والصراع لا يتخذ شكل المواجهة المسلحة وإن كانت مظاهره تتعدد، كأن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عالميا أو تكنولوجيا ....**"[2]، حيث يتمثل الصراع في كونه شامل تستخدم فيه جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، كما أنه لا يصل إلى حد المواجهة العسكرية عكس الأزمة.

3_ الأزمة و النزاع:

"**يشير النزاع إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض**"[3]. و ما يجعل العلاقات النزاعية تتصف بالاستمرار و تمسك الدولة بموقفها مما يهدد بلجوء إحدى الدولتين للقوة المسلحة في سبيل دعم موقفها . وعليه نجد اشتراك النزاع مع الأزمة أن كلاهما يجسد تصارع إرادتين وتضاد في الأهداف والمصالح إلا أن تأثير **النزاع** لا يبلغ تأثير الأزمة حيث يمكن تحديد أبعاد النزاع وتطوراته واتجاهاته وأهدافه، وبالتالي إمكانية التوصل لحلول، عكس الأزمة التي لا يمكن تحديد تطوراتها واتجاهاتها.

وعليه إن وصول الأزمة إلى درجة متطورة والقول بأنها تشكل تهديد جعلها تمر من خلال تطور درجة تأثيرها بعدة مراحل تتمثل في: التوتر، الصراع، النزاع، الأزمة.

---

[1] أكرام بركان ،"تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 . 2010)، ص. 14.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرية مقاربة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مختلف مراحله، مرجع سابق، ص . 15.

[3] مراد شحماط، محاضرات في مقياس النزاعات الدولية "(قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2015/2014).

المبحث الثاني: المقاربات و النظريات المفسرة لسياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية.

لفهم و تحليل سلوك الدول الخارجي وتوجهاتها بناء على أسس نظرية اعتمدنا على بعض النظريات والمقاربات التي تساعدنا في دراسة الموضوع، من خلال تبني كل نظرية أفكار وتوجهات متمايزة عن نظرية أخرى إلا أنها تصب في خانة واحدة وهي ضبط وتفسير سلوكيات الدول، وعليه سيتم التطرق إلى أهم النظريات المناسبة للموضوع من خلال اعتماد النظرية الواقعية الجديدة والبنائية وصولا إلى نظرية الليبرالية المؤسساتية.

المطلب الأول: المنظور الواقعي الجديد و السياسة الخارجية.

تبنت النظرية البنيوية أفكارها في السياسة الخارجية من خلال تفسيرها لسلوك الدول الخارجي في النظام الدولي و الذي تتصرف الدول على إثره وعلى طبيعة العوامل التي تحكمه نظرا للفوضى الدولية التي تميزه ، والتي تميز علاقات الدول ، وبالتالي تصبح القوة هي الوسيلة المتحكمة في تحركات الدول، لدى سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم المنطلقات الفكرية للنظرية والفرضيات التي اعتمدت عليها في تفسير سلوكيات الدول وسياساتها في محيطها الخارجي.

الفرع الأول: المنطلقات الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة.

تعتبر الواقعية الجديدة أو البنيوية امتدادا للواقعية التقليدية في الثمانينات ،من أهم كتابها **كنيث والتز ، ستيفن كويزن ، روبرت تاكر، جورج مودلسكي** [1]، حيث حاول هؤلاء المفكرين تقديم نظرية علمية موضوعية في تفسير الظواهر الخارجية حيث يقول " **كنيث والتز**": إن تفسير السلوك الخارجي لدولة أهم من خصائصها الداخلية ، وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، حيث يعطي أهمية لسلوك الخارجي من خلال تحليل وفهم السلوك المنتهج من قبل الدولة خارجيا من خلال تركيز النظرية البنيوية على طبيعة " **البنيان الدولي الفوضوي والسياسة**

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.6.

الدولية" الذي يؤثر ويحدد سلوك الدولة من خلال " **الفرص والقيود**"المفروضة على سلوكها الخارجي، وبالتالي انتهاجها سياسة خارجية قوامها "**الاعتماد على الذات** "من خلال صناعة قراراتها في علبة سوداء وبطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم، لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال الاعتماد على "**الأدوات الناعمة**" * في السياسة الخارجية لتعليل التوزيع الجديد للقوة الدولية والتي أصبحت تعرف اقتصاديا أكثر منها عسكريا[1].

ومنه يمكن القول أن سلوك الدولة يخضع لطبيعة النظام الدولي من خلاله تبني الدول تصورات حول سلوكها الخارجي من خلال قرارات عقلانية معتمدة في ذلك على ذاتها لتحقيق أهداف منتهجة أدوات هي نتيجة للتحولات التي شهدها النظام الدولي من خلال تراجع لدور القوة العسكرية . وبالتالي نستنتج أهم المنطلقات الفكرية للواقعية الجديدة والمتمثلة في **الدولة، فوضوية النظام، الاعتماد على الذات، القوة، المصلحة.**

الفرع الثاني: افترضات النظرية الواقعية الجديدة.

تقوم النظرية الواقعية الجديدة على مجموعة افتراضات تتمثل في:

1 _النظام الدولي فوضوي لا تراتبي نتيجة غياب سلطة عليا حيث يحكمه مبدآن هما الفوضى وتوزيع القدرات حيث أن الطرف الأكثر قدرة هو الذي سيشكل النظام الدولي ويصنع المشاكل ويضع العقبات أمام الآخرين وبالتالي وظائف الدول في النظام الدولي الفوضوي متشابهة و ما يميزها عن بعضها هي القدرات وليس الوظائف ، كما غياب الثقة والقلق من الاعتماد على الآخرين من خلال التجارة أ و التعاون ا لاقتصادي يعدان من معوقات التعاون حيث سيحاول كل طرف لتعظيم مكاسبه على حساب الطرف الآخر.

*"**الأدوات الناعمة أو القوة الناعمة**": مفهوم إ ستخدمه **جوزيف ناي** يقوم على استخدام أدوات كالاقتصاد والدعاية لتحقيق الأهداف بدلا من اعتماد القوة ، وما ساعد على ذلك التحولات الذي شهدها النظام الدولي

[1] جوني عاصي وآخرون ،" النظرية و الإيديولوجيا في العلاقات منذ نهاية الحرب الباردة "، سلسلة دراسات إستراتيجية 17، جامعة بير زيت فلسطين ، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية ، (2006).

2_ تمثل الدولة أعلى سلطة في النظام الدولي والفاعل الأكثر حضورا هدف الدولة هو الحفاظ على بقائها في ظل نظام فوضوي والقوة مجرد وسيلة.

3_ الدول لا تثق في بعضها البعض مما يخلق نظام المساعدة الذاتية الذي يعني اعتماد كل دولة على قدراتها لتحقيق مصالحها وأمنها القومي كمصلحة عليا .

4_ الدولة فاعل عقلاني تسعى لتحقيق أكبر الأرباح بأقل الخسائر وذلك عن طريق عدم التنازل للآخرين عن بعض المصالح وكذلك السعي لتحقيق أكبر قدر من الربح مقارنة بالآخرين.[1]

5 _الأمن وسيلة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال القوة .

وعليه يمكن القول بأن الواقعية الجديدة أعطت أهمية كبيرة لسلوك الدولة على المستوى الخارجي تجاه النظام الدولي حيث أهملت الجانب الداخلي للدولة، كذلك القول بأن الدول تتمايز بواسطة قدراتها وليس وظيفتها فبدون قوة تكون وظيفة وقدرة الدولة محدودة . فالسياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية في سلوكها الخارجي سياسة قائمة على القوة الناعمة كوسيلة لتحقيق أهداف وحماية أمنها القومي والمصلحة الوطنية من خلال التعاون الاقتصادي كسياسة دنيا ، وبالتالي توسيع التعاون ليشمل مجالات عدة ، وذلك من خلال سعيها لتحقيق أكبر قدر من الربح.

المطلب الثاني: النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحولات شملت حتى المجال العلمي والفكري من خلال فشل نظريات في دراسة والتنبوء بالظواهر السياسية نظرا لارتباطها بفترة زمنية معينة لا تتماشى وأفكارها، وفي ظل هذا الجدل ظهرت النظرية البنائية التي تبنت أفكار مغايرة عن أفكار

[1] آمنة عيساوة، "محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية "(قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، السنة الجامعية : 2014/2013).

النظريات الأخرى وتركيزها على داخل الدول وكذلك على الجوانب القيمية ، حيث سنتطرق لها من خلال هذا المبحث للأفكار التي انطلقت منها النظرية وافتراضاتها .

الفرع الأول: منطلقات وافتراضات البنائية.

دخلت النظرية البنائية العلاقات الدولية منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين حيث يمثلها"**ألكسندر وندت**، "**بيتر كاتزنستين**"، "**ميخائيل بارنت**"،"**باري بوزان** من خلال محاولتهم وضع منهج أو تصور اجتماعي للعلاقات الدولية مقابل البناء المادي [1] الذي تميزت به النظريات التقليدية وما ساعدها على البروز أكثر بعد نهاية الحرب الباردة قدرتها على تفسير العديد من الظواهر مثل الحروب الأهلية والحركات التي تطالب بالانفصال من خلال الاهتمام بالدول على المستوى الداخلي الذي يشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي لها دور في تحديد هوية الدولة وفي هذا يقول "**ألكسندر وندت: "الهوية هي من تحدد سلوك الدولة ومصالحها**[2]، حيث ميز بين نوعين من الهوية ، الهوية الدولية من خلال الشخصية التي يعطيها المجتمع الدولي للدولة والهوية الثانية تتشكل من العناصر الداخلية للدولة ثقافية اجتماعية، عكس النظرية الواقعية الجديدة التي أهملت الجانب الداخلي للدول والتركيز على الجانب الخارجي من خلال سلوكها، بحيث كانت الحروب تتم بين الدول من خلال المواجهة العسكرية، وتظهر الأهمية التي أولتها البنائية لعامل "**الهوية**" في تحديد الإدراكات بالنسبة للقادة والمواطنين، وبالتالي فالنظرية البنائية "**ترى أن الدول والمجتمعات والعالم من صنع الإنسان**"[3]. وهذا ما أكد عليه "**نيكولاس أنوف** فدور الإنسان يتجسد في المساهمة في صنع المجتمعات والعالم من خلال تفاعلهم وأفكارهم التي تلعب دور في تشكيل الوعي الإنساني.
لدى يرى "**ألكسندر وندت**": أن الفوضى في العلاقات الدولية ليس أمرا طبيعيا كما تزعم

[1] خالد المصري،"النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30،2، قسم العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق ، 2014، ص. 329.

[2] عبد العالي عبد القادر، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2009، ص ص، 39 . 40.

[3] خالد المصري، مرجع سابق، ص.319.

الواقعية بل هو" **ما تفعله الدول بنفسها**" من خلال سعي الدولة للبحث عن القوة .
ومنه فالنظرية البنائية تعتبر الهوية محدد لسلوك الدولة الداخلي والخارجي بحيث اعتبرها داود أوغلو من"**المعطيات الثابتة**"[1]*في معادلة القوة لأي بلد وأهم عنصر من خلاله نستطيع تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، بحيث تؤثر الهوية الداخلية على نشاط وسلوك الدولة الخارجي كحالة الأكراد في تركيا وتأثيراتهم على سلوكها الخارجي خصوصا اتجاه الأزمة السورية ، مما يجعل نشاط السياسة الخارجية للدولة في توجهاته ذو أبعاد وإدراكات لتجنب الاحتمالات والنتائج المترتبة على القرارات والتي بدورها تؤثر على الأمن القومي للدولة، وهذا ما تشهده تركيا من خلال موقفها من الأزمة السورية وتداعيات ذلك عليها من خلال تهديد لأمنها القومي من طرف أكراد سوريا بمحاولتهم إقامة كيان على الحدود معها ، وعليه نذكر أ هم المبادئ التي تقوم عليها البنائية والمتمثلة في "**البنية** " وخصائصها المعيارية القيمية المادية التي تحدد سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية ، "**فالبنية غير المادية**"هي الأخرى تؤثر على هوية الفاعلين وتعيد تشكيل المصالح حيث يقول "**ألكسندر وندت**":**الهويات هي أساس المصالح**" حيث ربط الهوية بالمصالح التي من خلال سلوك الدولة تتحقق إلى جانب هذا نجد " **البنية والفاعل**"عنصران يبني أحدهما الآخر حيث تؤثر البنى على صياغة هويات الدول وبالتالي على صيغة وتشكيل مصالحها[2]

وعليه تقوم النظرية البنائية على عدة افتراضات تتمثل في:

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية(ترجمة)محمد جابر طارق عبد الجليل، ط 1.(قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2010)، ص.43.

* "**المعطيات الثابتة**" مفهوم استخدمه أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي في الإشارة إلى عوامل تتمثل في السكان، الجغرافية، التاريخ، وفي مقابل هذا نجد **معطيات غير ثابتة** تتمثل في الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة غير العسكرية.انظر:أحمد داود أوغلو، نفس المرجع، ص ص،42.43.

[2] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص .39 .

نقلا عن:

Cristina rues Smith ,constructivism in : Scott burelill et all , p.197

1_ بنية النظام الدولي تشكل إطار اجتماعي من القواعد والقيم التي تتصرف الدول من خلالها فالسياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط ، هناك مبادئ وقيم مثل السيادة وعدم التدخل.

2_ القوة بالنسبة إلى البنائية هي بناء اجتماعي يتحدد أثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي أي أنهم لا ينظرون للقوة من منظور مادي.

3_ البحث في القوة هو تكوين وبناء ذاتي و الدول هي الوحدات الأساسية لتحليل حيث تتشكل هوياتها ومصالحها في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمنه.

4_ تهتم بالقوى الفاعلة من غير الدولة كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

5_ ينظرون للنظام الدولي أنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه.

6-يركز البنائيون على العوامل المعرفية والذاتية[1].

الفرع الثاني: اقتراب الدور الإقليمي في السياسة الخارجية.

تعتبر نظرية الدور امتداد للنظرية البنائية ، فمن خلال الدور تسعى الدول بواسطة سياستها الخارجية لتحقيق أهداف وقد يكون من بين الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها لعب دور سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وللبحث في أصل المفهوم نجده غربي الأصل مرتبط بالدراسات السيكولوجية الاجتماعية، بحيث تم تطبيقه في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة المرتبط بتحقيق أهداف و المستند إلى إمكانيات وقدرات الدول في سلوكها الخارجي ما مكنها من لعب أدوار سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وفي هذا الإطار نجد تعريف " **قوي بوحنية** " في تعريفه للدور يقول: "**أنه أحد مكونات السياسة**

[1] خالد المصري، مرجع سابق، ص .317.

الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياساته الخارجية"[1].

وبالتالي يعد الدور من مكونات السياسة الخارجية ومن أهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية ، لكن حصر تحقيقه من قبل الدولة في فترة زمنية دفع بالبعض للقول بأن الدور نمط غير ثابت من السلوك وذلك تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات، وعليه عند حصره في فترة زمنية فإن الدولة التي تكون تلعب دور فعال ونشيط بمجرد تغيير في توازنات إقليمية أو دولية قد يؤدي ذلك إلى تراجع دورها بظهور دور جديد من قبل دولة أخرى ذو قدرات أكبر وتأثير فعال، وكذلك الدور الذي تؤديه دولة يختلف عن الدور الذي تؤديه دولة أخرى. وذلك راجع للاختلاف في الأهداف والمصالح وكذلك الإمكانيات والقدرات المادية وغير المادية مما ينعكس على الدور ، لأن أولويات الدول تختلف فما تراه الدولة "أ" بأنه أولوي عندها قد تراه دولة "**ب**" ثانوي وذلك راجع لتصورات صانع القرار في السياسة الخارجية.

وعليه هناك من يربط الدور من خلال قرارات صانع القرار ويعرفه بأنه "**مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات و الالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية....**" [2]، لكن هذه الأفعال والوظائف قد يقابلها أفعال ووظائف من قبل دولة أخرى قد تكون منافسة لها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، مما يستوجب على صانع القرار في قراراته وتصوراته أن تكون عقلانية أي أن يضع البدائل دائما وذلك بأن تكون تصوراته وإدركاته بعيدة المدى غير مقتصرة على فترة زمنية معينة.

ونظرا لما تم ذكره مسبقا بأن الأدوار تتغير مع الزمن ، يمكن القول بأن الدور هو وظيفة مقتصرة على الدولة بحيث يعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها من خلال سياستها

[1] قوي بوحنية ،"الجزائر والانتقال إلى اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014، ص.3.

[2] المرجع نفسه.

الخارجية المرتبطة هي الأخرى بتصورات ومدركات صانعي القرار لاختيار بديل من بين مجموعة بدائل، وذلك راجع لكون الأدوار تتغير عبر الزمن لارتباطها بالإمكانيات والأولويات التي تهدف الدول لتحقيقهم سواء للعب دور إقليمي ضمن إطار جغرافي معين أو السعي للعبه على المستوى الدولي ، وفي كلتا الحالتين يستوجب الدور توفر عنصرا القوة والقدرة لتحقيق ذلك.

1_أنواع الأدوار الإقليمية.

تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية أن يكون لها دور فاعل ومؤثر ضمن إقليم معين من خلال دورها اتجاه الأحداث التي تجري فيه ، وكذلك مكانتها ضمنه مقارنة بالدول الموجودة فيه أو الدول المنافسة التي هي الأخرى تسعى للعب دور إقليمي كالحالة التركية والإيرانية في إقليم الشرق الأوسط ، بحيث كل دولة تسعى للعب دور إقليمي خصوصا إذا كانتا الدولتين ذو قدرات وقوة متقاربة أو متكافئة مما يخلق تنافس بينهما. ويتجسد ذلك من خلال المبادرات اتجاه قضايا الإقليم من خلال محاولة الدولة لعب دور" **قائد وحامي المنطقة**[1]" من التهديدات التي تواجهها و حمايتها من محاولات التغلغل الخارجي الذي يؤثر على دورها ومكانتها وكذلك مصالحها وأولوياتها ، ومن هذا المنطلق نجد أن الدور الإقليمي لا ينشأ إلا عندما تسعى الدولة للقيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة، من خلال تحديد أولوياتها ومحاولة التوفيق بين الإمكانيات والقدرات والقوة لأن القوة بدون قدرة لا تحقق لها الدور الفعال الذي تريد أن تلعبه ، فكلاهما يكملان بعضهما مما يصعب على الدولة تحقيق الأدوار التي تريد أن تعرف بها نفسها على المستوى الإقليمي ونذكر منها :

1 _**الزعيم الإقليمي:**

تمكن القدرات والإمكانيات التي تملكها الدولة من السيطرة والتأثير على التحالفات الإقليمية مستغلة تفوقها مما يسمح لها بفرض منطقها إقليميا وكذلك توظيف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي لتحقيق مكاسب على مستوى الإقليم، لكن ضمن أي إقليم نجد إما دولة

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص.173.172.

قائد ودول تسعى هي الأخرى لذلك أوقد نجد ضمن إقليم الواحد أكثر من " **زعيم إقليمي**"وكما سبق وذكرنا الحالة التركية الإيرانية إضافة إلى إسرائيل كقوى إقليمية لها دور في إقليم الشرق الأوسط.

2 _زعيم تيار أو اتجاه دولي عام[1]:

تعتبر الدول أنه إلى جانب نشاطها على المستوى الإقليمي أن لها دور أيضا على المستوى الدولي من خلال نشاطها ضمن تحالفات أو منظمات .

3_ حامي المنطقة:

تقوم الدولة بهذا الدور في مجالها الإقليمي المباشر من خلال تبني قضايا المنطقة ومحاولة حل النزاعات الموجودة فيه كالدور التركي بعد انخراطها الجديد في الشرق الأوسط، حيث تعتمد على البعد التاريخي مع دول منطقة الشرق الأوسط كعامل مشترك من خلال دورها في العديد من القضايا كالقضية الفلسطينية وكذلك اعتبار المنطقة "**عمق إستراتيجي** "لها مما يستوجب حمايتها ، وبالتالي حماية أمنها القومي ومصالحها ، بالرغم من الاختلافات الموجودة حول هل تركيا تدخل ضمن دول منطقة الشرق الأوسط أم هي تدخل فقط ضمن امتدادات الإقليم المرتبطة بإستراتيجيات الدول الكبرى.

4 _المحب للسلام:

يظهر هذا الدور من تبني الدول مبادئ في سياستها الخارجية كمبدأ "**عدم التدخل** "في الشؤون الداخلية لدول، وقيامها بتصفير المشكلات مع دول الجوار وكذلك احترامها للمواثيق الدولية والقوانين من خلال اشتراكها في تحالفات أو عمليات حفظ السلام ، ويظهر هذا جليا في السياسة الخارجية التركية من خلال تبنيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك انخراطها في حلف الشمال الأطلسي .

[1] المرجع نفسه، ص.174.

_ الدولة المنبوذة في محيطها[1]:

يتسم هذا الوضع برفض الدول ضمن إقليم معين لدولة نتيجة وجودها غير الطبيعي في المنطقة أو لتبنيها فلسفة وتوجه مناقض لتوجهات الدول في المنطقة ، ويظهر هذا في منطقة الشرق الأوسط والوجود الإسرائيلي ضمنه نظرا لتناقضات متعدد ة سواء سياسيا ثقافيا اجتماعيا، مما جعلها تحاول التغلغل في المنطقة من خلال تطبيع العلاقات مع بعض الدول واستخدام القوة فيما يخص توجهها اتجاه القضية الفلسطينية ، ويأتي السلوك الإسرائيلي للعب دور إقليمي اتجاه منطقة الشرق الأوسط ل لتنافس مع تركيا وإيران ، وبالنظر إلى الإمكانيات والقوة التي تملكها يؤهلها ذلك لتكون قوة إقليمية لكن يبقى عامل القبول العربي بها هو العامل الحائل أمام ذلك

6 _النموذج أو قلعة الثورة:

يتمثل هذا الدور من خلال محاولة الدولة إظهار نفسها على أساس أنها نموذج يُتقدى به سواء في طريقة الوصول إلى الحكم أو في شكل الحكم وسلوكه الداخلي والخارجي ، وبالنظر للحالة التركية بعد عملية "**التحول الحضاري**"التي قامت بها بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، والطريقة التي وصل بها من خلال انتهاجه سياسة "**توافقية** "وتبني مبادئ سياسة خارجية سمحت لها بأن تكون نموذج نظرا للفترة الوجيزة التي صنعت خلالها مكانة ودور فاعل في منطقة الشرق الأوسط.

ومما سبق يمكن القول أن الدور في السياسة الخارجية يكمن في السياسات التي تتبناها الدولة والمستندة إلى عناصر كالقوة والقدرة والإمكانيات التي تلعب دور في تحديد الدور ومدى فاعليته

[1] المرجع نفسه،ص.174.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية من منظور الليبرالية المؤسساتية.

يصعب فهم السياسة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة إذ تم إهمال المؤسسات الدولية[1] بحيث يركز المؤسساتيين الليبراليين في دراساتهم على مسائل الاقتصاد السياسي وحقوق الإنسان، أي أنهم يعملون ضمن السياسات الدنيا.

ارتبط ظهور المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة بعدة تحولات دولية مرتبطة بتركيبة المجتمع الدولي كبروز المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على حساب تراجع دور الدولة و تغير نمط التفاعل بتحوله من عسكري إلى اقتصادي وتصاعد بنية التكنوقراطية في صنع اتخاذ القرار والتغير في قيم التعاون ، بحيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها[2].

أسس هذه النظرية تمثلت في:

التركيز على المؤسسات الدولية باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة بالنسبة للدولة وعليه المؤسساتيين يركزون على المباريات الصفرية ذات المحصلة الإيجابية أي أن الدول تدخل في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل.

_ يُعتبر مبدأ التبادلية والذي جاء به " **أكسلوك**" من أهم مبادئ النظرية التي تركز على أن التعاون يمكن تحقيقه مابين الدول ذات النزعة الأنانية وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين.

_ الإقرار بوجود فواعل أخرى إلى جانب الدولة لكنها تخضع كلها للدولة .

_ فوضوية النظام الدولي لا تمنع تعاون الدول فيما بينها.

[1] حكيمي توفيق،"الحوار النيو واقعي . النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة 2007/ 2008)، ص. 39.

[2] رياض حمدوش،"محاضرات في نظرية التكامل والاندماج"(قسم العلوم السياسية،جامعة قسنطينة).

_ المؤسسات عامل مسهل للتعاون طالما انه يتماشى مع مصلحة الدولة[1].

وبالنظر لتركيا نجد أنها تعتمد على الجانب الاقتصادي أي القوة الناعمة في سياساتها، من خلال محاولة التعاون والانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية.

[1] أندري مورفيسك، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي . بنيوي (ترجمة: عادل زقاع)، شبكة بوابة العرب، 2007/10/29. تم الإطلاع: 2017/5/29 http// Vh.arabsgate.com/showthread.php ?t=4821

خلاصة الفصل:

أُعتبرت منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي لطالما شهدت ولا تزال تشهد أزمات سياسية، كالأزمة السورية التي جعلت تركيا تسعى لاحتوائها من خلال تفعيل سياستها الخارجية. المُستندة إلى أُسس نظرية .

الفصل الثاني:

سياق السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية قبل التدخل الروسي

شهدت المنطقة العربية عدة أزمات أو ما يُعرف بالربيع العربي في عدة دول عربية من بينها سوريا ، التي تطورت فيها الأحداث لتأخ ذ منحنيات إقليمية ودولية بعدما كانت داخلية مجسدة في مطالب اجتماعية وسياسية، ماأدى بالدول إلى تبني مواقف اتجاه الأزمة تراوحت بين مؤيدة ومعارضة سواء للنظام أو المعارضة.

ونظرا لاستمرار الأزمة وتداعياتها أدى ذلك إلى التدخل الخارجي ما شكل هاجس أمني للدول الإقليمية كتركيا نظرا ل لتقارب الجغرافي والتاريخي مع سوريا ، أدى بتركيا لتفعيل سياستها الخارجية التي عرفت نشاطا كبيرا في المنطقة مع حزب العدالة والتنمية وانتهاجها سياسة خارجية قائمة على أسس نظرية لعملية التحول الحضاري والعمق الإستراتيجي ، من خلال اعتبار منطقة الشرق الأوسط عمق إستراتيجي وتوجيهها لسياستها الخارجية اتجاه قضاياه من خلال إعادة تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، وتصفير مشكلاتها معهم.

و بالتالي يأتي الموقف التركي من الأزمة السورية من خلال مبادراتها للوصول إلى سبل لحلها بناء على عدة عوامل واعتبارات لتجنب آثارها نتائجها.

المبحث الأول: حراك الربيع العربي في سوريا: محاولة للفهم.

ظهرت الأزمة السورية في ظل الانتفاضات أو ما يعرف" **بالثورات العربية** "من خلال امتداد موجات التغيير إلى سوريا نتيجة لترسبات داخلية أدت إلى تطور الأزمة وتأثيراتها على الإقليم، ما دفع بالدول لإتحاد مواقف اتجاه ما يجري فيها بحيث تباينت هذه المواقف بين مؤيدة ومعارضة.

لدى سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة أسباب الأزمة السورية وأطرافها وكيف تبنت الدول مواقفها نحوها كمحاولة لاحتوائها وتفاديا لعقباتها .

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية وأطرافها.

تعود الأزمة السورية لعدة أسباب ساهمت في تطور الأحداث على المستوى الداخلي فيها، من خلال القيام باحتجاجات للمطالبة بالحريات ومحاربة الفساد وتحسين الظروف الاجتماعية، نظرا لترسبات امتدت من فترة حكم حافظ الأسد و الاستحواذ على مقاليد الحكم ما أدى لانعدام الحياة السياسية ، وغياب مشروع مشترك تجتمع عليه السلطة والشعب [1]، وتواصل ذلك في فترة حكم بشار الأسد حيث لم يجد الشعب مجال لتعبير عن مطالبه ، أي أن الأوضاع لم تشهد تحسن يُذكر.

ومع بداية ما يُعرف"**بالثورات العربية** *أو الحراك العربي وجد الشعب السوري فرصة لرفض الواقع المفروض عليه، ومنه بدأت الأحداث تتطور و ظهور انشقاقات أدت لوجود أطراف xمعارضة متعددة ومواجهات عسكرية لإسقاط النظام ومنه دخول سوريا في حالة فوضى.

---

[1] غازي التوبة ، الثورة السورية: الأسباب والتطورات (لندن : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ،2012)

***الثورات العربية** : مفهوم لصيق بالأزمات التي عرفتها المنطقة العربية بداية بالأزمة في تونس لتنتقل الاحتجاجات بعدها إلى دول أخرى كمصر وليبيا واليمن وصولا إلى سوريا ،وبالتالي هي انتفاضات نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية لدول لكن هذه الأزمات تطورت للمطالبة بإسقاط النظام والدخول في مواجهات عسكرية بين النظام والمعارضة وبالتالي تحول الأزمات من داخلية إلى إقليمية ودولية ويظهر ذلك من خلال مواقف الدول والوصول إلى حد التدخل الخارجي في الدول التي تشهد أزمات.

الفرع الأول: تطورات الأزمة السورية.

كانت مدينة درعا جنوب الجمهورية السورية أول منطقة تنطلق منها بوادر الأزمة نتيجة قيام بعض أطفال المدينة بكتابة شعارات على جدران المدينة مطالبين بإسقاط النظام، حيث قامت الجهات الأمنية باعتقالهم مما دفع بنشطاء على صفحات الفايسبوك بالدعوى ليوم غضب، لتتوالى المظاهرات في عدة محافظات سورية وتشمل سبع محافظات سورية من أصل 14 محافظة خصوصا بعد سقوط قتلى ، وتُصبح المطالب إسقاط النظام بعدما كانت تطالب بإصلاحات، فكانت مظاهرة 15 مارس 2011 أمام الجامع الأموي في دمشق أول مظاهرة ضمن الثورة التي وُوجهت بالقمع من طرف الأمن وفي اليوم الثاني من نفس الشهر قامت مظاهرة أخرى لكنها واجهت نفس مصير الأولى ، هذا ما أدى بالنظام السوري للقيام بعدة إصلاحات كمحاولة لتهدئة الأوضاع ، بحيث قام بتشكيل حكومة جديدة وإعلان عن رفع حالة الطوارئ[1]، معتبرا أن ما يحدث في سوريا مؤامرة تهدف إلى زعزعة الاستقرار والفتنة الطائفية مما يستلزم مواجهتها قمعيا وأمنيا [2]، لكن بالرغم من محاولات السيطرة على الأوضاع لم تتوقف المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام ، وبالتالي ظهرت انقسامات وانشقاقات وتيارات معارضة للنظام وتحولت الأزمة إلى مواجهات عسكرية بين النظام والمعارضة .

وعليه يمكن القول بأن الأزمة السورية سُيست من خلال انطلاقها شعبيا سلميا مجسدة في مطالب لتتطور إلى حد المواجهة العسكرية وبالتالي دخول سوريا في حالة فوضى مما يؤدي لأخذ الأزمة منحنيات عدة تصل حتى للتدخل الخارجي.

الفرع الثاني: فواعل الأزمة السورية.

بالرغم من كل محاولات السيطرة على الأوضاع لم تتوقف المظاهرات و الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام نتيجة وصول الأزمة السورية لنقطة لا عودة فتحولت الثورة الشعبية

[1] مجموعة باحثين، سوريا تاريخ وثورة (مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، ص ص، 117 . 118.

[2] شمس الدين الكيلاني ، مؤتمر جنيف وآراء في تسوية المسألة السورية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2017)، ص . 15.

في سوريا إلى العمل المسلح 2012 مع بدء الانقسامات والانشقاقات عن النظام ماأدى إلى وجود معارضة متعددة تمثلت في تشكيل جيش حر من ضباط منشقين عن الجيش النظامي بقيادة "**رياض الأسعد**" حيث توزع المقاتلون في كل محافظة من حمص ومدينة حماة ودير الزور والبوكمال و دمشق ودرعا وجبل الزاوية ومعرة النعمان **انظر الملحق(3)**، ليكون الجيش الحر الجناح العسكري للمجلس الوطني السوري المعارض للنظام، حيث ضم مجموعة تكتلات انضوت تحت لوائه كما توجد قوى رفضت الانضمام إلى المجلس وهي هيئة التنسيق الوطني التي ضمت 15حزبا متمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي والأحزاب اليسارية وأحزاب الحركة الوطنية الكردية [1]، ومنه الإعلان عن تأليف الائتلاف الوطني حيث ضم شخصيات من المجلس الوطني واعتباره مجال مفتوح لجميع القوى السياسية المعارضة ، وتمثل أهم مطلب لهم إسقاط النظام و رفض الحوار مع هـ[2]، كما قام الجيش الحر بتأسيس المجلس العسكري الأعلى 2012 لتنسيق بين الفصائل والكتائب المسلحة ليكون هيئة تشرف على المحافظات والمجالس العسكرية، هذا فيما يخص المعارضة السياسية.

أما المعارضة المسلحة الإيديولوجية تجسدت في ظهور معارضة جديدة تتمثل في تنظيمات وحركات متشددة نذكر بعضها وأهمها تنظيم الدولة وداعش وجبهة تحرير سوريا الإسلامية وجبهة النصرة ، المصنفةمن قبل تركيا و الولايات المتحدة بأنها منظمة إرهابية ، حيث تسيطر هذه الأخيرة على مناطق من شمال سوريا ورفض قائدها الانضمام إلى تنظيم الدولة داعش.

من جهة أخرى نجد الجبهة الإسلامية التي ضمت كل من جبش الإسلام وحركة أحرار الشام وأنصار الشام ولواء الحق ولواء التوحيد ، التي بدورها هذه الحركات هي الأخرى تضم حركات [3]. من خلال هذا يظهر أن المعارضة السورية متعددة سواء من حيث توجهاتها أو من حيث المطالب التي تسعى كل حركة لتحقيقها ، وبالتالي المعارضة اسم جامع فقط

[1] عزمي بشارة ، سورية درب الآلام والحرية . محاولة في التاريخ الراهن، (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2013)، ص .399 .411.

[2] ، المعارضة السورية : مخاطر الشتت وضرورات التوافق ، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2013، ص. 2.

[3] المرجع نفسه، ص .5 .

للحركات التي تختلف سواء في المطالب التي تهدف إلى إسقاط النظام ، أوفي إيديولوجياتهم المتبعة، وفي هذا نجد حركات متشددة تهدف إلى طموح إقامة دولة إسلامية تحكم بالشرع إلا أنه يوجد بعض الحركات التي تصف نفسها بالمعتدلة وبالتالي معارضة واحدة ومنطلقات مختلفة، كما أن هذه الجماعات أحرزت تقدم كبير من خلال الاستحواذ على أكبر قدر من الأراضي والمدن لكن بوجود قوى داعمة للنظام من خلال المساعدات العسكرية أعاد النظام إحكام السيطرة على الأراضي والمدن .

المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية الفاعلة من الأزمة السورية.

تطورت الأزمة السورية فلم تعد شأنا داخليا بل أصبحت قضية إقليمية حيث تبنت الدول مواقف متناقضة نحوها، وذلك راجع لأولويات المصالح التي تحدد توجهات كل دولة ، بحيث نجد دول أيدت المعارضة ودعمتها بالسلاح وتسهيل تنقلاتها من خلال اعتبار نشاطها شرعي كرد فعل عن تعنت النظام ، وفي المقابل نجد هناك دول إقليمية دعمت النظام من خلال إمداده بالأسلحة وبعث قوات للمقاتلة إلى جانبه لأن سقوط النظام أو استبداله لا يخدم مصالحها، وبالتالي التأثير على أهدافها ودورها الإقليمي ومن هذه الدول نجد تركيا وإيران كأهم قوتين إقليميتين في الشرق الأوسط ذو موقفان متناقضان نحو الأزمة السورية.

الفرع الأول: الموقف التركي.

عرفت العلاقات التركية السورية مابين عام 2002 إلى 2011 تحسنا كبيرا مع نظرية العمق الإستراتيجي ، بعدما كانت من أكثر العلاقات توترا مقارنة مع بقيت دول الجوار العربي، لهذا حظيت الأ زمة السورية باهتمام تركي كبير نظرا ل لتقارب الجغرافي والتشابه الثقافي والديني والتاريخي.[1] لكن تلك العلاقة لم تدم فترة طويلة لتعود للتوتر مجددا مع بداية الأزمة السورية، نظرا للموقف التركي من الأزمة السورية المتعاطف والمؤيد للمعارضة من

[1] حامد محمد طه السويداني،"العلاقات التركية السورية 1998 . 2011"، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل .

خلال السماح لها بعقد اجتماعاتهم على الأراضي التركية وفتح مكاتب سياسية في أكثر من محافظة و الاعتراف الدولي بها. [1]

يأتي الموقف التركي المؤيد للمعارضة بعد النصائح والإرشادات الموجهة للنظام السوري بإدخال إصلاحات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، كمحاولة للتدارك والسيطرة على الاحتجاجات، لكن تلك الإرشادات لم تجد تجاوب من قبل الحكومة السورية.[2]وبالتالي أعلنت تركيا عن التأييد الصريح والعلني للمعارضة ، هذا ما أدى لتعارض الموقف التركي مع قوى إقليمية ودولية كإيران وروسيا ذات مواقف مختلفة عن تركيا، نجم عنه توتر العلاقات معهم. ودفع للقول أن تركيا أصبحت تثير المشاكل بعدما كانت تعمل على تصفيرها.

الفرع الثاني: الموقف الإيراني.

رأت إيران أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية وبأنها ستدافع عنها ضد أي تدخل عسكري خارجي، بغض النظر عن الطرف المتدخل ، [3]متبنية نفس خطاب النظام السوري الداعمة له من خلال الحرص على بقائه في السلطة ، خصوصا بعد مطالبته بالقيام بإصلاحات من خلال التعددية السياسية ل لصمود أمام الضغوط وعملها على توفير كل أسباب الصمود بما في ذلك تقديم مساعدات مالية كبيرة وإرسال قوات من الحرس الثوري لمساعدة النظام في مواجهة تقدم المعارضة [4]، وكذلك رفض المبادرة الثانية لجامعة الدول العربية التي تتضمن تسليم السلطة لنائب الرئيس ، ويأتي الموقف الإيراني الداعم للنظام السوري نظرا لكون سوريا تمثل قاعدة إستراتيجية للنفوذ الإيراني وطريقا آمنا إلى لبنان ونافذة للمتوسط، فمن خلال سوريا تستطيع إيران أن تكون طرفا في الصراع العربي الإسرائيلي .

---

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص .509.

[2] علي جلال معوض،"الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية،"السياسة الدولية، ع.185 (جويلية 2011) .

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.502.

[4] مروان قبلان ، "الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، سياسات عربية 18. كانون الثاني يناير (2016): ص. 43.

فالموقف الإيراني المؤيد للنظام السوري نابع عن أهداف ومصالح في سورية والشرق الأوسط.

إضافة إلى هذهالمواقف نجد مواقف دول تبنت الحياد وسياسة الغموض كالموقف الإسرائيلي ومخاوفها من انتشار الأسلحة بيد الجماعات المتطرفة وتأثير ذلك على أمنها القومي.

وعليه مواقف الدول اتجاه الأزمة السورية تضاربت بين مؤيدة للنظام وبين معارضة حيث نجد الموقف السعودي والقطري اللذان يدعمان المعارضة من خلال تمويلها وإمدادها بمعدات عسكرية، لأن سقوط النظام ووصول نخب جديدة للحكم لا تخدم مصالحها، وبالتالي شكلت الأزمة السورية تحدي وهاجس أمني للدول نظرا لتأثيراتها على الإقليم، بداية بانقسام مواقف الدول الإقليمية إلى مواقف مؤيدة ومواقف معارضة وإدخال العامل الديني في ذلك ، حيث يمثل المحور السني كل من السعودية ودول الخليج في حين نجد في المقابل الموقف المضاد والمتمثل في المحور الشيعي ويضم العراق لبنان وسوريا [1]. فللأزمة السورية أبانت عن تضارب المواقف و التنافس و الخلاف بين القوى الإقليمية مما زاد من حدة التنافر من خلال سعي كل دولة لتدعيم الطرف الذي يخدم مصالحها لأن ذلك يضمن مكانتها ودورها الإقليمي الذي تسعى إليه أكثر من قيامها بالدعم كمحاولة لإيجاد سبل لحل الأزمة.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية على النظام الشرق أوسطي.

يمر النظام الإقليمي بمرحلة انتقالية نتيجة للتأثيرات الناجمة عن الانتفاضات الشعبية والتي شملت عدة جوانب نتج عنها ظهور أنظمة حكم جديدة ، حيث لا تزال نتائج تلك الانتفاضات متواصلة خصوصا في ظل استمرار الأزمة السورية التي امتدت تداعياتها هي الأخرى للمنطقة وخاصة لدول الجوار ، وتتمثل تلك التداعيات في مشاكل داخلية متعددة مرتبطة بالهوية كالانقسامات الطائفية و الدينية التي سمحت بظهور جماعات متطرفة تحاول استغلال الأوضاع لتحقيق أهدافها كتنظيم داعش، الذي يسعى إلى تدمير الدول العربية

[1] أحمد عبد العزيز، "التفاعلات الإقليمية حول الأزمة السورية "، مركز دراسات الربيع العربي، سبتمبر 2013. تاريخ الإطلاع:2017/4/15، الموقع:

http://arabspring.cod 95 .info/2013/09/

لإقامة دولة إسلامية، من خلال السعي للسيطرة على عدة مناطق من سوريا لتجسيد مشروع الدولة الإسلامية في العراق والشام ، إلى جانب ظهور جماعات أخرى وسعيها هي الأخرى لسيطرة من خلال الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي وبالتالي تبلور نمط جهادي جديد في الأزمة السورية هو" **الجهاد المذهبي**" بحيث يقوم على أساس المذهب وعمل كل جماعة على حماية مذهبها ضد المذاهب الأخرى، وخير دليل على ذلك الاستقطاب السني الشيعي الذي أفضى إلى ظهور ظاهرة الجهاد الشيعي المسلح ، ما يطرح تحدي كبير بلحتمال دخول النظام العربي حقبة من "**الصراعات الأدنى**"أي غير النظامية بين فاعلين وشبكات إقليمية اسلاموية في مستوى أدنى من الدولة وامتداد هذه الشبكات عبر الإقليم ، مما يؤثر هذا بدرجة كبيرة على دول الجوار بتحريك الطوائف العرقية والمذهبية الممتدة لها في هذه الدول كالعراق ولبنان وتركيا ، وذلك راجع للتقارب الكبير والتداخل الإثني والطائفي المتشابه مع التركيبة المجتمعية السورية [1]، كل هذه الانقسامات جعلت سوريا تعيش حالة فوضى من خلال تعدد الأطراف المتصارعة فيها والتي تشكل تحالفات تارة وتعلن عن انفصالها تارة أخرى نتيجة الاختلاف في الأهداف. وما زاد من تعقيد واستمرار هذه الحركات بالظهور هو تلقي الدعم والتمويل من دول خليجية سواء خلال فترة الثورات العربية أوفي ظل الأزمة السورية مما زاد من تأزم الأوضاع بالرغم من محاولات الحل من قبل جامعة الدول العربية.

ونظرا لتدهور الأوضاع واستمرار المواجهات على عدة جبهات دفع هذا بالسكان إلى النزوح أو اللجوء إلى عدة دول وخاصة دول الجوار بحثا عن الأمن نتيجة لظهور أزمة إنسانية حقيقية في سوريا مما شكل ذلك عبئ على الدول المستضيفة ، فحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغ عدد اللاجئين السوريين بالأردن ابتداء من أفريل 2014 رقم 588,792 لاجئ لكن المسؤولين الأردنيين أعلنو أن العدد الحقيقي هو 1,3مليون لجيء.

[1] العربية ،"التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي "، 9 / مارس/ 2013. تم الإطلاع:2017/5/1.

http :www.alarabia.net/ar/arabic.studies2013/03/09/201

أما لبنان ففي عام 2014 قُدر العدد 886,085 سوري تم تسجيلهم بالمفوضية و 48,810[1] لاجئ ينتظرون التسجيل ، وبالتالي مجمل عدد اللاجئين في لبنان هو 934,895 لاجئ، كذلك نجد العراق وتركيا أيضا شهدا تدفق كبير للاجئين ، ويأتي سبب تمركز وضغط الكبير للاجئين على هذه الدول نظرا للقرب الجغرافي ، مما شكل ضغط كبير على دول الجوار من خلال عملهم على توفير أحسن الظروف لهم ما شكل عبئ اقتصادي بالرغم من المساعدات التي تقدمها مفوضي الأمم المتحدة إلا أن ذلك غير كافي ، من جهة أخرى حدوث منازعات بين السكان الأصليين واللاجئين في دول المنطقة

وعليه نجد أن التداعيات الداخلية للأزمة السورية امتدت للإقليم وخاصة دول الجوار نظرا للارتباطات التاريخية والتشابك في العلاقات ، بحيث شملت تلك ا لتأثيرات عدة جوانب كما أبانت عن مدى التوتر والخلاف الموجود بين دول الإقليم بداية بتناقض المواقف الذي يظهر توجه ومصالح كل دولة لدى فكل تتصرف بما تراه يخدم مصالحها.

[1] أوتيون أور خان، "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار:الوقائع . النتائج . المقترحات"،22 يوليو/ تموز 2014 . تم الإطلاع: 4/5/2017. الموقع:

http://www.alsouria.net/content/

المبحث الثاني: الانخراط التركي الجديد في قضايا الشرق الأوسط.

يتضمن هذا المبحث السياسة الخارجية التركية بعد القطيعة التاريخية والعود ة للاهتمام بلنتمائها التاريخي، وتجسد ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم والتوجه الجديد لتركيا نحو منطقة الشرق الأوسط من خلال النشاط الفعال اتجاه قضاياه ، ما سمح لها بتبوء مكانة إقليمية من خلال مبادئ سياستها الخارجية، لتكون بذلك الفترة الممتدة من 2002 إلى2010 كأهم فترة لنجاح السياسة التركية في الشرق الأوسط ، ومع بداية الثورات العربية ووصولها لسوريا،حظيت هذه الأخيرة باهتمام تركي كبير نظرا للتقارب الجغرافي مع سوريا وتداعياتها على الأمن القومي التركي.لدى سنحاول توضيح السياسة الخارجية التركية من خلال مبادئها ثم التطرق إلى المحددات التي حكمت الموقف التركي تجاه الأزمة السورية نظرا لتأثيراتها.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية.

تبنت تركيا سياسة خارجية جديدة قائمة على مبادئ سمحت لها بلعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تصفيرها لمشاكلها مع دول المنطقة بعد القطيعة التي عرفتها عن الإقليم ، لدى فمن غير الممكن فهم السياسة الخارجية التركية دون العودة لأصولها التي تبلورت مع قيام الجمهورية الجديدة من قبل كمال أتاتورك . لدى سنحاول فهم عملية التحول الحضاري الذي قامت به ا تركيا من خلال إعادة توجهها نحو الشرق و تبني سياسة خارجية منتهجة مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم.

الفرع الأول: السياسة التركية بين القطيعة والعودة.

عمل"**كمال أتاتورك** "على إقامة دولة حديثة ذو توجه غربي من خلال تغريب تركيا وتخليها عن النزعة القومية، لتكون بذلك تركيا الدولة الوحيدة التي شهدت قطيعة مع ماضيه في مجاليه الداخلي والخارجي [1]، أي من خلال رفض ه للتعددية الثقافية واللغوية التي كانت تنادي بها الإمبراطورية العثمانية ومنه طمس الهوية الحضارية والبعد الديني وقطع علاقاتها

[1] عماد سليحة ،"تركيا والشرق الأوسط . دور إقليمي متجدد، سلسلة قضايا إستراتيجية 72(اليمن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، آذار/مارس(2010): ص .19.

وتوجهاتها مع الشرق ، ومحاولة خلق هوية حضارية جديدة تتلاءم مع توجهها الغربي. وقد عبر عن هذا مهندس السياسة الخارجية التركية " **أحمد داود أوغلو**" في كتابه "**العمق الإستراتيجي**"بسياسة "**إدارة الظهر**" بالتخلي عن الجسور السياسية والثقافية والإستراتيجية مع الشرق الأوسط، معتبرا أن تركيا ارتكبت خطأ بـابتعادها عن قضايا المنطقة [1]، لأنه بنهاية الحرب الباردة ونتيجة التغيرات التي شهدها النظام الدولي وجدت تركيا نفسها ضمن محيط دولي وإقليمي دون أن تكون مستعدة لذلك من الناحية النفسية والإستراتيجية [2]، أي أن التغير في موازين القوى والتغيرات في الساحة الدولية ، جعلت تركيا تبحث عن انتمائها التاريخي وارتباطها الجغرافي من خلال البحث عن مكانتها ومكانها و بعدما كان يُنظر لها خلال الحرب الباردة على أنها دولة طرف خاضعة لسياسات الدول الكبرى وذلك لغياب "**متغير ثابت** "(البعد التاريخي والحضاري) تستند إليه نتيجة القطيعة.

لذلك قامت تركيا بإعادة هيكلة نفسها من خلال رد الاعتبار لثلاث مناطق تتمثل في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز كمحاولة للعب دور وتعزيز مكانتها والنظر لها على أساس أنها دولة مركز وليس دولة جسريه وفق نظرية "**العمق الإستراتيجي**"[3]. من خلال استنادها للموقع الجغرافي والبعد الثقافي وتجسد هذا من خلال توجهها نحو منطقة الشرق الأوسط كعمق إستراتيجي واعتبار المنطقة"**حديقة خلفية***"وانتهاج "**عثمانية جديدة**"** خصوصا مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم تقوم على سياسة تتميز بالاتزان والحيادية والمساواة [4]، ومع عدة

---

[1] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص .80.

[2] المرجع نفسه، ص .96.

[3] عماد شليحة، مرجع سابق

***"حديقة خلفية"** :**يقصد بها المناطق التي يظهر فيها تأثير الدولة وتتحقق فيها مصالحها خارج حدودها.**

انظر :أحمد داود أوغلو، مرجع سابق . ص. 155.

[4] Sharia fadel,The rol of turky and the arab national ,Security strategey political studies,7January,2015,p.8.

****"العثمانية الجديدة"** :إيديولوجية سياسية تركية تروج في معناها الواسع لارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت تحت الحكم العثماني .

انظر: بتول هليل جبير الموسوي ،"العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 45.

هيكلة نفوذها ودورها الإقليمي بعدما كانت تطالب بالانضمام للإتحاد الأوروبي ما حقق لها استقلالية في سياستها الخارجية القائم على عدة مبادئ.

الفرع الثاني: مبادئ و أدوات السياسة الخارجية التركية.

اتسمت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية أو ما يعرف"**بالعثمانية الجديدة**"بإعادة ترتيب أولوياتها وتوجهاتها من خلال انتهاج مبادئ سياسة خارجية مبنية على أسس نظرية العمق الإستراتيجي والتحول الحضاري " **لأحمد داود أوغلو**" ما سمح لها بتبوء مكانة و لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وتتمحور هذه المبادئ في مبادئ منهجية وعملية تتمثل في :

1_المبادئ المنهجية.

1_ امتلاك الرؤية بدلا من الاعتماد على رد الفعل : من خلال الفهم المميز لتركيا وتفعيل الأداة الدبلوماسية كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل.

2_ إعتماد السياسة الخارجية على إطار عمل ثابت منظم بحيث أن رؤيتها وسياستها في منطقة ما لا تتعارض مع سياساتها في مناطق أخرى أي خلق توازن و انسجام في علاقاتها ابتداء بدول الجوار.

3 _الاعتماد على القوة الناعمة من خلال اعتماد الدبلوماسية وإعطاء الأولوية لقدرات تركيا الاقتصادية بدل القوة العسكرية في المجالين الإقليمي والدولي

من خلال هذه المبادئ نجد أن تركيا تركز على القوة اللينة بدل الصلبة من خلال إعطائها أولوية كبيرة في تنفيذ سياستها الخارجية.[1]

2_ المبادئ عملية: إضافة إلى المبادئ المنهجية تنتهج تركيا مبادئ عملية في توجهاتها الخارجية وتتمثل في :

[1] علي حسين باكير،"محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة..المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة"، آراء حول الخليج 71، مركز الخليج للأبحاث، أغسطس (2010)، ص.70.

1_مبدأ الموازنة بين الأمن والديمقراطية: ويظهر ذلك من خلال منح وتحرير الحريات التي تدخل ضمن هامش الديمقراطية مما ينعكس على الأمن.

2_ مبدأ تصفير المشكلات : من خلال خلق مجالات لتعاون مع دول الجوار والوصول بالتعاون للحد الأقصى وهذا ما أكد عليه أردوغان بأهمية المبادرة والسعي بخطوة واحدة

3_ مبدأ دبلوماسية السلام الوقائية أو الاستباقية: أي اتخاذ إجراءات قبل وقوع الأزمات من خلال مبدأ الأمن للجميع والحوار السياسي والانخراط الاقتصادي والترابط والتعايش بين الثقافات المتعددة وخير مثال على هذه السياسة قيام تركيا بإجراء مصالحة سنية شيعية في العراق وكذلك وساطتها بين سوريا وإسرائيل

4_ مبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد : أي بناء علاقات تكاملية مع مختلف الوحدات السياسية وليست تنافسية في أكثر من منطقة جغرافية لتعزيز مكانتها.

5_ مبدأ الدبلوماسية النشطة : من خلال الحضور في القضايا الإقليمية والدولية والانخراط في المنظمات[1].

وعليه تظهر تبني تركيا للعثمانية الجديدة القائمة على أسس نظرية من خلال سعيها لتكون قوة إقليمية منتهجة في ذلك سياسة ذات أبعاد في منطلقاتها والأهداف، ويظهر ذلك من خلال الوسائل المتبعة في عملها على إقامة توازن في علاقاتها من خلال انتهاج القوة الناعمة لا الخشنة المستندة على الجذب والاستقطاب الإيجابي، من خلال إستراتيجية إحلال المصالح محل النزاعات من خلال تحويل التناقضات الداخلية والتحديات الخارجية إلى مستوى تحقيق المصالح القومية.

ويمكن القول أيضا أن تركيا أعطت مثال بسياستها الخارجية التي استطاعت في ظرف وجيز من جعل تركيا دولة ذات مكانة إقليمية تفرض نفسها في الترتيبات الأمنية وقضايا منطقة الشرق الأوسط .

[1] المرجع نفسه ، ص .71.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية.

تبنت السياسة التركية تجاه الأزمة السورية عدة محددات ارتبطت بعوامل كثيرة تحكمها ، لذلك نجد الموقف التركي من الأزمة السورية أبان عن تلك المحددات المتمثلة في مطالب لطالما سعت تركيا للمطالبة بتجسيدها، والمتمثلة في إقامة منطقة آمنة كأهم محدد لتركيا من الأزمة السورية إلى جانب معارضة إقامة كيان كردي شمال سوريا نظرا لتداعيات ذلك على أمنها القومي.

لدى سنتطرق إلى مفهوم المنطقة الآمنة وأهميتها بالنسبة لتركيا ثم ننتقل إلى للمحدد الثاني لسياسة تركيا نحو سوريا.

الفرع الأول: المنطقة الآمنة

تطالب تركيا منذ بداية الأزمة السورية بإنشاء" **منطقة آمنة**" ، **انظر الملحق(4)** على الحدود مع سوريا تكون محصورة في شريط فيه حوالي 10% فقط من الحدود أي طولها حوالي 98%كيلومتر مربع ابتداء من مدينة جرابلس غرب نهر الفرات وحتى مدينة إعزاز ، أما عمقها حوالي 30 كيلو متر مربع حتى مدينة الباب* ، حيث اعتبر"**أحمد داود أوغلو**"أن تركيا تهدف لإنشاء **منطقة آمنة**** وليس " **منطقة عازلة**" [1]*** بعدما تم تأويل كلامه إعلاميا بأن تركيا تطالب منطقة عازلة . لدى فإن ضرورة إنشاء **منطقة آمنة** تعد من أولويات السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية نظرا لأهينها في[2]، حماية الشعب

---

[1] عبد الكريم عنكير، في الفرق بين المنطقة العازلة والآمنة .. وبأيهما تركيا تطالب ؟، مركز الشرق للدراسات والبحوث،16تشرين الأول/أكتوبر2014 ، ص .1.

*تختلف التقديرات للحجم الحقيقي للمنطقة الآمنة حسب كل مصدر

****المنطقة الآمنة** ": تفرض لحماية مجموعة لا تستطيع حماية نفسها تهدف لتوفير ممرات آمنة لتدخل الإنساني كما يمنع تحليق طائرات عسكرية حول هذا المكان.وعليه نجد أن إنشاء مثل هذه المناطق يتطلب قرارا من مجلس الأمن.

أما***"**المنطقة العازلة**": تعرف بأنها مساحة من الأرض معزولة عن جوارها عسكريا من البر والبحر والجو ،أما قانونيا فهي تكون عادة على الحدود بحيث يكون جزء منها في أرض دولة والجزء الآخر من الأرض في الدولة الثانية من خلال الاتفاق على حدود هذه المنطقة فهذه المناطق تكون أثناء النزاعات المسلحة، (انظر:عبد الكريم عنكير، مرجع سابق، ص.1.

[2] عماد يوسف قدورة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية :المراجعات والاتجاهات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر2015)، ص .12.

بحيث تكون المنطقة حزام أمان يمكن اللجوء إليها بهدف الأمن وتوفير مساعدات إنسانية ، إضافة إلى حماية اللاجئين في وطنهم و التقليل من عبئ الهجرات على الأراضي التركية ، التي اتبعت سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين.

ومنه فإنه في حال تم إنشاء هذه المنطقة فإن تركيا تكون قد حققت مطالبها وهدفها من خلال تحقيق الأمن والتقليل من التحديات التي تواجهها من جراء الأزمة السورية كالمشروع الكردي الذي يهدد تركيا بالانقسام من خلال بسط أكراد سورية السيطرة على غرب الفرات إلى جانب طرد داعش من شمال سوريا والحد من تحدياته التي وصلت حتى داخل تركيا لكن بالنظر إلى سياسة التجاذبات بين الدول حول موقفها من إنشاء المنطقة نجد تباين في المواقف بحيث نشهد حالة غموض فيما يخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التأييد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا ، أما روسيا من خلال استخدامها لحق الفيتو عملت على إفشال المشروع ما يزيد من صعوبات تجسيد هذا المطلب وبالتالي يصبح قرار الإنشاء مرهون بموافقتها خصوصا في ظل رفض النظام السوري هو الآخر لهاته المنطقة معتبرا أن ذلك يشكل انتهاكا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد النظام الدولي ما جعل المطلب صعب التجسيد ، وعليه فإنه في حال تم إنشاء هذه المنطقة فتركيا بهذا تكون قد حققت هدفها وبالتالي تخفيف من حدة وتأثيرات الأزمة السورية .

الفرع الثاني: الهاجس الكردي.

تمثلت المطالب الكردية قبل ا ندلاع الأزمة السورية في المطالبة بتحقيق الحرية والديمقراطية والتعددية، إضافة إلى حقوق تتعلق بالخصوصية القومية الكردية لكن مع بداية الأزمة السورية عرفت المطالب الكردية تحول كبير وصل للمطالبة بتقرير المصير من خلال إقامة فيدرالية والاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في البلاد نظرا لكون العرب القومية الأولى ولم تتوقف المطالب عند هذا الحد و إنما وصلت لحد المطالبة أيضا بإلغاء كلمة عربية من اسم الجمهورية العربية السورية لتصبح الجمهورية السورية [1].ومن خلال هذا يظهر بأن الأكراد يحاولون خلق كيان لهم بعيد عن اعتبارهم بأنهم أقلية فقط في سوريا ، على أمل

[1] خورشيد دالي،"الأكراد والأزمة السورية"، 2016/1/26 . تم الإطلاع: 2017/4/23 .الموقع:
http : //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/1/26

تجسيد حلم الدولة القومية لتضم شرق تركيا وشمال العراق وجزاءا من غرب شمال إيران ، في ظل توزع أكراد سوريا على عدة مناطق في محافظة الحسكة والقاشملي وعين عرب ومنطقة جرابلس وفي عفرين وحلب ، إضافة إلى وجودهم في بعض أحياء دمشق بحيث يتصرف الأكراد في المناطق التي تم السيطرة عليها كسلطة مستقلة ، خصوصا في ظل التحالف مع النظام السوري في أواخر 2012 وقيامه بمنحهم الأموال والمعسكرات وحقول النفط، ويظهر هذا التصرف من قبل النظام السوري كمحاولة لاحتواء هذا الوضع نظرا لنتائجه في ظل التحالفات القائمة بين الأحزاب الكردية ، بغض النظر عن بعض الخلافات بينهم، إلا أن ذلك لا يُؤثر على المشروع الذي يهدفون له.

من جهة أخرى إلى جانب دعم النظام السوري للأكراد نجد الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى تساند الأكراد في مطالبهم ويظهر ذلك من خلال توجيه قوات التحالف الدولي ضرباته الجوية لمناطق يسكنها العرب [1]، وبالتالي هجرة السكان وتعويضهم بأكراد وهذا ما يظهر تماطل أمريكا في موقفها من المنطقة الآمنة التي تطالب بها تركيا ، وفي ظل استمرار الأوضاع وتطوراتها نجد تركيا من أشد المعارضين لقيام كيان كردي شمال سوريا لأنه لطالما شكل لها الملف الكردي هاجس كبير سواء على مستواها الداخلي أو في علاقتها مع سوريا حيث صرح "**أحمد داود أوغلو**" "**أن تركيا لن تقبل بقيام كيان كردي على حدودنا مع سوريا**" [2] وذلك راجع للإدراك التركي بمخاطر والآثار الناجمة عن ذلك خصوصا أن البلدين يتقاسمان تقريبا نفس التركيبة ا لاجتماعية والثقافية مما يعني امتداد ذلك لداخل تركيا من خلال تشجيع الأكراد الموجودين فيها وفي الدول المجاورة على تشكيل كيان كردي.

ومنه يظهر أنه يوجد تباعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في الأولويات فتركيا تنظر لأمنها القومي وضرورة حمايته من أولوياتها ، وبالتالي فإن المطالب التركية تواجه عدة تحديات لتجسيدها سواء لكونها لا تتماشى مع إستراتيجيات الدول أو كونها لا تعد من أولوياتها وبالتالي لا تخدمها.

---

[1] سمير صالحة،"ثمن الدولة الكردية"،عربي21،الأحد 21، يونيو،2015، تم الإطلاع :2017/4/10.الموقع: http : //arabi21.com/story/839615/

[2] معمر فيصل خولي ،"تركيا والخطوط الحمر الكردية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،1مارس 2016. للمزيد انظر : http://rawabetecenter.com/archives/21555

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية على تركيا.

تعدت تأثيرات وانعكاسات الأزمة السورية المستوى الداخلي لتصل للمستوى الإقليمي ، وخصوصا تأثيراتها على دول الجوار التي يربطها بسوريا جوار جغرافي كتركيا والتي تشترك مع سوريا بحدود 900 كلم2، إضافة إلى التشابه في التركيبة الاجتماعية والثقافية ما شكل لها تهديد خصوصا في ظل استمرار الأزمة ووصول تداعياتها إلى داخل تركيا ، ما جعل الرأي العام التركي يوجه انتقادات للسياسات التركية المنتهجة اتجاه الأزمة السورية التي انعكست تأثيراتها على دورها وفاعلية سياستها الخارجية التي تناقضت مع مبادئها في الجانب العملي لدى نجد تمسك تركيا بمطالبها بإقامة منطقة آمنة و ربطها بأمنها القومي ومن خلال هذا سنحاول توضيح نتائج الأزمة السورية على تركيا والتي حصرناها في الأمن القومي والآليات التي انتهجتها تركيا لمواجهة ذلك وصولا إلى حالة ا لارتباك التي عرفتها السياسة الخارجية التركية نظرا للانتقادات التي وُجهت لها .

الفرع الأول : الانعكاس على الأمن القومي التركي.

يعتبر "**الأمن القومي**"* متعدد يشمل عدة قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية [1]، أي أن كل أبعاده متداخلة و تؤ ثر في بعضها البعض ، لدى نجد الدول توليه أهمية كبير لدرجة ربطه بالبقاء، وبالتالي فإن الأهمية الكبيرة التي توليها تركيا لأمنها القومي في ظل الأزمة السورية راجع لتخوفها من قيام كيان كردي شمال سوريا نظرا لكون المناطق التي يتمركز فيها الأكراد غنية بالموارد ، وأن وصولهم إلى أقصى الشمال الغربي يعني احتمال وصولهم إلى البحر المتوسط وبالتالي تغيير خرائط النفط ، مما يؤثر على داخل تركيا بفسح المجال أمام أكرادها للمطالبة بنفس مطلب أكراد سوريا وتحقيق مشروع الدولة القومية مع أكراد سوريا والعراق وإيران، نظرا للارتباطات الثقافية والتاريخية المتشابهة بين الدولتين ما

*"**الأمن القومي**":مفهوم مرتبط بمستوى الدولة وحمايتها من الأخطار الخارجية والداخلية التي كانت محصورة في الجانب العسكري، لكن مع تطور مفهوم الأمن أصبح الأمن القومي مرتبط بعدة أبعاد سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية عسكرية (انظر: عبد المعطي زكي، مرجع نفسه).

[1] عبد المعطي زكي، "الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد "،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،9 فبراير(2016): ص ص،1. 5.

يؤثر على تركيا من خلال فقدانها 19 ولاية من أصل 81 ولاية، وبالتالي فقدانها عمق إستراتيجي[1]، أي تهديد سلامة أراضيها ووحدتها القومية لهذا نجد تركيا تتمسك بمطلبها المعارض لقيام كيان كردي شمال سوريا لأنه في حال تم إنشاء الكيان فإنه سيتحول إلى حاجز سياسي بين تركيا وسوريا ، لدى قامت بنقل الملف إلى مجلس الأمن القومي التركي وإعطاء توجيهات للمؤسسة العسكرية للاستعداد لأي تطورات أمنية وخيارات ميدانية محددة للقيام بها عند الضرورة[2]،إضافة إلى توجهها الإستراتيجي مع الغرب.

وبالتالي يبقى الملف الكردي لطالما كان ولا يزال من القضايا الحساسة بالنسبة لتركيا نظرا لخلفياته التاريخية و امتداداته وتبعاته المتواصلة، من خلال استخدام النظام السوري القضية كورقة ضغط على تركيا نظرا لموقفها المعارض له.

إضافة إلى هذا نجد أن نتائج و تأثيرات الأزمة السورية لم تقتصر على الملف الكردي فقط وإنما شملت تهديد آخر وهو تنظيم داعش من خلال سعيه هو الآخر لإقامة دولة الخلافة في في العراق والشام من خلال سيطرته على عدة مناطق في سوريا [3]، ووصول تهديداته إلى داخل تركيا من خلال القيام بعدة تفجيرات فيها حيث كان التفجير الأول بمدينة سوروخش جنوب تركيا الواقعة بضع عشر كيلو مترات من مدينة عين العرب (كوباني) ما أسفر عن مقتل حوالي 30 شخص وجرح 100 جريح ما دفع بالحكومة التركية إلى توجيه الاتهام للتنظيم وبعد ثلاثة أيام من التفجير الأول حدث تفجير ثاني[4].

وبالتالي مادام أن تركيا أصبحت تشهد حالات اختراق أمني لأراضيها يدفعنا هذا للقول أن تركيا إما أنها تتلقى في ردود نتيجة موقفها من الأزمة السورية أوهي محاولة لزعزعة أمنها الداخلي واستقرارها مما يؤثر كذلك على دورها الخارجي من خلال الانشغال بالداخل وبالتالي

[1] رنا عبد العزيز الخماش،"النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 . 2014"، المستقبل العربي، ص 78 .

[2] عقيل محفوظ،"سورية نقطة تحول أم رهان تاريخي؟"،المركز العربي للدراسات والأبحاث، يناير ،2012.

[3] حسين علي ،"البقاء والتمدد:إستراتيجية تنظيم داعش في العراق وسوريا"، مجلة أوراق الشرق الوسط67، أفريل/جويلية،2015، ص .140.

[4] عبد اللطيف حجازي،"لعبة تركيا المزدوجة مع داعش"، مجلة أوراق الشرق الأوسط ،27أفريل/جويلية 2015، ص. 125.

الخروج من كونها فاعل في القضايا الإقليمية، لأنه في حال استمرت الأوضاع في سوريا ما على تركيا سوى مراجعة حساباتها وأهدافها من خلال أخذ أمنها القومي في الحسبان كأولوية وأنه لا يجب عليها التركيز فقط على الجانب الأمني و إغفال الجوانب والأبعاد الأخرى لمضمون أمنها القومي.

كالجانب ا لاقتصادي الذي يعد مهم من خلال استخدامه من طرف تركيا كقوة ناعمة في سياساتها مع دول المنطقة ، حيث عرف منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم تقدم اقتصادي كبير سمح لها بأن تصنف اقتصاديا ضمن المراتب المتقدمة في التصنيف العالمي لكن نظرا للتضارب والتناقض في المواقف حيال الأزمة السورية أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين الدول وصل إلى حد قطع العلاقات الاقتصادية، مما انعكس على الجانب ا لاقتصادي وهذا ما حدث في تركيا فحسب البنك الدولي الذي أشار إلى تراجع قيمة الناتج المحلي التركي في عام 2014 ليصل إلى 799مليار دولار بعدما كان بنهاية 2013 يمثل 823 مليار دولار، أي أن قيمة التراجع تصل إلى 24 مليار دولار بما يعادل نسبة 2،9%[1]، ومن بين أسباب هذا التراجع نجد أن سوريا كانت تمثل ممر عبور واصل بين تركيا والخليج العربي والأردن التي كانت تستورد حوالي 40%من حجم الصادرات الكلي التركي ، وبما أن علاقة الدولتين متوترة فإن تركيا مُجبرت للبحث عن ممر أقرب آخر، إضافة إلى هذا نجد السياحة[2] هي الأخرى شهدت انخفاض خصوصا من السياح القادمين من سوريا وإيران وروسيا، وكلها راجعة للموقف التركي أو سوء تقدير تركيا للأحداث في سوريا التي جاءت مغايرة لمجريات الأحداث في الثورات العربية.

ومنه فإن نتائج الأزمة السورية شكلت رهان وتحدي لتركيا مما يتطلب تكثيف جهودها وإعادة مراجعة لسياساتها اتجاه سوريا

[1] عبد الحافظ الصاوي ،"أثر التطورات المحلية والإقليمية على اقتصاد سوريا"،2015/7/28، ، تم الإطلاع 9/ 2017/4،الموقع: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/7/28.

[2] ترك برس،"تأثير عدم وجود حل في سوريا على تركيا"، 15 ديسمبر 2015. تم الإطلاع :2017/5/5. الموقع: www turkprees.co/node/16421

الفرع الثاني : السياسة الخارجية التركية.

واجهت السياسة التركية تجاه الأزمة السورية عدة تحديات شملت عدة مستويات تمثلت في المستوى الداخلي وإقليمي والدولي مما أثر على نشاطها ودفع بمنظر السياسة الخارجية "**أحمد داود أوغلو**" للقيام بمراجعات لها بعد الانتقادات الموجهة لسياسة الخارجية نتيجة الموقف التركي نحو الثورات العربية وصولا إلى الأزمة السورية ، من خلال تأييده للمعارضة على حساب النظام بالرغم من محاولته حل الأزمة في بدايتها بالطرق الدبلوماسية وتقديم نصائح وإرشادات للنظام السوري التي قُبلت بفتور . ما دفع للقول أن مبدأ " **القوة الناعمة**" القائم على انتهاج القوة اللينة في السياسة الخارجية التركية فشل[1]، وبالتالي لا يمكن أن نحكم على أنه فشل كان من الأجدر القول أنه لم يجد التقبل من الجانب السوري، وهذا لا يرجع إلى المبدأ في ذاته وإنما إلى طبيعة القضية التي تواجهه لأنه لطالما أعلن نجاحه وفعاليته في العديد من قضايا المنطقة، كما أن الدعم التركي للمعارضة السورية و عدم حيادها من خلال مساندتها لطرف دون طرف أُنتُقدت فيه السياسة الخارجية التركية لأنه يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وبالتالي تناقضت مع مبادئها المنتهجة اتجاه الشرق الأوسط القائمة على "**عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط والابتعاد عن الصراعات الداخلية من أجل السلطة داخل أي قطر عربي**[2]".

وعليه صحيح أن تركيا تناقضت بين الجانب النظري القائم على مبادئ وأسس تحكم توجهات سياستها الخارجية وبين الجانب العملي لكن ذلك يرجع لأولويات الدول المرتبطة بالتحولات

---

[1] أركان إبراهيم عدوان،"آثار انعكاسات "الربيع العربي"والأزمة السورية على تركيا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص ص 180 .181.

نقلا عن :

ziya onis , turkey and the arab spring :between Ethics and self – interest, insight turkey .vol. 14,NO.3,2012.

[2] بتول هليل جبير الموسوي، مرجع سابق، ص. 80. نقلاعن:

آرسين كالايسي أوغلو،السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن القومي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب العرب وجوارهم إلى أين ،ط1.سلسلة كتاب المستقبل العربي 20،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص .236 . 237.

سواء في الساحة الإقليمية أو الدولية ، مما يستوجب ضرورة الحفاظ على المصالح والأهداف.

من جهة أخرى لم تتوقف الانتقادات الموجهة لسياسة الخارجية التركية عند هذا الحد فقط ، بل تضمنت أيضا اعتبار تركيا بدلا من إبقائها على مبد أ "**تصفير المشكلات** " مع دول الجوار، الذي عملت من خلاله على إعادة ربط وتحسين علاقاتها مع دول الجوار بعد توجهها نحو المنطقة، لكن سياستها نحو سوريا زادت من أزماتها وانعكست على علاقات البلدين وصلت إلى حد قطع العلاقات ، أو مع دول الجوار الإقليمي من خلال كون موقفها متعارض مع موقفهم اتجاه سوريا ، كإيران خصوصا في ظل التنافس بينهما و سعي كل دولة للعب دور إقليمي في المنطقة . مما جعل السياسة الخارجية التركية تشهد حال " **ارتباك**" من خلال انعكاس نتائج سياستها الخارجية على داخل تركيا و ردود فعل قوى المعارضة ، وكذلك داخل الحزب نفسه معتبرين أنه كان على تركيا حل مشاكلها وليس إثارتها لأن استهداف داخل تركيا من خلال عمليات إرهابية ما هو إلا انعكاس لذلك وتزامن ذلك مع حالة الاستقالات التي شملت عدد من الوزراء بتهم الفساد وتزوير الأموال.

وعليه فإن مبدأ تصفير المشاكل زاد من مشاكل تركيا مع دول الجوار مما انعكس على أوضاعها داخليا. والمطالبة بإجراء مراجعات لسياس تها الخارجية و تمثلت هذه المراجعات الأكاديمية التي بدأت في 2012 للسياسة التركية تجاه الثورات العربية وضمنها سوريا، من خلال التركيز على عمل تركيا ضمن تحالفات غربية والتنسيق معها في جوارها المباشر و الابتعاد عن العمل لوحدها [1]، والحاجة لتدخل حلف الشمال الأطلسي لتصحيح توازن القوى ، وهذا ما أكد عليه حزب العدالة والتنمية بعد فوزه في انتخابات 2015 بلسم "**السياسات التوافقية**" والتهدئة داخليا من خلال توافق تركيا على أهداف مشتركة وقيادة عمل جماعي دولي ضد التهديدات ، أما المراجعة الثانية فكانت في 2013 تمثلت في " **الدبلوماسية الإنسانية** "التي تعطي الأولوية للعمل الإنساني حيث قال عنها " **أحمد داود أوغلو**": "...**إن أحد المبادئ التفسيرية الرئيسية للسياسة الخارجية التركية . وربما الأكثر أهمية في هذه**

[1] عماد يوسف قدورة، مرجع سابق ، ص ص، 1.5.

الفترة هو الدبلوماسية الإنسانية[1]"، من خلال إعطاء الأولوية للعمل الإنساني وتوسيع نشاط تركيا دوليا بعد تفاقم مشاكلها مع دول المنطقة وتقوم هذه الدبلوماسية على ثلاثة أبعاد تتمثل في البعد المحلي من خلال حل مشاكل المواطنين الأتراك وتسهيل سبل عيشهم ، أما البعد الثاني فيتمثل في العمل الإغاثي بسبب الأزمات ، وهذا ما نجده في تعاملها مع قضية اللاجئين السوريين وانتهاج سياسة الباب المفتوح من خلال فتح حدودها لاستقبالهم، والعمل النشيط ضمن الأمم المتحدة والتفاعل مع المنظمات الدولية وحشد التأييد في القضايا التي ترى تركيا عدالتها ، وبالتالي هذه الدبلوماسية تتمايز عن "**الدبلوماسية المتناغمة**" في كون هذه الأخيرة تركز على معالجة مشاكل المنطقة وأولوية الانخراط في الجوار الإقليمي ، أما الدبلوماسية الإنسانية فتركز على البعد المحلي، وصولا إلى المراجعة الثالثة في 2014 التي تقوم على"**استعادة تركيا**" من خلال تعزيز الديمقراطية وا لاقتصاد والدبلوماسية النشطة التي لطالما ارتبطت بحزب العدالة والتنمية لكن هذه المرة دون اقتصارها على الجوار الإقليمي بل إلى مجال أوسع هو البعد الإنساني بنطاقه الدولي الواسع

وعليه تظهر أن مراجعات السياسة الخارجية التركية قدمت عدة تغييرات على السياسة الخارجية التركية تجاوزت التركيز على الانخراط الفعال في الشرق الأوسط إلا لمواجهة تهديدات مباشرة بعدما كانت تسعى للعب دور إقليمي فاعل في المنطقة وتحول مركز اهتمامها إلى البعد المحلي من خلال متابعة القضايا التي تهدد أمنها القومي ومحاولتها التخفيف من انعكاساتها وذلك ما تجلى من خلال مطالبتها بإقامة المنطقة الآمنة شمال سوريا. كما أنها بعدما كانت ت رفض للتدخلات الخارجية في عمقها الإستراتيجي وسعيها لاستقلالية دورها والعمل وحدها، أصبحت هي من تطالب بتحالفات لمواجهة المشاكل

[1] المرجع نفسه، ص .6. نقلا عن:

Ahmed Davutoglu ,¨ turkey ‘s humanitarian deplomacy :objectives,challenge and prospects ¨.nationalities Papers ,vol.41,no.6(2013) ,p.865

الإقليمية إضافة إلى إظهارها للقوة[1] وإمكانية استخدامها بعدما كانت تركز على القوة الناعمة لكن عبر تحالفات من خلال تبني اتجاه تدخلي أمني عسكري خاصة بعد تفاقم الأزمة السورية.

إجمالا شكلت التحديات الناجمة عن الأزمة السورية نتائج على السياسة الخارجية التركية مما جعلها تشهد حالة "**ارتباك**" وذلك راجع لطريقة تعاملها مع الأحداث في سوريا دفع بالقول أن السياسة الخارجية التركية تناقضت وتخلت عن مبادئها الخارجية من خلال تقويضها لأسس نظرية "**العمق الإستراتيجي**" في الجانب العملي من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية لدول والتخلي عن سياسة الحياد أو المسافات المتساوية والقنوات المفتوحة مع كل القوى والأطراف مما أفقدها صفة الطرف الثالث المحايد دفع ذلك لتوجيه انتقادات لسياسة تركيا الخارجية والعمل على مراجعات لسياستها التي تجسدت في مراجعات أكاديمية قام بها أحمد داود أوغلو شهدت بعض التغيرات عن السياسة السابقة.

لكن بالرغم من كل هذا تبقى السياسة الخارجية التركية نمو ذج نظرا لما حققته في ظرف وجيز وأن التناقض في مباد ئ سياستها الخارجية ترجع ربما إلى تصورات و إدراكات صناع القرار بما يخدم مصلحتهم و سياساتهم .

[1] المرجع نفسه ، ص .17.

المبحث الثالث: تركيا وامتدادات الأزمة السورية للبيئة الدولية: المواقف ومبادرات الحل.

انطلقت الأزمة السورية داخليا لتمتد تطوراتها للمستوى الإقليمي وصولا للبيئة الدولية من خلال دخول القوى الكبرى في تسيير مجريات الأحداث في سوريا ، بداية با لانقسامات في مواقف الدول، التي شهدت هي الأخرى تضارب في المواقف بحيث نجد الموقف الأمريكي المؤيد لثورة قابله موقف مضاد من روسيا بدعمها لنظام كمحاول للعودة لساحة الدولية وإيجاد مناطق حيوية خصوصا في الشرق الأوسط عن طريق سوريا إلى جانب هذا نجد مواقف دول كبرى كالصين والإتحاد الأوروبي وبالتالي تحول سوريا ساحة لتنافس بين إستراتيجيات الدول الكبرى من أجل تعظيم القوة والمكاسب وبالتالي حل الأزمة السورية يتوقف على مدى اتفاق مصالح وأولويات هذه الدول .

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المواقف التي اتخذتها الدول نحو سوريا وصولا إلى المبادرات التي تم طرحها للوصول لسبل لحل الأزمة السورية.

المطلب الأول: المواقف الدولية من الأزمة السورية.

تعددت المواقف الدولية من الأزمة السورية نظرا لارتباطها بأهداف تسعى هذه الدول لتحقيقها وبالتالي مواقفها تخضع لاعتبارات مصلحية ويظهر ذلك من خلال تأييدها لطرف الذي يخدم ذلك. وعليه سنحاول معرفة أهم المواقف الدولية من الأزمة السورية بالتركيز على الموقف الروسي وكذلك الموقف الأمريكي إلى جانب الصين التي هي الأخرى تبنت موقف من خلال استغلال حق النقض لمنع تمرير القرارات التي لا تخدمها اتجاه سوريا لدى سنحاول معرفة الأهداف من وراء ذلك ،إضافة إلى موقف الإتحاد الأوروبي .

الفرع الأول: المواقف المؤيدة للنظام السوري.

1_ موقف روسيا:

يأتي الموقف الروسي من الأزمة السورية مرتبط بعدة اعتبارات تتعلق بالدور الذي تسعى روسيا للعبه والبحث عن مناطق إستراتيجية جديدة تضمن لها مصالح ومن هذه المناطق نجد منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت تُعرف بمنطقة الأزمات ، مما فسح المجال لإستراتيجيات القوى الكبرى لتغلغل فيها نتيجة الخصائص التي تتميز بها المنطقة كموقعها الإستراتيجي و موارها، لدى نجد روسيا تعتبرها منطقة مهمة لمصالحها العليا ومؤثرة على أمنها القومي وذلك راجع لحدودها الجنوبية المجاورة له، أي أن روسيا في إطار إعادتها لمكانها في الساحة الدولية تحاول إيجاد مجال حيوي لتعزيز نفوذها ودورها في المنطقة خصوصا أنه يوجد تقارب كبير بين الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي سابقا ، لدى حاولت لعب دور في القضايا التي تشهدها المنطقة ويظهر هذا من خلال موقفها ودورها اتجاه الأزمة السورية، حيث تعامل الروس مع الأزمة[1]

السورية بوصفها صراعا دوليا متعدد الأطراف إقليميا ودوليا وذلك نظرا لتصعيد الذي شاهدته الأزمة ، بحيث رأت أنه يتوجب عليها توفير الحماية للنظام متبنية موقف مؤيد له و مسخرة في ذلك كل إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية واللوجستية [2]، للعمل على صمود النظام مبرزة في خطابها تبعات تغيير النظام السوري[3]، مشيرة في ذلك إلى ما حدث في الربيع العربي من خلال الفوضى وانهيار المؤسسات ، وبالتالي ظهور دولة فاشلة كما في الحالة الليبية ، معتبرة أن المعارضة سببا رئيسا في تفاقم الأزمة وأن هذه الأخيرة طرف مسلح مقابل جيش نظامي، ولدفاع عن موقفها حاولت إقناع المعارضة بالتنازل عن مطلب إسقاط النظام لكن مساعيها

---

[1]. عمر كوش،"روسيا والأزمة السورية"، تاريخ النشر 2012/3/30. تم الإطلاع:2017/4/24.الموقع:
www.aljazeera.net/knowledgate/opinions/2012/3/30

[2] عمر كوش، مرجع سابق.

[3] أسامة عثمان،"في خلفيات الموقف الروسي من سوريا "، ميدل إيست أونلاين،تاريخ الإطلاع.
www middle- east- online.com ?id=247994

فشلت لدى عملت روسيا على دعم النظام سواء بإنشاء قاعدة عسكرية في اللاذقية وإرسالها لمساعدات عسكرية من خلال اعترافها بـإرسال قوات مكافحة الإرهاب لمساندة الأجهزة الأمنية السورية بـذريعة حماية الأقليات [1] أو بلستخدامها لحق الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن لإعاقة الإجراءات المتخذة ضد النظام[2]، ويأتي هذا التأييد الروسي لسوريا نظرا لتميز العلاقات بين البلدين الممتدة من فترات زمنية قديمة والتي شملت عدة مجالات ، وصولا للموقف السوري المؤيد للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008 إضافة إلى تأييدها لسياسات الروسية في الشيشان[3] كما أن روسيا تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لسوريا.

وعليه يظهر أن الموقف الروسي من الأزمة السورية مرتبط بأهداف وإستراتجيات روسية في ظل عالم متعدد الأقطاب تدعي له، وأن عودتها لساحة الدولية ما هو إلا بداية لاستعادة المكانة والدور كقوى كبرى.

2_ موقف الصين :

أدت أحداث 11سبتمبر وما أعقبها من ثورات عربية إلى فرض التدخل الصيني لترسخ نفوذها ومصالحها الاقتصادية في معادلة الشرق الأوسط ، ومع بداية الثورات العربية التي أرجعتها الصين لعوامل داخلية و اجتماعية و اقتصادية كان التخوف الصيني من وصول صدى هذه الثورات والأحزاب الدينية إلى أراضيها مما يشكل ذلك خطر على الأقليات المسلمة في إقليم سينك يونج[4]، من خلال قيامهم بحراك مما يشكل تهديد على أمنها القومي.

---

[1] آمال محمد ياسين،"المواقف الإقليمية والدولية وأثرها على الأزمة السورية"، صحيفة الرأي الأردنية،2012/5/24. http://www.alrai.com/artical/515433.htm.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.487.

[3] عزمي بشارة ،"روسيا :الجيو ستراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء"، سياسات عربية 17، تشرين الثاني /نوفمبر 2015.

[4] آمال محمد ياسين، مرجع سابق.

وبالتالي التوجه الصيني اتجاه المنطقة تزامن مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن توجهها وتركيز إستراتجيتها الخارجية القائمة عل ى الاستثمار الدبلوماسي وا لاقتصادي في منطقة المحيط الهادي التي تعتبر منطقة نفو ذ صينية، ومنه يمكن اعتبار التوجه الصيني نحو الشرق الأوسط كرد فعل على النشاط الأمريكي في منطقة المحيط الهادي ، ونظرا لامتداد الأزمات التي لحقت بمنطقة الشرق الأوسط إلى سوريا خافت الصين من أن تؤدي الأزمة إلى سقوط النظام السوري وصعود نظام جديد ما يؤثر على الصين بفقدانها حليف مهم لها في المنطقة ، كما أن أي تدخل غربي في المنطقة من شأنه أن يمتد ليصل إلى العراق الذي يشكل موردا نفطيا مهما لصين ، لدى استخدمت الصين حق الفيتو أربع مرات بحيث كان مرتين لمنع تمرير قرار يطالب بتنحي الأسد وفي المرة الثالثة لمنع فرض عقوبات على النظام المستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وصولا للمرة الرابعة بمنع إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية من خلال المعارضة على التدخل العسكري، ويأتي التبرير الصيني من استخدام حق الفيتو لأنها تعتبر من الدول التي نادرا ما تستخدمه[1] إلى أن مشاريع القرارات والنصوص المطروحة اتجاه سوريا تتنافى مع مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والذي يعد أحد المبا دئ الخمسة التي تؤمن بها الصين في سياستها الخارجية لبراغماتية التي تحكمها تقاطعات الإيديولوجيات بالمصالح ،كما يرى مراقبون أن استخدام الصين لحق الفيتو يمكن اعتبارها إستراتيجية تدور بين القوى الكبرى وأثر وحدة المواقف على تأمين المصالح الدولية.

لدى فإن الدول تتصرف بما يحقق لها المصلحة ويضمن لها البقاء وبالتالي فالمنظور الواقعي له دور مهم في فهم وتحليل توجهات الدول.

من جهة أخرى في إطار العلاقات الصينية السورية ، نجد الصين وسوريا تتفقان على أهمية إحلال السلم في الشرق الأوسط وضرورة عدم ربط الإرهاب بدين أو قومية ، كما أنه تجمع

[1] سنية حسني،"سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة "،المستقبل العربي، جامعة القدس، فلسطين، ص ص،43 . 44.

بين البلدين علاقات متعددة بحيث كانت سوريا تمثل الطريق التجاري الذي ربط الصين ببلاد العرب والذي عُرف بطريق الحرير[1].

ومنه الموقف الصيني من الأزمة السورية هو انعكاس للمكانة المتصاعدة لصين في معادلة توازن القوى في المنطقة والسعي لتحقيق مصالح اقتصادية في المنطقة الشرق الأوسط قائمة على تأمين احتياجاتها من النفط والطاقة .

الفرع الثاني:المواقف المعارضة للنظام.

1_ موقف أمريكا.

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية انخراط في منطقة الشرق الأوسط عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 بذريعة محاربة الإرهاب وسعيا منها لتحقيق أهداف ، لهذا تبنت الولايات المتحدة عدة محددات اتجاه المنطقة عرفت الولايات المتحدة الأمريكية انخراط في منطقة الشرق الأوسط عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 بـذريعة محاربة الإرهاب وسعيا منها لتحقيق أهداف، لهذا تبنت الولايات المتحدة عدة محددات اتجاه المنطقة والتي قامت على ثلاث محاور تتمثل في أمن إسرائيل، وضمان إمدادات النفط ، ومنع آثار تعطيله على ا لاقتصاد العالمي ، وعليه ربطت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة بأمنها الطاقوي، الذي أصبح يعد أولوية من الأولويات التي تحدد توجهاتها وسياسات الدول تجاه المناطق التي تضمن لها تحقيق ذلك لذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت توجه جديد نحو منطقة المحيط الهادي ، وتزامن ذلك مع قيام الثورات العربية في عدة دول من المنطقة من بينها سوريا التي أدرجتها أمريكا ضمن الدولة المارقة بسبب دورها في لبنان أي أنها عدوة لحليفتها الإستراتيجية إسرائيل بدعمها لحزب الله وحماس، وعليه تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية عن اتحاد أي موقف حازم من النظام السوري في بداية الثورة نظرا لانشغالها بالملفات المفتوحة في سياستها الخارجية التي خلفها المحافظون الجدد في العراق وأفغانستان[2]. بحيث اتبعت سياسة انكفاء نسبي عن التدخل المباشر ومكتفية بمواقف تمثلت

[1] المرجع نفسه، ص ص.52.45.

[2] عزمي بشارة ، "سوريا درب الآلام نحو الحرية . محاولة لفهم التاريخ ، ص ص ،461 . 473.

في المراهنة على الإصلاح في الفترة من الخامس عشر ماي 2011 من خلال دعوة النظام لتلبية مطالب المحتجين و القيام بإصلاح ، ونظرا لاستمرار تطور الأحداث والأوضاع صعدت الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها من خلال فرض عقوبات على شخصيات الرئيس والدعوة لتنحي النظام وتمتد هذه الفترة من منتصف ماي إلى منتصف أوت ، ليصل الموقف إلى الإعلان عن التأييد للمعارضة [1]، وكذلك لموقف جامعة الدول العربية ومشروع مجلس الأمن.

وعليه تظهر الإستراتيجية الأمريكية المتبعة من خلال الضغط على الخصم ومحاولة إضعافه والتضييق عليه وبالتالي الخضوع للقرارات، وأن عدم انتهاج أمريكا لموقف تدخلي دفع بالعديد إلى طرح جملة من التساؤلات هل هو راجع لتراجع المكانة الأمريكية أم إلى حسابات وإعادة ترتيب شؤونها خصوصا أنها على مشارف انتخابات جديدة قد تسفر عن تغير كلي في النهج الأمريكي المتبع مع الرئيس الذي سيحكمها.

2_ موقف الإتحاد الأوروبي.

تجلت بعض ردود الفعل الأوروبية اتجاه الأزمة السورية في عقوبات اقتصادية وإصدار بيانات وتصريحات مدينة لـلنظام من خلال دعمها للمجلس الوطني كممثل لشعب السوري الذي يضم أغلب مكونات المعارضة دون صدور موقف جماعي ، ويظهر ذلك من خلال الموقف الفرنسي البريطاني حيث يُعتبر الوزير الفرنسي آلان جوبيه أول وزير أوروبي يعترف بالمجلس الوطني السوري وتوجيهه انتقادات للنظام السوري في حين نجد الموقف الألماني من خلال تصريحاتها تدعو الطرفين لته دئة للوصول إلى للأزمة ،ولهذا فألمانيا حتى وإن كان تؤيد طرف على طرف فهي لا تظهر ذلك عكس فرنسا.

وعليه فمواقف الدول الأوروبية اتجاه السورية عرفت تباين بحيث أنه كل دولة تبنت موقف[2] .

[1] المرجع نفسه، ص، ص .468 . 470.

[2] براء ميكائيل ، الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقاد التأثير(مركز الجزيرة للدراسات ، 5 أبريل/ نيسان 2012، ص ص. 2. 3.

المطلب الثاني: مبادرات حل الأزمة السورية

شهدت الأزمة السورية تطورات بين الأطراف المتنازعة ووصولها لدرجة المواجهة المسلحة، ما شكل تهديد على الأمن الإنساني داخل سوريا . كذلك وصول تداعياتها لدول الإقليم وخاصة الدول التي تشترك مع سوريا بجوار جغرافي ، مما استدعى تدخل دول الإقليم في شكل مبادرات للوصول لحل للأزمة في بدايتها وقبل أن تأخذ أبعاد دولية ، فبالرغم من الجهود المبذولة للوصول لحل الأزمة وتطوراتها خرجت عن حيز ها الإقليمي وتبدأ في مرحلة الجهود الدولية، وبالتالي أصبحت القضية السورية تتراوح بين سياسات الدول المتناقضة التي عملت على حلها بالطرق التي تخدم مصالحهم وليس حل أزمة لتجنب تبعاتها وتعقيداتها لدى سنحاول إبراز أهم المبادرات الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية.

الفرع الأول: المبادرات الإقليمية لحل الأزمة السورية.

قامت دول الإقليم بعدة مبادرات لمحاولة حل الأزمة السورية واحتوائها نظرا للانقسامات والتعقيدات الداخلية التي تشهدها سوريا ووصول النزاع فيها لدرجة المواجهة العسكرية ، وما ينجم عن ذلك من تأثيرات، لهذا أخذت جامعة الدول العربية مبادرة الحل السياسي في سوريا و تكون مساعي الجامعة خطوة مهمة في العمل العربي المشترك كمحاولة لعدم منح فرصة لتدخل الخارجي، وتتمثل هذه المبادرة في مبادرتين هما

1_المبادرة الأولى :

تفاديا للوضع الإنساني وحالة اللأمن في سوريا داخليا و تأثيراتها الخارجية سواء على دول الجوار أو على مستوى الأقاليم المجاورة قامت جامعة الدول العربية بطرحها خطة للانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي من خلال دعوة النظام السوري إلى الوقف الفوري لأعمال العنف[1]، التي أدت لحالات قتل كبيرة ونزوح ولجوء للبحث عن الأمن ، من خلال تعويض المواطنين عن الضرر الذي لحق بهم. إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمضطهدين سياسيا ، نتيجة للمواقف والمطالب المعارضة ل لنظام، والقيام بإصلاحات

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص.446 . 448.

سياسية كفصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية وإشراف جامعة الدول العربية على إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة أي تشمل كل الأطياف المعارضة من خلال تأليف حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس الحكومة تعمل مع الرئيس ، وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة بحضور مراقبين والكتلة النيابية المنتخبة الأكثر بموجب القانون تشكل الحكومة، والإعلان عن دستور مصاغ من طرف مجلس النواب الذي يعلن عن نفسه أنه جمعية تأسيسية ويتم طرحه للاستفتاء العام.

وبالرغم من كل هذه الحلول المقترحة من طرف الجامعة لم تجد مجال ل لتطبيق والاستجابة من طرف النظام ما أدى لسحب عضوية سوريا من جامعة الدول العربية وفرض عقوبات اقتصادية عليها

2_ المبادرة الثانية

اعتمدت جامعة الدول العربية على نفس مبادئ المبادرة الأولى تقريبا لكن خلال مبادرتها الأولى 2011 سعت إلى عملية الانتقال الديمقراطي مع الإبقاء على النظام ، عكس المبادرة الثانية 2012 التي تبنت فكرة تغيير النظام ، لكن تدريجيا من خلال عملية الانتقال السياسي التدريجي بمشاركة النظام والمعارضة وتكوين حكومة وحدة وطنية وتفويض الرئيس صلاحياته إلى نائبه بعد انتخابات برلمانية ورئاسية بإشراف عربي ودولي [1]، وإرسال بعثة مراقبين دوليين لكن المبادرة فشلت، لدى قامت جامعة الدول العربية بنقل المبادرة إلى مجلس الأمن لتصبح ملزمة لكن روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو لمنع صدور أي قرار ضد النظام السوري من جهة أخرى نجد مبادرات أخرى قامت بها كل من مصر والعراق وإيران إلا أنه لم تنفد أي من اتفاقيات هذه المبادرات.

3_مؤتمر القاهرة

شمل عدة اجتماعات بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس البرلمان العربي وقوى المعارضة، حيث صدر عنه وثيقتان مهمتان وثيقة العهد الوطني ووثيقة المرحلة

[1] المرجع نفسه، ص . 454 .

الانتقالية لكنه لم ينجح في بناء قيادة موحدة للمعارضة[1]

3_ مؤتمر الرياض

استطاع المؤتمر 2015 إصدار رؤية مشتركة توافقية عن الانتقال السياسي استنادا إلى بياني جنيف وفيينا ، من خلال ضمه لجميع أطياف المعارضة ونجح في تأليف" **هيئة عليا للمفاوضات**" تكون مرجعية للمعارضة من خلال الموافقة على مبادئ مدنية الدولة والحكم التعددي الذي يمثل كافة أطياف الشعب دون تمييز على أساس ديني أو طائفي[2].

4_إتفاق أنقرة

قامت به تركيا 2016 وضم روسيا وفصائل المعارضة حيث تم التوصل فيه إلى وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة استنادا لمرجعيات قرار 2254 وبيان جنيف[3].

الفرع الثاني: المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية

نظرا لفشل مبادرات حل الأزمة على المستوى الإقليمي وتدويلها على المستوى الدولي من خلال دخول القوى الكبرى في عملية الحل من خلال عدة مبادرات تتمثل في:

1_مبادرة كوفي عنان[4]*

---

[1] حازم نهار، تحليل سياسات :المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن (2254) (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)، ص.1.

[2] حازم نهار، نفس المرجع، ص.3.

[3] _____، تقدير موقف: فرص نجاح الاتفاق الروسي . التركي بشأن سوريا (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2017)، ص.4.

* مضمون خطة كوفي عنان في سوريا شملت ستة نقاط تمثلت في:

- وضع حلول سياسية داخلية تتناسب مع مطلب الشعب السوري
- رعاية الأمم المتحدة لوقف مظاهر العنف في سوريا بين الأطراف
- القيام بهدنة إنسانية بين الطرفين لسماح بوصول مساعدات إنسانية
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المشاركين في الاحتجاجات
- حرية الصحافة في تقصي الأخبار عن الأوضاع
- فسح المجال أمام حرية التعبير والاحتجاج (انظر:عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 455 .

قامت جامعة الدول العربية بعد فشل مشروعها في الوصول لسبل لحل الأزمة السورية بالتعاون مع الأمم المتحدة معتمدة على كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة 2012 كمبعوث إلى سوريا لتنفيذ خطته، بحيث حظيت المبادرة بإجماع شكلي من الدول الغربية كروسيا والصين وحتى تركيا وإيران وكذلك أطراف النزاع في سوريا لكنها لم تصل إلى النتائج المرجوة في ظل استخدام روسيا والصين لحق الفيتو [1].ليستقيل كوفي عنان بعدها ويخلفه الأخضر الإبراهيمي.

2_المبادرات من جنيف إلى أستانا

تم الاتفاق في مؤتمر جنيف الأول على إدارة سورية انتقالية، تعمل على تنظيم انتخابات حرة حيث شهد المؤتمر خلافات بحيث لم يشر إلى مصير الأسد في المرحلة الانتقالية وكذلك لم يحدد المقصود بالمعارضة ولا النظام ، ليأتي بعده مؤتمر جنيف الثاني الذي لم يحقق نتائج مرجوة هو الآخر لتتوالى بعدها المبادرات مرورا بفيينا و الاجتماع الرباعي بين أمريكا وروسيا والسعودية وإيران بحيث كانت دائما نقطة الخلاف حول مصير الأسد بعد المرحلة الانتقالية، وفي هذا ترى روسيا أن الشعب السوري وحده من يقرر مصير الرئيس بشار الأسد [2]، وعليه بقيت الدول في ظل محاولاتها المتكررة ل لتوصل لحل للأزمة السورية، إلا أن تباين المواقف والرفض للقرارات والقبول بأخرى سواء من طرف النظام أو المعارضة عرقل مسار المبادرات ، إضافة إلى محاولة الدول الكبرى فرض منطقها وفرض التسوية بما يخدمها كمبادرة أستانا 2017*عاصمة كازاخستان بين تركيا روسيا وإيران ومحاولة روسيا الاستحواذ على حل الأزمة بطرحها لدستور صاغه خبراء روس إضافة إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص،457.

[2] أخبار مصر، "الأزمة السورية..مراحل ومواقف"، 2016/10/24
تم الإطلاع:2017/5/11،الموقع:
www.egynews.net/1118027/

*نص القرار على : تأسيس شكل جديد من أشكال الحكم وصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة . انظر: صافيناز محمد أحمد ،"مؤتمر جنيف . 4....خيارات محدودة أمام المعارضة السورية"، مر كز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/2/22. acpss.ahram.org.eg/News/15240.aspx

التأكيد على تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 حيث عُقد هذا المؤتمر بعد اتفاق أنقرة من خلال التوصل فيه لهدنة لوقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة 2016 [1].

وفي ظل انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بعملية انتقال السلطة والذي لطالما عرف حضوره في مختلف القضايا عاد من خلال الرئيس الجديد المنتخب " **دونالد ترامب** "وبنهج جديد مختلف عن الرئيس السابق أوباما ومطالبته بإنشاء منطقة آمنة لطالما كانت ترفض إقامتها في السابق

ومنه تبقى مبادرات حل الأزمة السورية ونجاحها وفشلها مرهون بسياسات الدول الكبرى.

[1] ،"المشهد السوري بعد أستانا"، المركز العربي للدراسات والأبحاث، قطر: يناير2017، ص ص.2. 3.

خلاصة الفصل:

تعددت الأسباب التي أدت لنشوء الأزمة السورية، التي شكلت هاجس لدول المنطقة نظرا لأخدها أبعاد إقليمية ودولية في ظل تضارب وتناقض مواقف الدول كمحاولة للوصول لسبل حلها، كل هذا دفع بتركيا لتفعيل سياستها الخارجية كمحاولة لاحتواء الأزمة وتبني محددات تجاهها تجنبا لتداعياتها وتأثيراتها خاصة على أمنها القومي.

الفصل الثالث:

مظاهر التحول في السياسة التركية نحو سوريا بعد التدخل الروسي

شكل التدخل الروسي في الأزمة السورية تحدي بالنسبة لتركيا من خلال تأثير ذلك على مطالبها ودورها ، ما أدى لتوتر العلاقات بين البلدين من خلال التصعيد بقطع العلاقات خصوصا إثر حادثة إسقاط تركيا لطائرة الروسية، لكن هذه العلاقات التي لطالما عرفت تجاذبات عرفت تحولا مفاجئ نتيجة عوامل داخلية وخارجية شهدتها تركيا دفعتها لتبني نهج جديد في سياستها ، وتكمن تلك التحولات الناجمة عن عملية الانقلاب الفاشل الذي تعرضت له تركيا في 2016، والموقف غير المرضي لحلفائها من العملية ، ما دفعها للابتعاد عنهم والبحث عن حلفاء جدد وتقاربها معهم من خلال إعادة ضبط علاقاتها بهم كروسيا وإيران ويدخل هذا ضمن "**سياسة تكثير الأصدقاء** "التي دعا إليها رئيس الحكومة الجديد التركي " **بن علي يلدرم** " ، والعمل على إيجاد حل للأزمة بالتعاون مع أطراف دولية وإقليمية، وبالتالي أصبح المشهد السوري وحله يدور ضمن ثلاثة أقطاب فاعلة تتمثل في تركيا روسيا إيران.

المبحث الأول: وقع التدخل الروسي على الأهداف التركية في سوريا.

يتضمن المبحث التدخل الروسي في سوريا الذي يعتبر التدخل العسكري الأول والمباشر من طرف دولة خارج الإقليم في الأزمة السورية ، حيث لعب التدخل الروسي دور كبير في قلب موازين الصراع في سوريا لصالح النظام ، بعدما عرف النظام تراجع نوعا ما، إضافة إلى أنه شكل تحدي للمطالب التركية وكذلك لدورها مما جعل علاقات البلدين تشهد توترات وتصعيد خصوصا بعد قيام تركيا بإسقاط الطائرة الروسية ، والذي وصلت فيه علاقات لحد قطع العلاقات بين البلدين.

وعليه سنحاول توضيح دوافع التدخل الروسي في سوريا وتأثيرات ذلك على مجريات الصراع داخل سوريا لننتقل بعدها لتوضيح تحديات التدخل الروسي على المطالب التركية ودورها اتجاه الأزمة وصولا إلى التوتر الذي ميز علاقات البلدين ووصوله إلى درجة التصعيد.

المطلب الأول: دوافع التدخل الروسي في سوريا.

منح الكرملين الروسي تفويضا ل لرئيس فلاديمير بوتين من أجل التدخل في سوريا * بحيث ربطت موسكو تدخلها في سوريا با لامتداد القديم لوجودها فيها، فالإتحاد السوفيتي يُعتبر أول دولة تعترف بالجمهورية السورية 1944، لهذا حاولت روسيا المحافظة على امتيازاتها القديمة في سوريا والتي شملت عدة جوانب اقتصادية وسياسية وعسكري مكنتها من أن تكون حليف إستراتيجي لسوريا ، لدى كان التدخل الروسي 2015/9/30 هو تدخل لدعم موقفها المؤيد للنظام من خلال محاولة تغيير معادلة الصراع الداخلي في سوريا لصالح النظام، وفي نفس الوقت حماية لمصالحها [1]، وعليه شكل التدخل الروسي مفاجئة للدول التي تباينت مواقفها منه، من خلال اعتراض تركي ، قطري ، سعودي ، وارتباك أمريكي أوروبي

* كان التدخل الروسي في سوريا تدخل محكوم بفترة زمنية أي أنه مؤقت مرتبط بمحاربة تنظيم داعش إلا أن أعلنت روسيا عن انسحابها 15 مارس 2016، مما عتبرت أن تدخلها كان ناجح في تركيا وقد حققت أهدافها مع العلم أن الانسحاب كان جزئي فقط.

[1] هاجر محمد أحمد عبد النبي ،"رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا "،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأحد /1/نوفمبر/2015تم الإطلاع:2017/4/20.الموقع: www.acrseg.org/39541

وتأييد إسرائيلي من هذا التدخل خصوصا في ظل الترويج الروسي لمباحثات موسكو تحضيرا لعقد مؤتمر جنيف الثالث، للوصول لسبل حل الأزمة.

وعليه سنتطرق إلى أهم الأسباب والدوافع التي جعلت روسيا تتدخل في سوريا وكذلك تأثير التدخل على مجريات الأحداث داخل سوريا.

الفرع الأول: الدوافع المباشرة للتدخل.

يأتي التدخل العسكري الروسي في سوريا بناء على عدة أسباب وأهداف تسعى روسيا لتحقيقها أو المحافظة عليها من خلال تواجدها في سوريا **انظر الملحق(5)**، بحيث هناك من يرى بأن التدخل الروسي في سوريا يمكن رده إلى سبب مباشر وهو دعم بقاء النظام من خلال محاولة تعزيز وجوده وسيطرته ميدانيا في مواجهاته مع المعارضة وذلك بتبني روسيا لهجمات جوية داخل سوريا * بالرغم من الاتفاق الأمريكي الروسي على تنسيق الضربات الجوية وذلك لتجنب حدوث صدام عسكري عرضي بين المقاتلات الحربية للبلدين، فروسيا في أولى طلعاتها الجوية استهدفت مخازن للأسلحة ومدرعات في حمص وحلب وحماة مستندة لمعلومات تم جمعها وتحديدها من قبل غرفة عمليات يدير وها تحالف إيراني عراقي سوري في العاصمة العراقية، وكذلك توجيه ضربات للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة [1]، من خلال تركيز الضربات على مناطق ريف و ادلب الجنوبية لإحداث ثغرات في دفاعات المعارضة مما يساعد النظام على استعادة مساحات واسعة إضافة إلى امتداد القصف لمناطق أخرى كسهل الغاب وقرية جورين [2]، لكن روسيا في ظل هجماتها اتجاه المعارضة ومحاصرتها طرحت العديد من التساؤلات حول أسباب استهدافها للمعارضة، في ظل وجود

*تركزت الغارات الروسية في الأراضي السورية في ثلاثة مناطق وهي:ادلب الشمالية، جنوب شرق اللاذقية، المناطق حول حلب.

انظر: أحمد عاطف،"إستراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،13 ديسمبر،2015.

[1] بشير زين العابدين،" التدخل الروسي في سورية: المخاطر والفرص الكامنة، عمران للدراسات الإستراتيجية، ص ص.21.

[2] عزمي بشارة ،"الجيو ستراتيجية فوق كل شيء"، ص .10.

تنظيم الدولة داعش وتهديداته وتأثيراته التي يمكن أن تصل حتى لروسيا خصوصا في ظل وجود روسيين ضمن التنظ يم مما يؤ ثر على أمنها القومي، بالرغم من إعلان موسكو أن هدفها من التدخل فيالأزمة هو مواجهة تنظيم الدولة[1] إلا أن الواقع الميداني يثبت العكس فبما نفسر قيام روسيا بقصف فصائل معارضة كانت تقاتل تنظيم الدولة في ريف حلب الشمالي[2]، وعليه يمكن تفسير ذلك بأن قصف أماكن المعارضة يدخل ضمن الحسابات الروسية وما ينتج عن ذلك من تحقيق السيطرة على أكبر قدر من المناطق ، مما يعزز من فرض تسوية لحل الأزمة واستخدام ذلك لصالح النظام من خلال تمسكه أكثر بمطالبه وعدم التنازل في ظل المبادرات التي تعقد في إطار إيجاد حل للأزمة السورية ، وما دعّم ذلك أكثر قيام روسيا باستخدام حق الفيتو لصالح النظام . من خلال ا لاعتراض على القرارات التي لا تخدم سوريا وتهدد مصير الأسد لأن بقائه يعني بقاء المصالح الروسية واستمرارها ورحيله يعني خسارة روسيا لمنطقة حيوية ، خصوصا وأنها بصدد العودة من جديد للانخراط في التفاعلات الدولية. وبالمقابل نجد هنالك من يرى أن قصف المعارضة في المناطق التي يوجد بها أكراد يمكن رده أيضا إلى محاولة تمكينهم و تسهيل تمددهم لسيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا، ويمكن إرجاع سبب هذا إلى استخدام الورقة الكردية كضغط على تركيا خصوصا في ظل موقفها المعارض للنظام وأيضا ما يشكله الملف الكردي من حساسية عند تركيا وبالتالي التقليل من دورها في مبادرات الحل.

ومنه يمكن القول بأن التدخل الروسي في سوريا شكل نقطة تحول سواء ميدانيا من خلال إعادة التوازن أو ترجيح الكفة لصالح النظام أو من خلال محاولة إيجاد تسوية من خلال الضغط على أطراف الأزمة المعارضة للقبول بقرارات التسوية التي تحاول روسيا إيجادها.

---

[1] ،"خطوة الانسحاب من سورية: ضغط روسي على الأسد؟ "(قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، مارس 2016)، ص.1.

[2] ،"الإستراتيجية الروسية في سورية:التفاوض في الميدان !"،(قطر: المركز العربي للابحات ودراسة، فبراير 2016)،ص.4 .

الفرع الثاني: الدوافع غير المباشرة للتدخل.

استغلت روسيا الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق لتسجل حضورها من خلال محاولة للعب دور فاعل في قضايا منطقة الشرق الأوسط، يظهر ذلك من خلال دورها في الأزمة السورية، ومحاولتها الإنفراد بتسوية الأزمة التي وصلت لدرجة التدخل العسكري المباشر وذلك راجع للأهمية التي تحظى بها سوريا بالنسبة لروسيا نظرا للعلاقات التي جمعت البلدين قديما و استمرارها حتى الآن. بحيث تمثل التجارة الروسية السورية 20% من إجمالي التجارة العربية الروسية [1] والاستثمارات حوالي 20 مليار دولا ر كما تعتبر سوريا سوق لسلاح الروسي فمن الفترة 2002 إلى 2010 بلغت نسبة المبيعات الروسية لسوريا حوالي ثمانية مليارات دولار.

لدى يمكن إرجاع دوافع التدخل الروسي في سوريا بمصالح تسعى روسيا لتحقيقها أو للحفاظ عليها مما يعزز مكانتها وتتمثل في:

– التدخل الروسي لحماية النظام السوري وسعي روسيا لبقائه للحفاظ على عقود و امتيازات حصلت عليها روسيا في سوريا كقاعدة طرطوس البحرية التي تعود لعام 1971 المطلة على البحر الأبيض المتوسط مما يضمن فضاء حيوي لروسيا في ظل الموقع الجيو إستراتيجي لسوريا، إضافة لعقد التنقيب البحري الذي يشمل إجراء عمليات مسح وتنقيب عن البترول2013، لأن الطاقة أصبحت تعتبر من أولويات الدول في القرن الواحد والعشرين ، والتخوف الروسي من تكرار سيناريو ليبيا والخسارة التي لحقتها من خلال فقدانها حق استخدام الموانئ الليبية وكذلك خسارتها لعقود تدريب وتسليح كانت بينها وبين الجيش الليبي، ويأتي هذا في ظل محاولات محاصرة روسيا من خلال حلف الشمال الأطلسي ، وعليه أصبح الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط مرهون ببقاء النظام السوري خصوصا في ظل سعيها لسيطرة على الممر الأساسي لشرق الأوسط وأوراسيا وآسيا الوسطى، مما يعني حماية الداخل الروسي من التيارات المتطرفة من خلال محاربة المقاتلين القادمين من القوقاز إلى

[1] وليد عبد الحي، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية "، (مركز الجزيرة للدراسات،03 أبريل /نيسان 2012)، ص.6.

سوريا للقتال بجانب التنظيمات المتطرفة والذين يشكلون تهديد للأمن القومي الروسي في حال عودتهم إلى بلادهم مرة أخرى[1].

وعليه فإن سياسة روسيا الدفاعية عن سوريا هي سياسة دفاع عن المصالح والأهداف بالدرجة الأولى وما محاربة التنظيمات والمعارضة إلا ذريعة لروسيا لبسط نفوذها وتسيير الأحداث بما يخدمها بالرغم من قول روسيا أن تدخلها في سوريا محدود لكن تحقيقها للأهداف في سوريا لا يستلزم استمرارها ضمنه .

المطلب الثاني: تحديات التدخل الروسي في سوريا على تركيا

أدى التدخل الروسي في سوريا إلى تعقد الحسابات التركية في سياستها اتجاه سوريا من خلال صعوبة تجسيد مطالبها التي أصبحت مرهونة بالقبول الروسي، نتيجة السيطرة الروسية وفرض منطقها على مجريات الأحداث مما دفع بالبعض للقول أن التدخل الروسي يعد بمثابة نهاية لدور التركي.

لدى سنحاول التطرق إلى أهم التحديات التي واجهتها تركيا في سعيها لتجسيد مطالبها من جراء التدخل الروسي وما شكله أيضا من تحدي على الدور التركي نحو سوريا.

الفرع الأول: التأثير على المطالب التركية.

شكل التدخل الروسي بالنسبة لتركيا تحديا حيث جعلها ذلك في مواجهة مباشرة مع روسيا نظرا لتموضع روسيا على الحدود الجنوبية لتركيا ونشرها لصواريخ دفاع (SA22) والتي تتجاوز محاربة داعش أو استهداف الفصائل، حيث رأت تركيا هذه الخطوة أنها تهدف لمنع إقامة المنطقة الآمنة التي تطالب بها والتي تعتبرها آلية لتسهيل عملية الحل في سوريا وبالتالي عقد التدخل الروسي إمكانية تجسيد المنطقة ، خصوصا في ظل عدم قدرة واستعداد تركيا لمواجهتها عسكريا نظرا للإمكانيات التي تملكها روسيا ، ولتجاوز ذلك حاولت تركيا تحقيق توازن إقليميا أو دولي بالتعاون لإقامة المشروع من خلال مطالبتها لحلف الناتو

[1] خورشيد دالي، " التدخل الروسي في سوريا ..نهاية الدور التركي"، الوحدة الإسلامية،167،السنة الرابعة عشر،5 تشرين ثاني .201 (1437محرم . صفر).

والولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون معها، لكن الموقف غير الواضح للإدارة الأمريكية [1] من المطلب جعل تركيا تبقى رهينة بالقبول الروسي لطلبها ، لكن في ظل التناقضات في المواقف والاختلاف في المصالح بين روسيا وتركيا ي بقى تنفيذ المشروع غير ممكن إلا إذا غيرت تركيا في سياساتها اتجاه سوريا بالقبول بمطالب التسوية الروسية هذا من جهة ومن جهة أخرى تغيير تركيا لتوجهاتها أي مدى اعتمادها على حلفائها وبالتالي تجاوز الخلاف مع روسيا وتحقيق هدفها، لكن ذلك أكيد سيكون مشروط بتنازلات تركية.لأن منطق القوة هو من يحكم العلاقات وبالتالي تبقى هذه ا لاحتمالات مرتبطة بتطورات الأزمة السورية نظرا لعدم التوصل لحل لها بعد.

ومن جهة أخرى نجد أن التدخل الروسي وعلاقته بالأكراد شكل هو الآخر تحدي لتركيا من خلال إعلان الأكراد 2014 عن إدارة ذاتية في شمال سوريا على ثلاثة مناطق هي عين العرب والجزيرة الشرق وعفرين في الغرب [2] وتقديم مليشيات حماية الشعب الكردي ومحاولته فرض نفسه كلاعب في معارك حل النزاع في سوريا بتقديم طلب لموسكو للاشتراك معها في العمليات العسكرية التي تقوم بها، وعمل روسيا على مدهم بأسلحة وتعزيزات عسكرية من خلال غطاء جوي [3] وصلت إلى حد فتح مكتب لحزب العمال الكردستاني في موسكو تحت اسم تمثيلية غرب كردستان ، بحيث يُعد الثاني في العالم بعد ممثلية إقليم شمال العراق [4]. وبالتالي شكل الأكراد ورقة أمنية لروسيا للضغط بها على تركيا ومحاصرتها وفي نفس الوقت مساندة الأكراد للنظام في وجه المعارضة المحسوبة على تركيا، ما جعل تركيا تستنكر هذا العمل وتنتقده خصوصا أن الولايات المتحدة هي الأخرى سبق لها وأن تعاملت معهم بنفس الطريقة من خلال دعمهم.

---

[1] فتيحة فرقاني، تداعيات التدخل العسكري الروسي في سورية على تركيا،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،14 نوفمبر 2016، ص.5.

[2] سعيد الحاج،"المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء"،2016/3/8
تم الإطلاع:2017/5/10.الموقع: www aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/2/

[3] علي حسن باكير،" التدخل الروسي في سوريا يعقد حسابات تركية "،3 أكتوبر 2016.
تم الإطلاع:2017/5/10.الموقع: www turkpress.co/node/13247

[4] سعيد الحاج، المرجع نفسه.

وعليه أخلط التدخل الروسي حسابات تركيا في سوريا مما يستوجب على تركيا إعادة ترتيب أولوياتها وسياساتها اتجاه سوريا مع الحرص على عدم المواجهة أو الصدام مع روسيا.

الفرع الثاني: التأثير على الدور الإقليمي التركي.

تعتبر تركيا أكبر المتضررين من التدخل الروسي في سوريا فبالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في سبيل تجسيد مطالبها في شمال سوريا و استخدام الملف الكردي و الضغط به عليها من قبل روسيا، وصولا إلى ا لتأثير ومحاولة تقويض دورها والإضرار بمصالحها تجاه الأزمة السورية . وبالتالي فالتدخل الروسي نقل الأزمة السورية إلى مرحلة جديدة من التوازنات والحسابات ويظهر ذلك من خلال المساندة الروسية العسكرية للنظام ميدانيا والعمل على إيجاد حل للأزمة تكون مشروطة ببقاء الأسد سياسيا، لدى عملت روسيا على الضغط على المعارضة من خلال محاصرة تقدمها ونشاطها، وبالتالي ضرب للجهود التركية التي لطالما عملت على تدعيمها ومحاولة كسب ا لاعتراف الدولي لها من خلال تشكيل ما يُعرف بأصدقاء سوريا الذي شمل 114 دولة واعترافهم بالائتلاف الوطني [1]، مما دفع بتركيا لتجاوز ذلك بزيادة دعمها للمعارضة وتقديم أسلحة متطورة لها لتصعيب مهمة روسيا إلى جانب فتح قاعدة ديار بكر أمام الطائرات الأمريكية بعدما سمحت لها باستخدام قاعدة انجرليك وإعادة الولايات المتحدة الأمريكية نشر صواريخ باتريوت [2] في تركيا بعد سحبها وتحديثها كدفاع في حال وصول الأمور إلى المواجهة العسكرية مع روسيا، لكن بالرغم من الإجراءات المتخذة من قبل تركيا ظلت روسيا محاصرة لها من خلال محاولة إبعادها عن تسوية الأزمة في سوريا والاشتراك مع الحليف الأمريكي لتركيا الذي تراجع عن موقفه من التدخل الروسي في سوريا بالتأييد في فرض الحل في اتفاق فيينا دون الأخذ برأي القوى الإقليمية الأخرى منها تركيا والإصرار الروسي على دعوة الفصائل الكردية للمحادثات [3]، مما جعل تركيا تشهد

---

[1] ياسر غسان النجار،"الدور التركي في سوريا ومنعطف الإجرام الروسي"،البيان،11،2015/11/342.

تم الإطلاع:2017/5/12.الموقع: www.albaayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx ?ID=4

[2] خورشيد دالي، مرجع سابق.

[3] سعيد الحاج،"جنيف وتراجع الدور التركي في سوريا"، 2016/2/1.

تم الإطلاع:2017/5/12. الموقع: www aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31

حالة ارتباك خصوصا وأنها كانت تشكل مع الولايات المتحدة الأمريكية تحالف ضد التنظيم ، وعليه كان التحول في الموقف الأمريكي مستندا إلى مصالحه مما يستوجب على تركيا بحث عن حلفاء جدد أو محاولة تخفيف التوتر مع روسيا لأن الحليف الآخر والم تتمثل في السعودية استلمت ملف المعارضة وذلك من خلال "**مبادرة الرياض**"2015 الذي حاولت من خلاله توحيد قوى المعارضة السورية وتأليف هيئة عليا للمفاوضات كمرجعية لها ، ومن خلال التحديات التي شكلتها روسيا لتركيا يستلزم على تركيا تفعيل سياستها لمواجهة هذه التحديات خصوصا وأن ملف اللاجئين يشكل ورقة ضغط على الدول خصوصا الأوروبية من خلال ضغطها عليهم في حال تبنيهم مواقف لا تخدم مصالح وأهداف تركيا في سوريا.إضافة إلى محاولة تقليلها من الاعتماد على الحلفاء لأنه في ظل المصالح لا توجد صداقة دائمة وبالتالي ما على تركيا إلا إعادة ترتيب أولوياتها نحو سوريا بتغيير موقفها من النظام ما يؤدي إلى احتمال حدوث تقارب مع روسيا خصوصا في ظل تقلب مواقف حلفاء تركيا كرد عليهم.

المطلب الثالث: توتر العلاقات التركية _ الروسية.

شهدت العلاقات التركية الروسية توتر كبير في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالأزمة السورية التي حولت العلاقات بين البلدين إلى حد القطيعة السياسية بالرغم من العلاقات الجيدة التي كانت تجمع البلدين والتي توطدت أكثر مع وصول "**فلاديمير بوتين**" للحكم في روسيا 2000 وحزب العدالة والتنمية في تركيا 2002، وتبادل الزيارات بين البلدين والتي تخللتها جملة من الاتفاقيات بين البلدين وكان الجانب الاقتصادي هو العنصر الغالب فكانت تركيا خامس شريك تجاري لروسيا ، حيث بلغ مؤشر التبادل التجاري بين البدين في عام 2014 أكثر من 44 مليار دولار، وتوقيع البلدين على إنشاء محطة نووية لتوليد الطاقة جنوب تركيا [1]، إضافة إلى أن السياح الروس تعتبر تركيا الأكثر وجهة لهم، ولم تتوقف العلاقات الجيدة بين البلدين عند هذا الحد حيث قامت روسيا وتركيا برفع التأشيرة عن مواطني البلدين ، وعليه كانت العلاقات التركية الروسية علاقات تعاونية

[1] ، تقدير موقف: توتر العلاقات التركية الروسية ..إلى أين؟، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 20 نوفمبر 2015، ص.4.

بالرغم من حالات التوتر التي تشهدها بين الفينة و الأخرى كالموقف التركي من التدخل الروسي في أوسيتيا الجنوبية (جورجيا) في 2008 وأيضا ضم روسيا لجزيرة القرم 2014 [1]، فلم تؤثر هذه الأحدث على تعاونهما. إلا أن كانت الأزمة السورية المنعرج،

لدى سنحاول معرفة أسباب وخلفيات توتر العلاقات الروسية التركية و النتائج المترتبة عن ذلك نظرا للعلاقات التي كانت تجمعهما.

الفرع الأول: مظاهر وقضايا التوتر.

شهدت العلاقات التركية الروسية توتر على خلفية إسقاط تركيا للطائرة الروسية "سوخوي 24" في أكتوبر 2014 التي اخترقت أجوائها، بعد التحذيرات التركية المتكررة الموجهة لها مما جعل الحادثة تشكل أزمة دبلوماسية بين البلدين على إثرها قامت تركيا باستدعاء السفير الروسي وإبلاغه بالاحتجاج حيث فلم يكن التعامل الروسي مع الموقف كما يجب و اكتفت بكونه حادث عرضي [2] فقط نافية أن تكون الطائرة اخترقت الأجواء التركية ، مما دفع بتركيا لإسقاطها وفي هذا الصدد صرح الرئيس التركي " **رجب طيب أردوغان**" :"**أنه يتعين على الجميع احترام حق تركيا في حماية حدودها** [3]"،على خلفية الاجتماع الطارئ الذي عقدته تركيا حول الحادث، فمن جهة أخرى نجد روسيا هي الأخرى تعاملت مع الحادث من خلال الاستنكار والتصعيد الم تمثل في تهديدات باتخاذ إجراءات كرد على الحادث وبهذا تكون الحادثة قد نقلت العلاقات مع البلدين إلى مستويات متقدمة من التوتر ما جعل الدول تتبنى ردود فعل من خلال دعوتها لطرفين للتهدئة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فوقفت إلى جانب تركيا من خلال التصريح أنه من حق تركيا الدفاع عن أجوائها

ومنه فحادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا ماهي إلا القطرة التي أفاضت الكأس وأبانت عن الخلافات و المواقف المتضاربة الناجمة عن سياسة الدولتين نحو سوريا لأنه قبل

---

[1] تركيا وروسيا ..علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة ،2016/12/20
تم الإطلاع:2017/5/12.الموقع: www aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/12/6/

[2] فراس أبو هلال،"إسقاط المقاتلة الروسية .. الإرهاصات والسيناريوهات المحتملة "،2015 /11/25
تم الإطلاع: 2017/5/12.الموقع: www aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/25

[3] _____ ، تقدير موقف: توتر العلاقات التركية الروسية...إلى أين؟، المرجع نفسه، ص .7 .

إسقاط الطائرة بأيام قامت روسيا قامت بقصف مناطق تركمان واحتجاج تركيا على ذلك نظرا لأنها ترى أن حماية هذه الأقليات ذات الجذور التركية[1] من واجبها نظرا للارتباطات الداخلية لهذه الأقليات مع تركيا، كما أن التدخل الروسي في سوريا وما شكله من تحدي تركيا وسعي كل دولة لفرض سيطرتها على الأزمة بما يخدمها.كلها عوامل كانت بمثابة الخلفيات التي زادت من التصعيد .

الفرع الثاني: تداعيات ونتائج التوتر.

انعكس التوتر الذي شاهدته كل من تركيا و روسيا على علاقات البلدين من خلال نقل العلاقات التعاونية إلى علاقات صراعية من خلال تأثير العامل السياسي على العامل الاقتصادي حيث قامت روسيا كرد فعل على الحدث بعدة إجراءات تصعيدية نحو تركيا شملت عدة ميادين وتتمثل في:

1_ عسكريا وسياسيا

– قيام روسيا بفرض حالة حظر جوي كرد على أي اختراق جوي للأجواء السورية من خلال نشر صواريخ دفاع جوي، أي أنه في حال صعدت تركيا هي الأخرى فإننا كنا لنشهد مواجهة عسكرية بين الدولتين.

– قطع الاتصالات العسكرية بين الجانبين وسحب ممثل أسطولها الحربي في تركيا الذي ينسق عمل أسطول البحر الأسود[2].

_ اتهام روسيا لتركيا بتدعيم داعش والتعامل معه اقتصاديا

– طلب الحكومة من الشعب الروسي بعدم الذهاب إلى تركيا ومطالبة الروس الموجودين في تركيا بالعودة إلى روسيا باعتبار تركيا غير آمنة وتكون فيها تهديدات إرهابية.

---

[1] فراس أبو هلال، مرجع سابق.

[2] أحمد دياب ،"أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته"، السياسة الدولية ،الأحد 17 ديسمبر2016
تم الإطلاع :2017/5/12.الموقع: www siyassa.eg/Newscentent/3/111/7623/

2_اقتصاديا

تراجع نسبة التجارة البينية بحيث تقلصت الصادرات التركية إلى روسيا بنسبة 60.5% بعدما شهد التبادل التجاري بين الدولتين تطور ففي 2007 بلغ 28 مليار دولار ليصل سنة 2008 إلى 37 مليار دولار. وعليه يظهر أن الأثر السياسي للحادثة إمتد حتى للجانب الاقتصادي.

– حظر العمليات التجارية وا لاقتصادية مع تركيا وتشديد الرقابة على السلع القادمة منها حيث لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصل حتى لمنع استخدام الأيادي العاملة التركية.

– حظر الرحلات السياحية إلى تركيا من خلال وقف السياح من السفر إلى تركيا بعدما شهد سنة 2014 أكثر من 4 ملايين سائح روسي.

– فرض روسيا تأشيرة الدخول لأراضيها على التركيين بعدما ألغتها سنة 2011[1].

– إلغاء كافة أشغال التعاون والتبادل مع وزارة التربية والتعليم التركي والعمل على إعادة كافة الطلبة الروس المبعوثين للدراسة في الجامعات والمعاهد التركية.

وعليه شكلت حادثة إسقاط الطائرة الروسية انعكاسات وأبعاد متعددة على تركيا داخليا وخارجيا ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه وحاولت بعض الدراسات البحث فيه هو عن الفترة التي تم فيها إسقاط الطائرة بالرغم من أنه سبق لتركيا وأن شهدت أجوائها اختراق من قبل الطائرات الروسية منذ تدخل روسيا في سوريا، وفي هذا الصدد هناك من أرجع الحادثة لكونها متزامنة مع الانتخابات التركية 2015 التي شهد فيها حزب العدالة والتنمية فوز . لكن بتراجع نسبة فوزه نظرا لسياسة المنتهجة تجاه سوريا وانعكاساتها على داخل تركيا من أزمة لاجئين وتفجيرات إرهابية ومنه احتمال أن تكون تركيا قامت بهذا العمل كمحاولة لاستعادة الرأي العام الداخلي أو كإعلان عن بداية انتهاجها لسياسة خارجية من خلال إدخال عامل القوة عليها نظرا لكونها تعتمد أكثر على القوة الناعمة .

[1] أحمد دياب ، نفس المرجع.

المبحث الثاني: السياسة التركية بين المراجعات ونهج جديد.

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ بداية الثورات العربية وامتدادها إلى سوريا تراجع نظرا للسياسات التي اتبعتها للتعامل مع الأحداث ما أدى للتناقض مع مباد ئ سياستها الخارجية عمليا، و ترتب على ذلك نتائج أثرت على تركيا داخليا وخارجيا خصوصا في ظل البيئة الإقليمية المتوترة والوجود الخارجي في "**العمق الإستراتيجي**" لتركيا. كل هذا أدى للمطالبة بمراجعات للسياسة التركية التي بدلا من تصفيرها للمشاكل أصبحت هي من ينتجها وعليه بدأت المراجعات الأولى للسياسة الخارجية التركية في عهد "**أحمد داود أوغلو**" لتشهد بعده تحولات مع كوادر جديدة ونتيجة لأسباب تعتبر المنعرج الذي جعل تركيا تتبع نهج جديد في سياستها الخارجية حيث تجلت تلك التحولات في انتهاج تركيا لسياسة خارجية ممزوجة بين القوة الناعمة والقوة العسكرية إضافة إلى تحولها عن التوجه الغربي أي عن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي الذي لطالما كانت تحت مظلته و تسعى للانضمام إليه بحيث أصبح ملف اللاجئين ورقة ضغط لها تستخدمها ضده ، وبالتالي استقلالية سياستها عنه خصوصا في ظل تقاربها مع روسيا التي شهدت العلاقات بينهما توتر وتصعيد نتيجة لسياسة الدولتين المتناقضة نحو سوريا، لتعود بذلك تركيا لمواصلة نشاطها الإقليمي لكن ذو توجهات ونهج جديد.

لدى سنتطرق إلى في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث المطلب الأول نتعرف فيه على منعرجات السياسة التركية لننتقل بعدها للمطلب الثاني المتضمن لمواقف الدول من الانقلاب الذي واجهته تركيا بحيث نجد مؤيدة وعارضة لذلك ،لنصل إلى التقارب التركي الروسي في سوريا وتأثيره على حل الأزمة السورية.

المطلب الأول: قضايا الداخل التركي والسياسة الخارجية.

عرفت السياسة التركية في الآونة الأخيرة ارتباك نتيجة التحديات والرهانات التي أصبحت تواجهها والناجمة عن سياستها في سوريا، ما أثر على المستوى الداخلي لها بظهور احتجاجات و انتقادات موجهة من الرأي العام حول سياسات حزب العدالة والتنمية بسبب التراجع الاقتصادي و التهديدات الناجمة عن التنظيمات المتطرفة، من خلال التفجيرات التي أصبحت تستهدف تركيا وظهر خلال من خلال تراجع نسبة الفوز التي حاز عليها في الانتخابات التي أجريت 2015 نتيجة عدم الرضا عن سياساته، إضافة إلى كل هذا نجد أيضا أن العملية ا لانقلابية التي تعرضت لها تركيا وأسفرت عن تحولات في سياستها كانت أيضا بمثابة المنعرج في السياسة التركية بالرغم من أن بعضا هذه التحولات ظهر بعضا منها قبل ا لانقلاب إلى أنه تجسد وظهر بشكل جلي بعد العملية ومن هذه التحولات التقارب مع روسيا لدى سنحاول التطرق إلى ا لانتخابات التركية وما أسفرت عنه إضافة إلى التطرق إلى المحاولة ا لانقلابية ، وطبعا تبقى كل هذه المنعرجات مرتبطة بالأزمة السورية وما ينتج عنها من سياسات.

الفرع الأول: الانتخابات التشريعية الأولى والثانية في تركيا.

أسفرت نتائج ا لانتخابات التي أُجريت بتركيا جويلية 2015 عن فوز حزب العدالة لكنه شهد تراجع ، وذلك راجع لأسباب يمكن أن نربطها ضمن ا لانعكاسات الخارجية للأزمة السورية على داخل تركيا والتي يمكن إرجاعها لسياسة التي اتبعها الحزب في التعامل مع الأحداث التي أثارت استياء الرأي العام الداخلي ، إضافة إلى حالة للأمن الداخلي نتيجة التفجيرات المتكررة التي حصلت في تركيا و التراجع الاقتصادي والصراع مع جماعة فتح الله غولن الذي يسعى لإقامة كيان موازي داخل الدولة وتأثيره في السياسات [1] ،فبالرغم من كل هذا إلى أن الحزب تدارك الوضع وقام بإجراءات على المستوى الداخلي من خلال إبعاد ولو مؤقتا مشروع تحويل النظام التركي من نيابي إلى رئاسي ليسجل في نوفمبر من نفس السنة

[1] ، تقدير حالة: قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانيةالتركية(حزيران/يوليو/2015)،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو2015)،ص.5.

عودة[1]، من خلال ا لانتخابات التي أُجريت بعد عدم ا لاتفاق على تشكيل الحكومة ا لائتلافية وعدم حصول حزب العدالة والتنمية على الأغلبية في ا لانتخابات التي أُجريت في جويلية 2015 *، وبهذا تعتبر ا لانتخابات التركية بمثابة الطريق الذي من خلاله ستتضح معالم السياسة الخارجية اتجاه الأزمة السورية خاصة في ظل السعي إلى تغيير نظام الحكم إلى رئاسي، وبالتالي تصبح صلاحيات واسعة بيد الرئيس مما قد يؤدي لتغيير السياسة المنتهجة نحوها سواء باتخاذها بعد عسكري من خلال التدخل أو العمل على التقارب والقبول بمبادرات التسوية التي تدعي لها الروسية ، من جهة أخرى نجد أن استقالة مهندس السياسة الخارجية "**أحمد داود أوغلو** " 2016 وخلفه "**بن علي يلدريم**" في ماي من نفس السنة ما يطرح عديد التساؤلات خصوصا بعد الفوز الذي حققه حزبه وبقائه في منصبه عن سبب الاستقالة خصوصا في ظل الأوضاع الإقليمية والداخلي التي تشهدها تركيا ، إضافة إلى مستقبل السياسة الخارجية التي ستتبعها تركيا لأن الفضل الكبير يرجع له في الأطر النظرية التي وضعها للسياسة الخارجية ، وهناك من أرجعها لحالات الاختلاف في وجهات النظر مع "**رجب طيب أردوغان**". وعليه اعتبرت الانتخابات التركية منعرج الذي من خلاله تتضح معالم السياسة التركية الجديدة والتوجهات التي ستتبناها من خلال إعادة ترتيب أولوياتها من خلال التطلع للاستفتاء الشعبي حول الدستور وأيضا تبني " **بن علي يلدريم**" توجهات قد تكون مغايرة لسياسات "**أحمد داود أوغلو**"خصوصا أنه منذ توليه لمنصبه أعلن عن "**سياسة تكثير الأصدقاء وتقليل الخصوم** "ويأتي هذا المبدأ مقابل لمبدأ "**تصفير المشكلات**".نتيجة التداعيات التي أصبحت تعيشها تركيا في جوارها الإقليمي بتوتر علاقاتها معهم.

[1] معمر فيصل خولي،"نتائج الانتخابات التركية وانعكاساتها على السياسة التركية "،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،4 نوفمبر 2014،

تم الإطلاع: 2017/5/18.الموقع: rawabetcenter.com/archives/1450

*أسفرت نتائج انتخابات عن مشاركة حزب الشعوب الديمقراطي الكردي لأول مرة إذ حصل على نسبة 13%(وبهذا يكون قد تجاوز العتبة الانتخابية لأنه كل حزب لا يجتاز عتبة 10% توزع أصواته بين باقي الأحزاب وفقا للنسبة التي حصل عليها كل حزب)كما شهدت هذه الانتخابات تراجع حزب العدالة والتنمية بحصوله على 41% وبالتالي لم يحصل على الأغلبية بتشكيل حكومة وحدة

الفرع الثاني: المحاولة الانقلابية على نظام الحكم.

يُعتبر الانقلاب الذي عرفته تركيا عشية الخامس عشر جويلية 2016 الانقلاب الخامس في تاريخ تركيا بعد الانقلابات التالية 1940،1971،1980،1997،أي بمعدل انقلاب كل عشر سنوات، بالرغم من محاولة الانقلاب التي شهدها حزب العدالة والتنمية سنة 2008 والتي عُرفت " **بالمطرقة**"مما أدى على إثرها للقبض على مئات من ضباط الجيش لكن 2013 أعادت بناء الشرطة والدرك [1] وإدخال عناصر موازية لها ونتيجة لتهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة السورية من قضية الأكراد إلى داعش ، بحيث أصبح الجيش غير راضي عن سياسات الحزب . وبالتالي تعاظمت احتمالات ا لانقلاب إضافة إلى أن عملية الانقلاب سبقت الحملة التي كان المجلس العسكري الأعلى(yas) بصدد القيام بها بإبعاد بعض الضباط المشكوك فيهم حيث كان من المقرر إجراؤها في أوت حيث تتم هذه العملية كل سنة[2]، لدى كانت بداية ا لانقلاب العسكري بقطع جسري البوسفور اللذين يربطان قسمي إسطنبول الآسيوي والأوروبي، ومحاولة استهداف مركز البرلمان وتفجير الفندق الذي كان يتواجد به الرئيس التركي لولا مغادرته له كما قام الانقلابيين بالاستحواذ والسيطرة على مراكز إعلامية تابعة لدولة والإعلان عن ا لانقلاب وبيانه، وتزامنا مع ذلك قام الرئيس التركي "**رجب طيب أردوغان** "بتوجيه رسالة لشعب تركيا ودعوته للتصدي لهذا ا لانقلاب بحيث وجد هذا الصدى تجاوب كبير من الشعب التركي الذي خرج في مظاهرات حاشدة رافضة لعملية الانقلاب نتج عنها سقوط نحو 300 قتيل ، من جهة أخرى قوى المعارضة هي الأخرى أعلنت عن استنكارها معلنة دفاعها عن الديمقراطية إلى جانب القادة التاريخيين للحزب **كعبد الله غول**" و"**أحمد داود وغلو**"[3]، وعليه أظهرت محاولة ا لانقلاب الفاشل مدى درجة الوعي السياسي والديمقراطية في تركيا بالرغم من ا لاختلاف في التوجهات والإيديولوجيات السياسة، ونتيجة لسيطرة على الأوضاع وإعلان فشل الانقلاب قامت الدولة التركية على التخلص من

---

[1] ، تقدير موقف: لماذا كان انقلاب تركيا الأشد دموية أكثر الانقلابات فشلا؟(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2016)، ص ص ،1.2.

[2] .المرجع نفسه.

[3] عماد يوسف قدورة، تقييم حالة : الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا (قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث،يوليو 2016)، ص.2.

جميع مراكز النفوذ العسكري والأمني والقضائي" **للكيان الموازي** " كإشارة لجماعة فتح الله غولن، بعد توجيه الاتهام له بالمشاركة في العملية والتخلي عن فكرة تعديل الدستور ، ومنه كانت عملية الانقلاب الفاشل لتركيا بمثابة عملية التحدي الذي واجه تركيا لإعادة هيكلة سياساتها على المستوى الداخلي وتدارك الهفوات الناجمة عن سياساتها الخارجية و انعكاساتها على داخل تركيا لدى كان للانقلاب العسكري التركي دور كبير في تجسيد تحولات في السياسة الخارجية التركية

الفرع الثالث: التدخل العسكري التركي في سوريا

جاءت عملية التدخل التركي المباش ر أو ما أُطلق عليه" **درع الفرات** "24 أوت 2016 لمساندة المعارضة السورية وبغطاء لقوا ت التحالف الدولي ، وتأتي عملية التدخل هذه بعد شهر تقريبا من عملية الانقلاب التركي الفاشل، ما دفع للقول أن المؤسسة العسكرية أصبحت تخضع لتوجهات الحكومة [1] بعد إعادة الهيكلة من خلال الفصل والعزل التي مست عدد من الضباط التركيين، وهذا ما أكد عليه الخبير السياسي "**مصطفى أوغلو**"عندما سُئل عن أسباب تدخل تركيا قال أنها تسعى للعب دور جديد في المنطقة وأن تركيا ما قبل الانقلاب ليست هي بعده[2]، أي أن الجيش هو من كان يحد من التدخل.

وبذكر عملية التدخل التركي في سوريا نجد تعدد المواقف الدولية من ذلك خصوصا الموقف الروسي بعد تقاربهما لم يبدي اعتراض على ذلك بعد إعلان تركيا أن هذه العملية لمحاربة داعش وبالتالي محاربة الإرهاب، لذلك أصدرت الخارجية الروسية بيان رسمي تشعر بالقلق من التطورات على الحدود بين تركيا وسوريا [3] مما أثار جدل حول هذا الموقف . لكن إذا نظرنا لتطور العلاقات التركية الروسية الذي بدأ قبل الانقلاب وتجسد ت أكثر بعده أن

[1] جريدة المدن الإلكترونية، "التدخل التركي في سوريا: دوافع داخلية وفرص خارجية.2016/8/31.
تم الإطلاع:2017/5/24 الموقع: www almodon.com/arabworld/2016/8/31

[2] سعيد عبد الرزاق،"غاية تركيا من درع الفرات في شمال سوريا "، جريدة الشرق الأوسط ، 13857،5 نوفمبر2016.
تم الإطلاع: 2017/5/24.الموقع: aawsat.com /home/artical/777586/

[3] فالح الحمراني،"عملية "درع الفرات"التركية في سوريا: الأكراد مقابل الأسد؟،القدس،3 سبتمبر2016.
تم الإطلاع:2017/5/24.الموقع: www.alquds.co.uk/ ?p=592193

هذا الموقف يندرج ضمن تحسن العلاقات ، وبالتالي تدخلها اندرج ضمن محاولتها أن تكون ضمن الترتيبات الأمنية والسياسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة التنظيم المتطرف وإحياء المفاوضات السياسية للوصول لحل للأزمة السورية . وأن عملية درع الفرات ما هي إلا نتيجة للتهديدات الأمنية القادمة من سوريا والمتمثلة في تنظيم داعش وطرده نتيجة لامتداد تهديداته إلى داخل تركيا ، إضافة إلى حزب العمال الكردستاني (pkk) هو الآخر الذي كان من بين عوامل التدخل التركي لمنع امتداده ومحاولته الربط بين المناطق الكردية من شرق سوريا إلى غربها لإقامة كيان في الشمال السوري ، ما يعني اكتمال الإقليم الكردي وتهديد ذلك للأمن القومي التركي، لدى طالبت بإنسحابهم إلى شرقي نهر الفرات لأنه في حال تمكن الأكراد من السيطرة على الجانب الغربي من نهر الفرات فسيكونون قادرين على توحيد المناطق الواقعة جنوب الحدود التركية . لهذا كان الهدف التركي إستراتيجي فيما يخص الأكراد وتكتيكي فيما يخص تأمين الحدود من خلال إبعادهم عن مدينة الراعي .وفي إطار ذلك تواصلت العمليات العسكرية من خلال السيطرة على مدينة الباب وريفها بعد سقوط دابق واستهداف وحدات حماية الشعب الكردي(ypg) لتعلن عن توجهها اتجاه مدينة منبج[1]، لكن نظرا للدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب أدت لتوازن ما أعاق تقدم العملية وتعلن تركيا بعدها عن نهاية العملية في 29 مارس 2017 معلنة عن نجاها [2]مع إمكانية القيام بعملية أخرى وتظهر أهم النتائج والأهداف التي حققتها من خلال إبعاد تنظيم داعش من حدودها وقطع الطريق أمام محاولة ربط المناطق الكردية مع بعضها لإقامة كيان كردي.

المطلب الثاني: المواقف من الانقلاب وإعادة النظر في العلاقات التركية الروسية.

تباينت مواقف الدول من الانقلاب الفاشل الذي تعرضت له تركيا بين مؤيد ومعارض للعملية وبناء على ذلك أعادت تركيا ضبط توجهات علاقاتها مع الدول من خلال التوتر مع بعضها والتقارب مع أخرى ، لدى سنحاول معرفة الدول المؤيدة له و نأخد الولايات المتحدة

[1] سعيد عبد الرزاق، نفس المرجع.

[2] جاكتوغ سونمار،"سجل عملية درع الفرات"،ترك برس،13 أبريل 2017.

تم الإطلاع:2017/5/25.الموقع: orient.nrws.net/or/news-show/11598

الأمريكية والإتحاد الأوروبي نمو ذجا ثم نتطرق إلى المواقف المعارضة أو المحايدة و نأخذ روسيا والسعودية

الفرع الأول: موقف الدول المؤيدة للانقلاب.

تمثل موقف بعض الدول بتأييد العملية الانقلابية التي تعرضت لها تركيا حتى وإن لم يكن التأييد صريح لكنه ظهر من خلال الطريقة التي اتبعتها والموقف المتأخر والغامض من الانقلاب .

1_موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقف ساده الغموض من عملية الانقلاب العسكري الذي تعرضت له تركيا فالولايات المتحدة الأمريكية لم تؤيد الانقلاب إلا بعد فشله، إذ أن هذه الأخيرة لم تبدي حماسا للحفاظ على النظام الديمقراطي في تركيا، بحيث اكتفى"**جون كيري**" بالتعبير عن أمله في الهدوء والسلام في تركيا وطالب بالمحافظة على حقوق الإنسان واحترام القانون الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي باراك أوباما لتدارك الموقف بعد أن تأكد بأن الانقلاب قد فشل [1] .حيث قام بالاجتماع مع فريق للأمن القومي في البيت الأبيض في اليوم الثاني للانقلاب واتفقوا على تجديد الدعم للحكومة التركية المدنية والمنتخبة ديمقراطيا ، كما حذر "**جون كيري** " من عواقب تمادي تركيا في الإجراءات التي اتخذتها تركيا لمواجهة المتورطين[2] في ذلك، خصوصا وأن المطالب الشعبية أصبحت تطالب بإقامة حكم الإعدام على المنقلبين بحيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ذلك خرقا للمواثيق الدولية ، وكذلك العمليات التي تقوم بها الحكومة لإبعاد المتورطين عن مختلف المؤسسات حيث تعتبرها أن حزب العدالة والتنمية يوظف الانقلاب من أجل تعزيز سلطاته وإعادة صوغ أسس الجمهورية، بما في ذلك توجهه نحو إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية التي تربطها بواشنطن

[1] غاندي عنتر، تقديرات سياسية : تداعيات انقلاب تركيا قراءة أولية (المعهد المصري للدراسات السياسية الإستراتيجية ،23 يوليو 2016)،ص.6.

[2] عزمي بشارة ،"مستقبل العلاقات التركية الأمريكية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة"،27/7/2016.
تم الإطلاع:2017/5/15. الموقع: www.fj-p.com/By visitorpen-details.aspx ?ID=3878

علاقات[1] .من جهة أخرى طالبت تركيا من هذه الأخيرة تسليمها لعبد "**الله غولن** " بلعتباره المدبر الفعلي لمحاولة الانقلاب [2] أمام رفض أمريكي . لهذا قامت تركيا بإغلاق قاعدة أنجرليك التركية التي تستخدمها أمريكا في قصف تنظيم الدولة في سوريا، كما أن عملية الانقلاب أبانت عن مدى الخلافات التي تجمع الولايات المتحدة بتركيا والتي ترجع طبعا للأزمة السورية والتناقضات التي ظهرت في توجه كلتا الدولتين كحصر الولايات المتحدة إستراتيجيتها في محاولة تنظيم الدولة الإسلامية داعش على أساس أنه يمثل التهديد الأبرز إضافة إلى استياء تركيا من جراء تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية للأكراد.

وعليه كما سبق ذكره بأن محاولة الانقلاب منعرج حاسم في سياسة تركيا بحيث أظهرت مدى العلاقات المصلحية التي كانت تربط تركيا والولايات المتحدة بحيث تعتبر تركيا بحكم موقعها عنصر مهم في حلف الناتو ، إضافة إلى أن تركيا تعتبر الحليف الأمريكي في الشرق الأوسط لكن مع التحولات التي شهدتها تركيا في سياستها الخارجية أصبحت في الآونة الأخيرة تسعى للاستقلالية في تبعيتها الخارجية وأيضا البحث عن تحالفات جديدة.

2 _موقف الإتحاد الأوروبي

أعرب وزير الخارجية التركي مولود "**جاويش أوغلو** " في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره النرويجي عن أسفه لمواقف الدول الغربية من الانقلاب التركي وعن اللامبالاة من طرف المسؤولين الأوروبيين بحيث لم يزر أي مسؤ ول تركيا للإطلاع على الأوضاع . كما أن الإتحاد هدد تركيا بإيقاف مساعيها للانضمام للإتحاد الأوروبي ، كالموقف الألماني الذي صرحت به أنجيلا ميركل بأنه في حال تنفيذ تركيا لأحكام الإعدام حيال المتورطين في الانقلاب فإن ذلك سيؤثر على انضمامها للإتحاد الأوروبي في حين ترى تركيا أن ذلك تدخل في شؤونها الداخلية[3].

---

[1] _____ ، تقدير موقف:"مستقبل العلاقات التركية . الأمريكية بعد محاولة الإنقلاب الفاشل " المركز العربي للدراسات والأبحاث، يوليو 2016)، ص.1.

[2] _____ ، تقدير موقف: لماذا كان إنقلاب تركيا الأشد دموية أكثرالإنقلابات دموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.6.

[3] غاندي عنتر،مرجع سابق،ص.7.

أما فرنسا فقد رأت أن فشل محاولة الانقلاب لا تعطي أردوغان مجالا لقمع معارضيه وعليه توترت العلاقات التركية بالإتحاد الأوروبي مما يدفعنا للقول هل سيؤثر ذلك على المساعي التركية ومحاولاتها الانضمام إليه أم أن تركيا هي من تصبح لا تريد ذلك خصوصا في ظل محاولة انسحاب بريطانيا منه ، مما قد يؤدي لخروج دول أخرى كما أن تركيا في ظل سياستها تجاه الأزمة السورية وما عرفه موقفها من تحول اتجاهها بتقارب ها مع روسيا أصبحت في وضع يسمح لها بأن تشكل ضغط عليه من خلال ملف اللاجئين ، وبالتالي بالرغم من العراقيل التي تضعها الدول في طريق تركيا للانضمام للإتحاد الأوروبي تُعتبر الدول الأوروبية هي الخاسر الكبر نظرا لإمكانيات تركيا وأيضا مكانتها في الشرق الأوسط

الفرع الثاني: موقف الدول المعارضة للانقلاب.

أبانت المحاولة الانقلابية التي تعرضت لها تركيا عن تطورات وعلاقات جديدة لتركيا نتيجة مواقف بعض الدول منها.

1_ موقف روسيا

لم تمر أيام على تطبيع العلاقات الاقتصادية التركية الروسية على خلفية التوتر الذي عرفته علاقة البلدين بسبب مواقف الدولتين المتناقضة حول الأزمة السورية ، والتدخل العسكري الروسي في سوريا ، وصولا لحادثة إسقاط الطائرة الروسية على الحدود السورية التركية حتى شهدت تركيا محاولة انقلابية فاشلة وتضارب المواقف من هذه العملية، بحيث نجد روسيا هي الأخرى تبنت موقف من العملية مختلف عن المواقف الغربية في التعامل مع محاولة الانقلاب بإصدار وزارة الخارجية الروسية بيانا "**دعا الشعب في تركيا إلى حل مشاكلهم دون استخدام القوة واحترام النظام الدستوري وتعهدت بالتعاون مع قيادة تركيا المنتخبة**". كما نجد الرئيس " **فلاديمير بوتين**" في مكالمة هاتفية مع " **أردوغان**"أكد رفضه القاطع للاعتداء على الدستور التركي ورفضه للعنف الذي لجأ إليه المنقلبون [1]، وعليه اتسم الموقف بالديناميكية من الانقلاب عكس الموقف الأوروبي الذي بدلا من التنديد و استنكار

[1] المصريون،"4 مكاسب لبوتين من فشل الانقلاب في تركيا"،6أغسطس2016
تم الإطلاع:2017/5/24.الموقع: https://almesryoon.com/story/910698/4-

الأحداث التي تعرضت لها تركيا انتقدوا الحكومة وطريقة مواجهتها للانقلاب ونتيجة للموقف الروسي تعددت الآراء حول مستقبل العلاقات التركية الروسية خصوصا في ظل مواقف الحلفاء غير مرضي من طرف تركيا، لدى نجد الباحث في الشؤون التركية بمعهد الاستشراف التابع لأكاديمية العلوم الروسية " **آمورغاد جييف** " يرى أن تركيا تتجه على المستوى التكتيكي إلى مزيد من التقارب الاقتصادي مع روسيا ، وبلدان أوراسيا على المدى القصير[1]، كما أنه يمكن أن نشهد على المستوى السياسي فيما يخص الأزمة السورية تقارب لأنه من مصلحة الدولتين ذلك ، خصوصا التعاون في مجال محاربة التنظيم وأيضا منع الأكراد من محاولة إقامة كيان في شمال سوريا بالنسبة لتركيا ، كما أن روسيا هي الأخر ى تستفيد من خلال محاولة تركيا إقناع المعارضة من جهة وروسيا تقنع النظام من جهة أخرى للوصول لحل وتسوية ترضي الطرفين ومحاولة إيجاد تسوية تخدم الطرفين .

2 الموقف الإيراني

قامت إيران إضافة إلى روسيا بدعم ومساندة للحكومة التركية وظهر ذلك من خلال تصريح لرئيس"**روحاني**"الذي أعلن عن تأييده للحكومة التركية بقول " **يجب أن نضع أيدينا بيد بعض لتوفير الأمن والاستقرار للمنطقة....**"، وإشادته بموقف الشعب التركي الرافض للانقلاب ودفاعه عن الديمقراطية التي أبانت عن النضج السياسي ، كما اعتبر أن محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا تعتبر بمثابة التجربة لمعرفة الأصدقاء والأعداء من الداخل والخارج، ويُعتبر الموقف الإيراني المعارض للانقلاب نحو تركيا بالرغم من الخلافات التي ميزت علاقات البلدين نظرا للسياسات المختلفة نحو سوريا بداية لتقارب مرتقب بين الدولتين، ما دفع بالقول عن دوافع الموقف الإيراني والذي أرجعه البعض للعلاقات الاقتصادية[2]، وكذلك نتيجة للتقارب التركي السعودي الإسرائيلي ما أقلق إيران ودفعها هي الأخرى للحفاظ على ميزان القوى بالتعاون مع روسيا،لأن السعودية وتركيا شهدا تقارب كبير

[1] رامي القيلولي،"الانقلاب الفاشل فرصة لإحياء علاقات تركيا وروسيا"،العربي الجديد،21يوليو2016.
تم الإطلاع:2017/5/24الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/7/21

[2] شيماء محمد،"انقلاب تركيا وموقف إيران"، التحرير،2016/7/24
تم الإطلاع:2017/5/24. الموقع: www.tahrirnews.com/posts/447352/

فيما يخص الأزمة السورية، وبالتالي محاولة لعب دور إقليمي بتحييد الدور الإيراني وهذا ما لا تقبله إيران لدى هي الأخرى نظرا للمواقف المتشابهة مع روسيا حاولت تجاوز ذلك بتقاربها معها.

3_ موقف دول الخليج العربي.

تبنت كل من السعودية وقطر مواقف منددة لعملية الانقلاب التي استهدفت تركي ، ويظهر ذلك من خلال الموقف السعودي المستنكر للحادثة و الإعلان عن تضامنه مع تركيا كما قامت بإلقاء القبض على الملحق العسكري التركي بالكويت أثناء فراره من مطار الدمام بالسعودية[1] المشارك في عملية الانقلاب . ويأتي هذا الموقف السعودي لمحاولة إيجاد حليف لها في المنطقة نظرا للخلافات التي تجمعها بإيران.

من جهة أخرى نجد أن قطر هي الأخرى من أكثر الدول العربية المنددة للعملية كما تُعتبر أول دولة تزور تركيا بعد الانقلاب من خلال وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن[2].

وعليه تعددت المواقف وكما قال " **روحاني**" أن الانقلاب سيكشف عن الأصدقاء والأعداء، فعلا ظهر ذلك من خلال موقف الحلفاء الذين تجمع تركيا بهم مصالح وأهداف مشتركة كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي . في حين نجد الدول التي لطال ما شهدت علاقة تركيا بهم توتر على خلفية الأزمة السورية تبنت مواقف مستنكرة للعملية وداعمة* للحكومة التركية كروسيا وإيران ومن هذا أعادة تركيا النظر في علاقاتها وتحالفاتها.

المطلب الثالث: روسيا وتركيا من التجاذبات إلى التقارب

[1] غاندي عنتر،مرجع سابق،ص.7.

[2] محمد حامد،"توجهات وفاقية: للعلاقات التركية الخليجية بعد الانقلاب الفاشل"، ترك برس، 27سبتمبر2016. تم الإطلاع:2017/5/24. الموقع: www.turkpress.co/node/2640

*إسرائيل هي الأخرى تبنت موقف داعم ومساند للحكومة التركية.

شهدت العلاقات التركية الروسية توترا نتيجة للسياسات المتناقضة لدولتين نحو الأزمة السورية لتتوالى الأحداث بعدها بالتدخل الروسي وإسقاط تركيا للطائرة الروسية ومحاولة هذه الأخيرة تسوية الأزمة بما يخدم مصالحها، لدى فقد مرت علاقتهما بفترة من التجاذبات، ونظرا للمصالح والأهداف المشتركة بينهما سعت كلتا الدولتين لمحاولة إعادة بعث العلاقات وتطبيعها وما دعم أكثر هذا التقارب هو الموقف الروسي من عملية الانقلاب الذي تعرضت له تركيا، بالرغم من محاولة أطراف عدة ضرب هذا التقارب لأنه يهدد مصالحها.

وعليه دخلت الأزمة السورية مرحلة أصبح فيها الحل السورية للأزمة بين تركيا وروسيا من خلال المبادرات التي تمت بإشرافهما ما جعل المواقف الدولية من هذا التقارب تتعد د نظرا لتحسن العلاقات التركية الروسية التي تدخل ضمن ترتيبات إعادة صياغة تركيا لعلاقاتها الخارجية مع الدول ببعديه الإقليمي والدولي ، وانتهاج مبدأ جديد يقوم على " **تقليل العداوات وزيادة الصداقات**" الذي جاء به "**بن علي يلدريم**" بدلا من "**تصفير المشكلات**" "**لداود أوغلو**"[1] وظهر ذلك من خلال إعادة تركيا لعلاقاتها مع دول الجوار بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإيران، أما دوليا فتجسد ذلك بتقاربها مع روسيا ، نظرا للمواقف التي تميز بها الحلفاء كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على خلفية الانقلاب التركي العسكري الفاشل بالرغم من أن هذه التوجهات بدأت قبله إلا أنها تجسدت أكثر بعده.

الفرع الأول: أسباب ودوافع التقارب التركي الروسي

استندت كل من تركيا وروسيا في تقاربهما على مصالحهما المتشابهة لذلك عملا على إعادة بعث العلاقات نظرا لتوتر الذي عرفته على إثر إسقاط تركيا للطائرة الروسية . انعكس ذلك على مجالات التعاون بين الدولتين لدى قامت تركيا بتقديم اعتذار لروسيا[2]، بعد يوم من تطبيع علاقاتها مع إسرائيل . ويدخل هذا ضمن إعادة وتحسين علاقاتها مع الدول بتكثير الأصدقاء، وعن التقارب التركي الروسي قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية "**ماريا**

[1] ماجد عازم، "التقارب التركي الروسي...الخلفيات والآفاق.26/6/16
تم الإطلاع:2017/5/25. الموقع: orient-nrws.net/or/news-show/11598

[2] _____، التقارب التركي . الروسي (قطر: مركز حرمون للدراسات، 17تموز/يوليو2016)،ص.2.

زاخروفاأن تركيا اتخذت خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح[1]، أي أن المبادرة بالرغم من أنها بدأت من طرف تركيا إلا أنها تخدم مصالح الطرفين سواء اقتصاديا أو سياسيا من خلال مبادراتهما للوصول لحل الأزمة السورية.

وعليه عرفت العلاقات تقارب بدأ بإعادة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين من خلال سعي أنقرة لضمان واردات الغاز الروسي إليها بسعر منخفض وتمرير روسيا لمشروع السيل التركي عبر الأراضي التركية مما يجعل تركيا مركزا إقليميا لعبور الغاز، أما من ناحية روسيا فإن ذلك له أبعاد جيو سياسية حيث يعتبر المشروع كبديل لمشروع السيل الجنوبي الذي تعثر 2014[2] وسط الخلافات الروسية الأوروبية بسبب الأزمة الأوكرانية، كما أنها تسعى للمحافظة على حصتها في الغاز في السوق التركية نظرا لتوجه تركيا لتحسين علاقاتها مع إيران وتطبيعها مع إسرائيل التي تسعى هذه الأخيرة إلى تصدير الغاز نحو أوروبا مرورا بالأراضي التركية، وبالتالي مصالح الدولتين متشابهة وتخدم كلا الطرفين ، من جهة أخرى تسعى تركيا من تقاربها اقتصاديا إلى محاولة استعادة السياح الروس الذين تراجع توجههم إلى تركيا، نتيجة قيام روسيا بمنع رعاياها لسفر إليها بعد قطع العلاقات الاقتصادية على خلفية حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا، كما امتد تقاربهما إلى الجانب العسكري بالتعاون لمحاربة الإرهاب وهذا ما ظهر جليا من خلال الموقف الروسي من عملية درع الفرات التي تشترك فيها تركيا والتي أعلنت فيها عن أن عمليتها لمحاربة داعش والإرهاب . لدى أعلن وزير الخارجية التركية مولود " **جاويش أوغلو**" استعداد بلاده لبحث عمليات مشتركة مع روسيا ضد داعش والتعاون من خلال تقاسم المعلومات الاستخباراتية من خلال وسائل تواصل مباشر بين تركيا وروسيا [3]، وبالتالي شكل الإرهاب أولوية لدولتين خصوصا في ظل التخوف الروسي من انتقال الإرهاب إلى أراضيه، ومنه يظهر تقاربهما الأمني لمواجهة تهديدات الإرهابية المتمثلة في تنظيم داعش بالنسبة لروسيا أما تركيا فهي تضيف

---

[1] المرجع نفسه، ص.2.

[2] رامي القيلوبي،"التقارب الروسي . التركي: منافع اقتصادية وأهداف جيو سياسية"،العربي الجديد،2016/10/15 تم الإطلاع: 2017/5/25. الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/14

[3] عبد الستار قاسم،"روسيا وتركيا..أربعة أسباب رئيسية لطي صفحة الخلافات"، الجزيرة،2016/8/11 تم الإطلاع:2017/5/25.الموقع: www.aljazeera.net/knowledgegate

له حزب العمال الكردستاني ، لأن روسيا يمكنها الضغط على الأكراد ومنع استقلال الشريط الكردي في شمال سوريا مما يخدم تركيا، من جهة أخرى التخوف الروسي من حلف الناتو وسياساته التي تهدف لمحاصرة روسيا وتقويض دوره.

الفرع الثاني: تأثير حادثة اغتيال السفير على العلاقات التركية الروسية بعد التقارب.

شهدت العلاقات التركية الروسية تقارب تخلله إعادة بعث للعلاقات الاقتصادية والسياسية بعد خلاف دام تسعة أشهر لتأتي حادثة مقتل السفير الروسي " **أندريه كارلوف**"* في تركيا الذي قُتل على يد شرطي بمتحف الفن بالعاصمة التركية أنقرة الذي كان تحت عنوان روسيا في عيون الأتراك [1]، مما كان بمثابة الضربة للعلاقات بين البلدين في ظل فشل تركيا في حماية البعثات الدبلوماسية وهذا مخالف للقانون الدولي ومباد ئ العلاقات الدولية، وما يدفع للقول توقيت الحادثة فإذا كانت الحادثة مدبرة من تركيا فهذا لا يخدمها خصوصا أنها في إطار إعادة تحالفاتها وتوجهاتها بالابتعاد عن الحلفاء ، يبقى هذا الاحتمال ضعيف جدا لأنه وفي ظل الحديث حول من يقف وراء الحادث نجد الباحث التركي زاهد جلول رأى أن الحادثة مدبرة ولم يتم بشكل عشوائي–مشيرا إلى إمكانية تورط جماعة "**فتح الله غولن**" [2]، التي شهدت حالة عزل من طرف الحكومة التركية من المؤسسة العسكرية على خلفية الانقلاب الذي تعرضت له تركيا واتهام الحكومة بتورط الجماعة.

وعلى المستوى الرسمي نجد تصريح وزير الخارجية "**مولود جاويش أوغلو**" الذي أن استهداف روسيا يُعتبر بمثابة استهداف لتركيا [3] كتعبير عن تضامنه مع روسيا إضافة إلى تصريح

---

[1] عمروعبد الله، خبراء:اغتيال السفير الروسي بتركيا سيزيد تقارب البلدين ..وسوريا الخاسر،مصر العربية،20 ديسمبر 2016. تم الإطلاع:2017/5/26.الموقع: www.masralrabia.com/s

*لعب السفير الروسي أندريه كارلوف دور كبير في عملية التقارب التي تمت بين تركيا وروسيا كما أنه وُصف بأنه مهندس اتفاق حلب.

انظر: _____،"اغتيال السفير الروسي وتأثيره على العلاقات الروسية التركية ، مركز البديل لتخطيط والدراسات الإستراتيجية،26 ديسمبر 2016.

تم الإطلاع:2017/5/26.الموقع: pss.elbadil.com/2016/12/26

[2] عمرو عبد الله، نفس المرجع.

[3] سعيد الحاج،" اغتيال السفير الروسي في تركيا.. السرديات والتداعيات"،الجزيرة،2016/12/20.

الرئيس التركي أردوغان بأن العلاقات بين البلدين لن تتأثر لأن هذه العملية تهدف إلى ضرب التقارب التركي الروسي.

موسكو هي الأخرى رأت بأن الحادثة لن تؤثر على علاقة البلدين [1]. لدى قامت تركيا بتشكيل لجنة تحقيق ثنائية مع موسكو حول الحادث مما يظهر أن المصالح والأولويات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجمع الدولتين كانت الدافع لاستمرار العلاقات، بحيث أظهرت عملية اغتيال السفير عن مدى تقارب تركيا وروسيا بالنظر بالرغم من أن هذه الحادثة لها أبعاد دبلوماسية كثيرة لكن عدم التصعيد وتصريحات الروسية بأن الحادث يهدف إلى ضرب علاقة الدولتين ساهم في استقرار الوضع ، بالرغم من تعدد المواقف الدولية المدينة لعملية اغتيال السفير الروسي ، فمسؤولة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي "**فيديريكا موغيريني**" أدانت الحادث معربة عن صدمتها إزاء الهجوم الغير قابل للاستيعاب حسبها ،كما أدان الأمين العام لأمم المتحدة بن كي مون [2] الهجوم وعليه تعددت المواقف المنددة بالحادث .

المطلب الرابع: تأثير التقارب التركي الروسي على حل الأزمة السورية.

انعكس التوافق التركي الروسي الذي شمل عدة جوانب على الأزمة السورية من خلال سعي وتعاون كلتا الدولتين لإيجاد حل للأزمة السورية والمتمثلة في عدة مبادرات سياسية كاتفاق أنقرة * لوقف إطلاق النار وحلب الذي أخرج المعارضة من المدينة [3]، لدى كان التوافق التركي الروسي بمثابة التحالف الذي حُصرت فيه حلول الأزمة سياسيا برعاية المفاوضات السورية في عاصمة كازاخستان وتجسد أكثر عسكريا بتحالف عملية درع الفرات

تم الإطلاع:2017/5/27. الموقع: www.aljazeera .net/knowledegegate/opinions/2016/12/20

[1] مولاي علي الأمغازي،"تسمم للعلاقات التركية – الروسية"،ترك برس، 20 ديسمبر 2016.

تم الإطلاع:2017/5/27.الموقع: www turkpress.co/node/29132

[2] الجزيرة،"إدانة دولية واسعة لاغتيال السفير الروسي بأنقرة"،2016/12/20

تم الإطلاع:2017/5/27.الموقع: www aljazeera.net/news/international/2016/12/19

*إتفاق أنقرة شمل ثلاثة وثائق الأولى تضمنت وقف العمليات العدائية بين النظام والمعارضة أما الوثيقة الثانية تتمثل في آليات مراقبة وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة ،أما الوثيقة الثالثة تناولت استئناف مفاوضات السلام في مدينة أستانا.

و جاء هذا بعد تغير الموقف التركي من الأزمة السورية نتيجة إعادة ترتيب أولوياتها ومراجعة سياستها فللموقف التركي منذ بداية الأزمة السورية تميز بموقف معارض للنظام السوري 2012 بعد العملية الدبلوماسية التي قامت بها في بداية الأزمة من خلال النصائح والإرشادات للقيام بإصلاحات لاحتواء الاحتجاجات والضغوط الشعبية لكن استجابة النظام السوري للمبادرة التركية لم تكن في المستوى المطلوب، ما دفعها لتبني موقف معارض للنظام بمساندة للمعارضة وتقديم الدعم اللازم لها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية أهم حلفائها المعارضين للنظام، ماأدى إلى توتر العلاقات مع النظام وصل لحد قطع العلاقات التركية السورية، لكن الموقف التركي عرف تغير نتيجة لعدة أسباب داخلية تطالب بمراجعات لسياسة التركية نتيجة لتراجع الاقتصادي ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرضت لها تركيا والتي م ثلت لها منعرج حاسم في علاقاتها الخارجية التي أبانت عن أن متغير المصلحة هو الذي يحكم علاقات الدول.

وعليه قامت تركيا بتبني سياسة تكثير الأصدقاء من خلال إعادة علاقاتها مع دول الجوار بما فيها سوريا وهذا ما صرح به رئيس الوزراء "**بن علي يلدريم** [1] حيث تم تفسير هذا الموقف بأن تركيا في إطار ترتيبها لعلاقاتها وسياساتها وتقاربها مع روسيا وإيران تبنت مواقف تتوافق مع موقفهم للأزمة السورية ومنه تركزت مواطن التغير في الموقف التركي من الأزمة السورية بالتراجع عن المطالبة المتكررة بضرورة رحيل بشار الأسد والقبول به كجزء من العملية الانتقالية دون أن يكون له دور في مستقبل سوريا ، ومن جهة أخرى يظهر طلب وزير الخارجية "**جاويش أوغلو**" جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا) بالانسحاب من حلب وهو نفس الشرط الذي تشترطه روسيا لإدخال المساعدات ووقف إطلاق النار[2].

[1] محمود عثمان،" هل غيرت تركيا إستراتيجيتها تجاه سورية بعد تقاربها مع روسيا؟"، ترك برس، 14 يوليو 2016. تم الإطلاع 2017/5/29.الموقع: www turkpress.co/node/23711.

[2] طارق دياب،"الانقلاب التركي وأثره على الموقف التركي من الثورة السورية"،اضاءات،2016/10/27. تم الإطلاع:2017/5/29.الموقع: ida2l.com/the – coup – failed – and – its impact – on – turkish – turkish – stance – of – the – syrian –revolution .

وعليه تظهر لبراغماتية في السياسة التركية من خلال سعيها للمحافظة على مصالحها . كما أثار التقارب التركي الروسي ردود أفعال ومخاوف إقليمية ودولية كثيرة نظرا للتوافق السياسي بين الدولتين و رعاية المفاوضات السورية وعسكريا بعملية درع الفرات، فروسيا مما قوض دور الفواعل الأخرى التي تسعى هي الأخرى لدخول في تسوية الأزمة.

خلاصة الفصل:

شكل التدخل الروسي في الأزمة السورية تحدي لتركيا نظرا لتهديد مصالحها وأهدافها في سوريا و تقويض لدورها، وكذلك من خلال فرض سيطرتها على مجريات الأحداث والحل السياسي للأزمة السورية، ما أدى لتوتر وقطع العلاقات بين البلدين، لكن ذلك هذه التناقضات سرعان ما تحولت تقارب وعودة العلاقات إلى مجاريها بعد التحولات التي قامت بها تركيا في سياستها الخارجية من خلال إعادة ترتيب علاقاتها بالدول وترتيب وأولوياتها. ما انعكس على حل الأزمة السورية التي أصبحت بوادر الحل السياسي منحصرة في تركيا وروسيا تجسد ذلك في مبادرات واتفاقيات.

الخاتمة

الخاتمة

أُعتبرت منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي لطالما شهدت ولا تزال تشهد أزمات سياسية، كالأزمة السورية التي جعلت تركيا تسعى لاحتوائها من خلال تفعيل سياستها الخارجية. المُستندة إلى أُسس نظرية

تعددت الأسباب التي أدت لنشوء الأزمة السورية، والتي شكلت هاجس لدول المنطقة نظرا لأخدها أبعاد إقليمية ودولية في ظل تضارب وتناقض مواقف الدول كمحاولة للوصول لسبل حلها، كل هذا دفع بتركيا لتفعيل سياستها الخارجية كمحاولة لاحتواء الأزمة وتبني محددات تجاهها تجنبا لتداعياتها وتأثيراتها خاصة على أمنها القومي.

شكل التدخل الروسي في الأزمة السورية تحدي لتركيا نظرا لتهديد مصالحها وأهدافها في سوريا و تقويض لدورها، وكذلك من خلال فرض سيطرتها على مجريات الأحداث والحل السياسي للأزمة السورية، ما أدى لتوتر وقطع العلاقات بين البلدين، لكن كل هذه التناقضات سرعان ما تحولت إلى تقارب وعودة العلاقات إلى مجاريها بعد التحولات التي قامت بها تركيا في سياستها الخارجية من خلال إعادة ترتيب علاقاتها بالدول وترتيب وأولوياتها. ما انعكس على حل الأزمة السورية التي أصبحت بوادر الحل السياسي منحصرة في تركيا وروسيا وتجسد ذلك في مبادرات واتفاقيات. وعليه كان التدخل الروسي في سوريا بالنسبة لتركيا تهديدا وفرصة في آن واحد.

وعليه خلُصت الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

_ تبقى منطقة الشّرق الأوسط مجال للتنافس بين إستراتيجيات الدول، خصوصا في ظل استمرار تطورات الأزمة السورية وعدم التوصل للحل نهائي فيها. مع احتمال قيام أزمات أخرى في المنطقة بتغذية خارجية لكون المنطقة مُخترقة خارجيا أصلا.

_ السياسة الخارجية التركية أصبحت أكثر براغماتية من خلال مزجها بين القوة الصلبة واللينة.

_ تبقى حلول الأزمة السورية تراوح مكانها في ظل تعدد الانقسامات في المواقف والتناقض في توجهات الدول مما قد يؤدي إلى إطالة الصراع السوري.

_ أصبحت الدول تتصرف بناءا على مصلحتها وأولوياتها، وهذا ما نجده في إطار التقارب التركي الروسي والمساعي المبذولة لحل الأزمة السورية، و بناء عليه يمكن احتمال حدوث تقارب روسي أمريكي في سوريا خصوصا في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة لرونالد ترامب، في مقابل تهميش الجانب التركي.

الملاحق

الملاحق

الملحق (1): خريطة الكولونيل رالف بيتر لشرق الأوسط الجديد بعد تعديل حدود بلدانه

المصدر:

http://alghad.com/file.php?fileid=592402&width=658&height=400

الملحق(2):الموارد النفطية في الشرق الأوسط

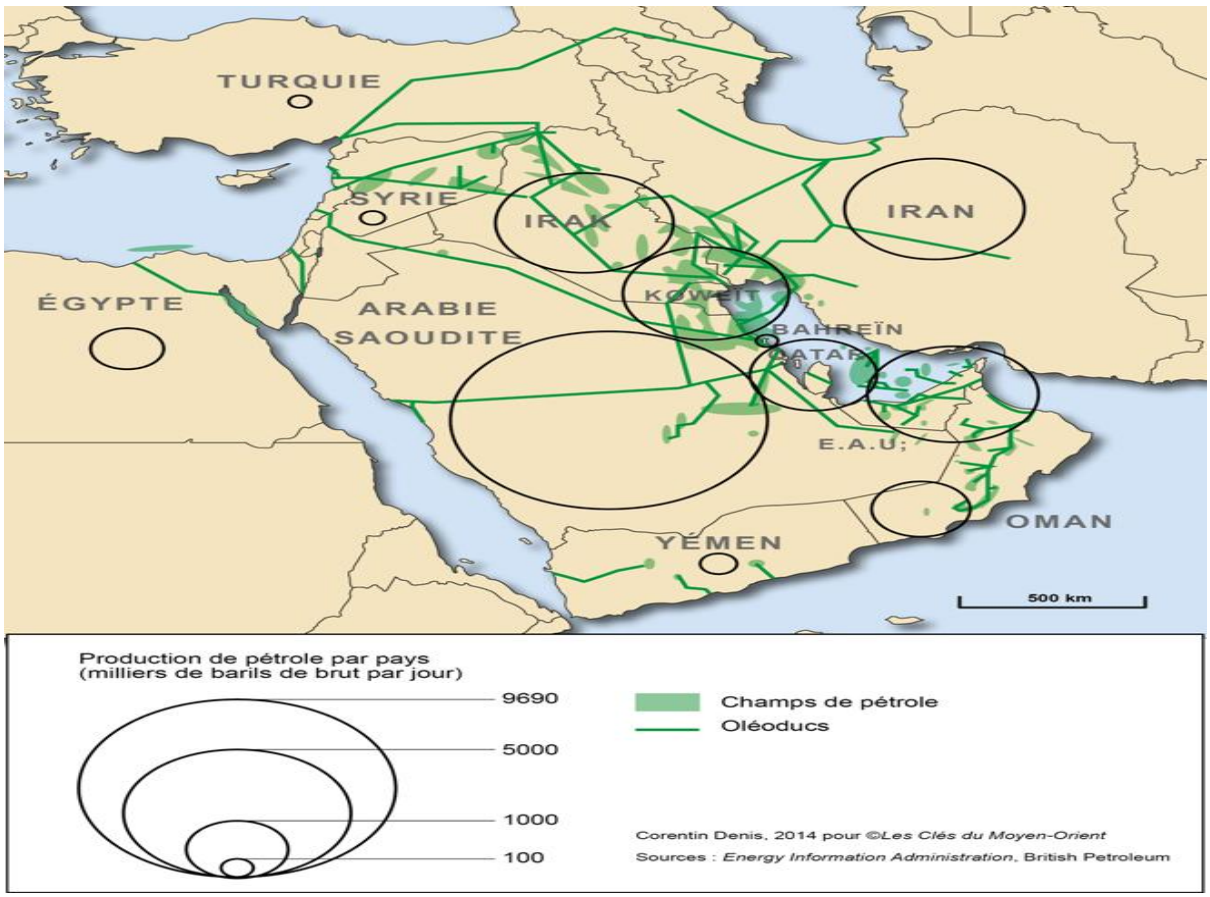

المصدر:

http://www.noonpost.net/sites/default/files/1._petrole_production.png

http://www.noonpost.net/sites/default/files/Screenshot%202014-12-23%2011.37.49.png

الملحق(3): معركة السيطرة على سوريا

المصدر:

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/12/201312125587955717.htm

الملحق (4): المنطقة الآمنة التي تطالب بها تركيا شمال سوريا

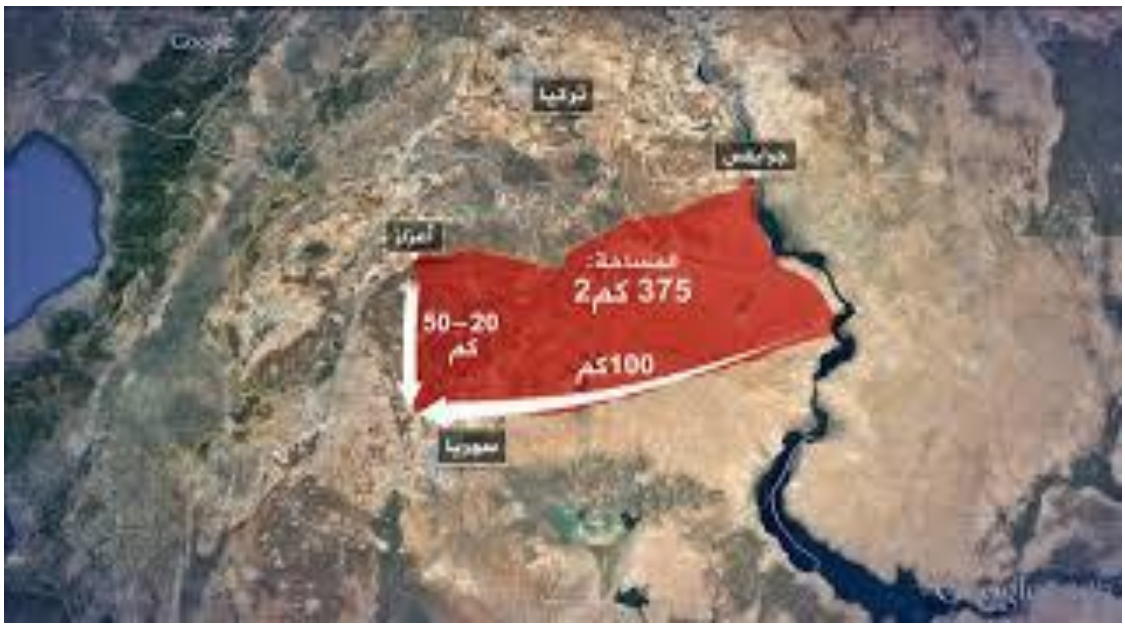

المصدر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/2/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

الملحق (5):الوجود العسكري الروسي في سوريا

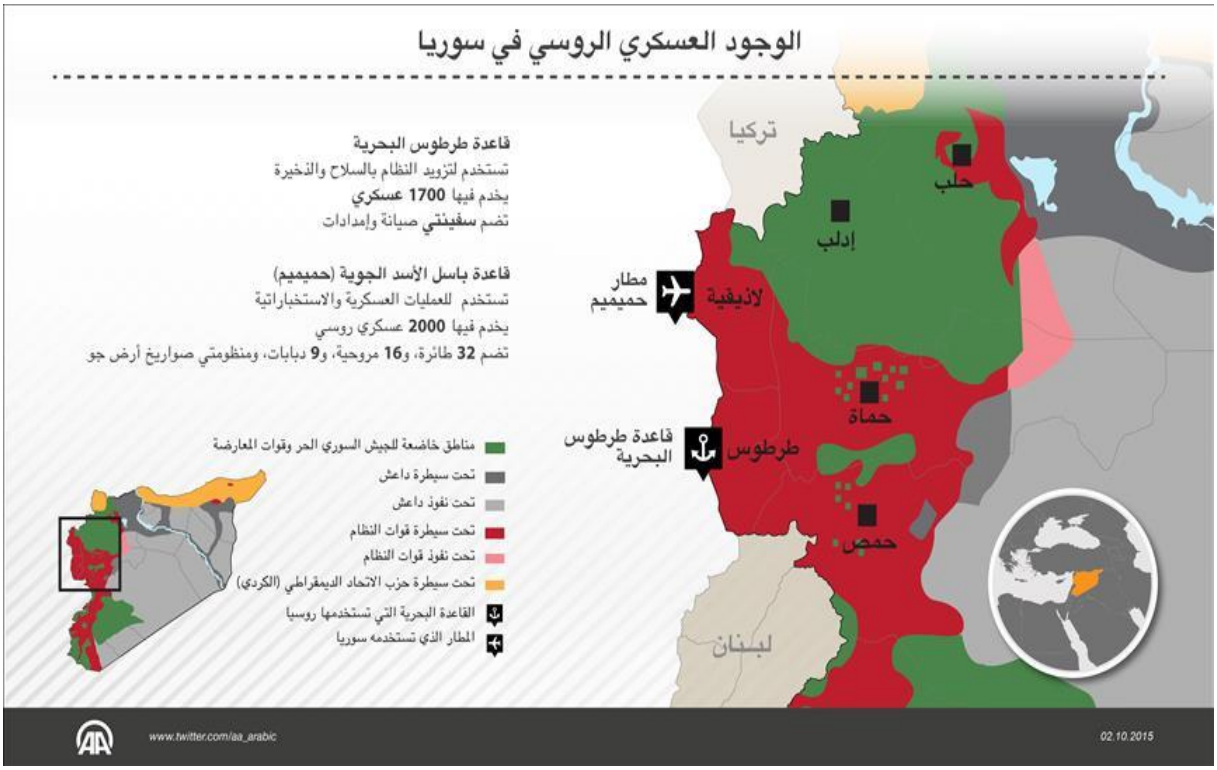

المصدر: http://alyompress.com/upload/yp5695.jpg

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1_ كتب

1_أوغلو، أحمد داود .العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (ترجمة)عبد الجليل، محمد جابر طارق ، ط .1. قطر:مركز الجزيرة للدراسات،2010.

2_ _____. فرص نجاح الاتفاق الروسي . التركي بشأن سوريا. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير 2017.

3 _ _____. قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية(حزيران/يوليو/2015).قطر:المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يوليو2015 .

4_ _____. لماذا كان انقلاب تركيا الأشد دموية أكثر الانقلابات فشلا؟. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يوليو 2016.

5_بشارة، عزمي. سورية درب الآلام والحرية . محاولة في التاريخ الراهن . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2013.

6_بشير، زين العابدين . التدخل الروسي في سورية : المخاطر والفرص الكامنة. د.ب.ن.عمران للدراسات الإستراتيجية .

7_ _____. التقارب التركي . الروسي . قطر: مركز حرمون لدراسات ، 17تموز/يوليو2016.

8_ _____ . توتر العلاقات التركية الروسية ..إلى أين؟، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، 20 نوفمبر 2015.

9_بوحنية، قوي."الجزائر والانتقال إلى اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي. مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014.

10_ _____."خطوة الانسحاب من سورية : ضغط روسي على الأسد؟ . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2016.

11_بوعمامة، زهير. أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ، ط . 1.دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011.

12_ ."الإستراتيجية الروسية في سورية:التفاوض في الميدان !". قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير 2016.

13_بوقارة، حسين . السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل .الجزائر : دار هومه ، 2012.

14_حتي، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية، ط.1. لبنان : دار الكتاب العربي ، 1985.

15_السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية، ط.1. القاهرة: مكتبة النهضة، 1998

16_عبد الحي، وليد."محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية. مركز الجزيرة للدراسات، ؤ03 أبريل /نيسان 2012.

17_عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح."إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مختلف مراحله .

18_عقيل، محفوظ،" سورية نقطة تحول أم رهان تاريخي؟ ".المركز العربي للدراسات والأبحاث، يناير2012.

19_علي الدين، هلال.مسعد نيفين. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير.

20_علي الدين، هلال. مطر جميل. النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية . مركز الدراسات العربية.

21_غازي،التوبة. الثورة السورية: الأسباب والتطورات. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية،2012.

22_غاندي، عنتر . تقديرات سياسية : تداعيات انقلاب تركيا قراءة أولية .المعهد المصري للدراسات السياسية الإستراتيجية ،23 يوليو 2016.

23_غريفتيس، مارتن. أوكالاهان ، تيري .المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ط.1.الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2008.

24_فرقاني، فتيحة. تداعيات التدخل العسكري الروسي في سورية على تركيا . المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،14 نوفمبر2016.

25_قدورة، عماد يوسف . تقييم حالة: الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا . قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث، يوليو 2016.

26_قدورة، عماد يوسف . مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات.قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2015.

27_قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون والسياسة الخارجية، 2007/ 2008.

28_الكيلاني، شمس الدين. مؤتمر جنيف وآراء في تسوية المسألة السورية . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2017.

29_مجموعة باحثين . سوريا تاريخ وثورة .مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجي ة .

30_ميكائيل، براء. الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقاد التأثير . مركز الجزيرة للدراسات ، 5 أبريل/ نيسان 2012.

31_نهار، حازم. تحليل سياسات : المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن (2254). قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016

32_ _____ . "مستقبل العلاقات التركية . الأمريكية بعد محاولة الانقلاب الفاشل .المركز العربي للدراسات والأبحاث ، يوليو 2016

33_ _____ . المشهد السوري بعد أستانا"، المركز العربي للدراسات والأبحاث. قطر: يناير 2017

34_ _____ . المعارضة السورية : مخاطر التشتت وضرورات التوافق ، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

2_ الرسائل غير المنشورة

1_ بركان، إكرام ."تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 _2010.

2 _حكيمي، توفيق."الحوار النيو واقعي . النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007_ 2008.

3_حناشي، أميرة."مبدأ السيادة في المجتمع الدولي في ظل التحولات الدولية الراهنة"رسالة ما جستير فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ،قسم الدراسات العليا . قانون عام ، كلية الحقوق ، 2002 _ 2008.

4_بادي الطروانة،"طارق." دور حلف شمال أطلسي في استقرار البلقان كوسوفو:دراسة حالة ،1989 . 2011"رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012.

3_ **المجلات والجرائد**

1_باكير،علي حسين."محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة..المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة "،آراء حول الخليج 71، مركز الخليج للأبحاث ، أغسطس (2010): 70_71.

2_ بشارة، عزمي ،"روسيا :الجيو استراتيجي فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء"، سياسات عربية 17، تشرين الثاني /نوفمبر 2015.

3_جريدة المدن الإلكترونية،"التدخل التركي في سوريا: دوافع داخلية وفر ص خارجية".2016/8/31.

تم الإطلاع:2017/5/24 .الموقع: www almodon.com/arabworld/2016/8/31

4 _ حجازي،"عبد اللطيف. لعبة تركيا المزدوجة مع داعش"، مجلة أوراق الشرق الأوسط ،27أفريل /جويلية،ع. 2015.125.

5_حسني، سنية."سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة "، المستقبل العربي، جامعة القدس، فلسطين.

6 _الحمراني، فالح."عملية "درع الفرات"التركية في سوريا: الأكراد مقابل الأسد؟، القدس، 3 سبتمبر 2016.

تم الإطلاع:2017/5/24.الموقع: www.alquds.co.uk/ ?p=5

7_ الخماش، رنا عبد العزيز ."النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 . 2014"، المستقبل العربي

8_دالي، خورشيد ." التدخل الروسي في سوريا ..نهاية الدور التركي"، الوحدة الإسلامية، 167،السنة الرابعة عشر،5 تشرين ثاني .201 (1437

9_ زكي، عبد المعطي."الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،9 فبراير (2016): 1_ 5.

10 _سرور، نبيل."الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، مجلة الدفاع الوطني 96، نيسان 2005.

11 _ سليحة،أحمد. "تركيا والشرق الأوسط . دور إقليمي متجدد"، سلسلة قضايا إستراتيجية 72. اليمن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، آذار/مارس2010

12_السويداني، حامد محمد طه ."العلاقات التركية السورية 1998 . 2011 "، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

13_عبد الرزاق، سعيد."غاية تركيا من درع الفرات في شمال سوريا "، جريدة الشرق الأوسط 13857،5، نوفمبر 2016/ 4 صفر 1438.

14_عدوان،أركان إبراهيم .آثار انعكاسات "الربيع العربي"والأزمة السورية على تركيا"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية

15_علي،حسين."البقاء والتمدد:إستراتيجية تنظيم داعش في العراق وسوريا"، مجلة أوراق الشرق الوسط 67،أفريل/ جويلية،2015

16_قبلان ، مروان. "الثورة والصراع على سوريا : تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، سياسات عربية 18. كانون الثاني يناير (2016) : 43

17_محمد ياسين،آمال."المواقف الإقليمية والدولية وأثرها على الأزمة السورية"،صحيفة الرأي الأردنية،2012/5/24.

18_المصري، خالد. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، 2، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق ، 2014.

19 _معوض،"علي جلال .الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية "،السياسة الدولية 185 .جويلية 2011.

4_ القواميس والمعاجم

1_عبدالكافي،إسماعيل عبد الفتاح."الموسوعةالميسرة للمصطلحات السياسية(عربي.انجليزي)

6-المحاضرات :

1_حمدوش،"رياض .محاضرات في نظرية التكامل والاندماج "قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة.

2 _شحماط، مراد."محاضرات في مقياس النزاعات الدولية "قسم العلوم السياسية ، جامعة سكيكدة ، السنة الجامعية: 2015/2014.

3 _عبد العالي، عبد القادر ،"محاضرات نظريات العلاقات الدولية "،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2009 .

4 _عيساوة، آمنة. محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية "قسم العلوم السياسية ،جامعة سكيكدة، السنة الجامعية : 2014/2013.

5_ الروابط الإلكترونية.

1_أبو هلال،" فراس.إسقاط المقاتلة الروسية.. الارهاصات والسيناريوهات المحتملة "، 11/25/ 2015. تم الإطلاع: 2017/5/12.الموقع:
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/25

2_ _____ ،"الأزمة السورية..مراحل ومواقف"، أخبار مصر، 2016/10/24
تم الإطلاع:2017/5/11.الموقع: www.egynews.net/1118027/

3_ _____ ."إدانة دولية واسعة لاغتيال السفير الروسي بأنقرة"، الجزيرة، 2016/12/20
تم الإطلاع: 2017/5/27.الموقع: www aljazeera.net/news/international/2016/12/19

4_ _____ ،"اغتيال السفير الروسي وتأثيره على العلاقات الروسية التركية ، مركز البديل لتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 26ديسمبر 2016 تم الإطلاع:2017/5/26.
Pss.elbadil.com/2016/12/26

5_الأمغازي، مولاي علي."تسمم للعلاقات التركية – الروسية"، ترك برس، 20 ديسمبر 2016.تم الإطلاع:2017/5/27.الموقع: www turkpress.co/node/29132

6_ _____ ."التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي"،العربية، 9 / مارس/ 2013. .تم الإطلاع:2017/5/1. الموقع:
http :www.alarabia.net/ar/arabic.studies2013/03/09/2

7_أورخان،"أوتيون.وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار:الوقائع . النتائج . المقترحات"،22.يوليو/ تموز 2014 .تم الإطلاع: 4/5/2017. الموقع:
http://www.alsouria.net/content/

8_باكير،"علي حسين. التدخل الروسي في سوريا يعقد حسابات تركية "،3 أكتوبر 2016. تم الإطلاع:2017/5/10.الموقع: www turkpress.co/node/13247

9_بشارة ، عزمي."مستقبل العلاقات التركية الأمريكية بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة"،27/7/2016. تم الإطلاع:2017/5/15.الموقع:
www.fj-p.com/By visitorpen-details.aspx ?ID=3878

10_ _____ ،"4 مكاسب لبوتين من فشل الانقلاب في تركيا"، المصريون،6أغسطس2016.
تم الإطلاع:2017/5/24.الموقع: https://almesryoon.com/story/910698/4-

11_جاكتوغ، سونمار. سجل عملية درع الفرات"،ترك برس،13 أبريل 2017

تم الإطلاع:2017/5/25.الموقع: orient.nrws.net/or/news-show/11598

12_حامد،محمد."توجهات وفاقية: للعلاقات التركية الخليجية بعد الانقلاب الفاشل"،ترك برس، 27سبتمبر 2016

.تم الإطلاع:2017/5/24.الموقع: www.turkpress.co/node/2640

13_الحاج،"سعيد. جنيف وتراجع الدور التركي في سوريا"، 2016/2/1

تم الإطلاع:2017/5/12. الموقع:

www aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/ 31

14_الحاج ، سعيد."المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء"،2016/3/8 تم الإطلاع:2017/5/10.الموقع:

www .aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/2/

15_الحاج سعيد،"اغتيال السفير الروسي في تركيا..السرديا ت والتداعيات، الجزيرة.2016/12/20

تم الإطلاع:2017/5/27.الموقع:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/12/20/

16_ خولي، معمر فيصل."تركيا والخطوط الحمر الكردية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،1مارس2016 .تم الإطلاع

2017/5/18:الموقع: http://rawabetcenter .com/archives/21555

17_خولي، معمر فيصل . "نتائج الانتخابات التركية وانعكاساتها على السياسة التركية . مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،4 نوفمبر 2014.

18_دالي،خورشيد."الأكراد والأزمة السورية"، تاريخ النشر 2016/1/26

تم الإطلاع:2017/4/23.الموقع:

http : //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/1/26

19_دياب، أحمد."أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته"، السياسة الدولية ،الأحد 17 ديسمبر 2016.تم الإطلاع:2017/5/12.الموقع:

www siyassa.eg/Newscentent/ 3/111/7623.

20_دياب،"طارق.الانقلاب التركي وأثره على الموقف التركي من الثورة السورية"،إمضاءات،2016/10/27.
تم الإطلاع:2017/5/29.الموقع: ida2l.com/the – coup – failed – and – its impact – on – turkish – turkish – stance – of – the – syrien – révolution .

21_صالحة،"سمير. ثمن الدولة الكردية"،عربي21،الأحد 21،يونيو،2015
تمالإطلاع:2017/4/10.الموقع:
http : //arabi21.com/story/839615/

22_الصاوي،عبد الحفيظ."أثر التطورات المحلية والإقليمية على اقتصاد سوريا"، 28/7/2015 تم الإطلاع: 2017/4/9 الموقع:
www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/7/28

23_عازم،"ماجد.التقارب التركي الروسي...الخلفيات والآفاق.26/6/16
تم الإطلاع:2017/5/25.الموقع:orient-nrws.net/or/news-show/11598

24 عاطف، أحمد ".إستراتيجية الخروج :"كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا؟"، مرك ز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 13 ديسمبر ، 2015.تم الإطلاع10/5/2017الموقع: rawabetcenter.com/archives/16336.

25_عبد العزيز،أحمد."التفاعلات الإقليمية حول الأزمة السورية "، مركز دراسات الربيع العربي، سبتمبر 2013.تم الإطلاع:2017/4/15.الموقع :
http://arab:sppring.cod95.info/20/3/09/

26_عبد النبي، هاجر محمد أحمد."رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأحد 1 نوفمبر 2015.
تم الإطلاع:2017/4/20.الموقع:
www .acrseg.org/39541

27_عثمان،"أسامة. في خلفيات الموقف الروسي من سوريا "، ميدل إيست أونلاين ، تم الإطلاع:26/6/17.الموقع

www middle- east- online.com ?id=247995

28_غسان النجار،ياسر."الدور التركي في سوريا ومنعطف الإجرام الروسي"،البيان،2015/11/11.تم الإطلاع:2017/5/12.

الموقع: www.albaayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx ?ID=4729

29_ عنكير،عبد الكريم .في الفرق بين المنطقة العازلة والآمنة.. وبأيهما تركيا تطالب ؟،مركز الشرق للدراسات والبحوث، 16تشرين الأول/أكتوبر 2014.

30_قاسم ،عبد الستا ر."روسيا وتركيا..أربعة أسباب رئيسية لطي صفحة الخلافات"، الجزيرة،2016/8/11

تم الإطلاع:2017/5/25. www.aljazeera.net/knowledgegate

31_القيلوبي،"رامي. التقارب الروسي . التركي: منافع اقتصادية وأهداف جيو سياسية"،العربي الجديد،2016/10/15. تم الإطلاع: 2017/5/25.

الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/14

32 _القيلولي،رامي."الانقلاب الفاشل فرصة لإحياء علاقات تركيا وروسيا"،العربي الجديد،21 يوليو 2016.تم الإطلاع:2017/5/24

الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/7/21

33_كوش،عمر."روسيا والأزمة السورية"،تاريخ النشر 2012/3/30. تم الإطلاع:2017/4/24.

الموقع: www.aljazeera.net/knowledgate/opinions/2012/3/30.

34_محمد، شيماء".انقلاب تركيا وموقف إيران"، التحرير،2016/7/24.

تم الإطلاع: 2017/5/24.الموقع: www.tahrirnews.com/posts/447352/

35_محمود، عثمان."هل غيرت تركيا إستراتيجيتها تجاه سورية بعد تقاربها مع روسيا؟"، ترك برس، 14 يوليو 2016.

تم الإطلاع 2017/5/29. الموقع: www turkpress.co/node/23711.

36_ مورفيسك،أندريه. الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي . بنيوي (ترجمة: عادل زقاع)، شبكة بوابة العرب، 2007/10/29.
تم الإطلاع: 2017/5/29. Vh.arabsgate.com/showthread.php
37_"تأثير عدم وجود حل في سوريا على تركيا"،ترك برس، تاريخ النشر 15 ديسمبر، 2015
تم الإطلاع 2017/5/5. الموقع:
www turkprees.co/node/16421
38_ تركيا وروسيا..علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة، الجزيرة ،2016/12/20
تم الإطلاع:2017/5/12.الموقع:
www aljazeera.net/encyclopedia/évents/2016/12/6

المراجع الأجنبية

1_SHarifa fadel,The rol of turky and the arab national ,Security studies,7January,2015. strategey political

الفهرس

الفـــــــــــــــهـــــرس:

الموضوع	الصفحة
الملخص	1_ 2
مقدمة	أ_ي
الفصل الأول :التأصيل المفهومي والمقولات النظرية في تفسير السياسة الإقليمية التركية الشرق أوسطية	**13_39**
مقدمة الفصل الأول:	**13**
المبحث الأول: الإطار المفهومي للدراسة.	**14-26**
المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.	14
الفرع الأول: تحديد النطاق المكاني والبشري للشرق الأوسط .	14
الفرع الثاني : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .	16
المطلب الثاني : مفهوم السياسة الخارجية .	17
الفرع الأول : حول تعريف السياسة الخارجية .	17
الفرع الثاني : السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها .	19
المطلب الثالث : مفهوم التدخل .	21
الفرع الأول :تعدد دلالات التدخل .	21
الفرع الثاني : أشكال التدخل .	22
المطلب الرابع : مفهوم الأزمة .	23
الفرع الأول: خصائص الأزمة وعناصرها .	24
الفرع الثاني : الأزمة والمفاهيم القريبة منها .	25
المبحث الثاني : المقاربات المفسرة للسياسة التركية الشرق أوسطية .	**27-38**
الطلب الأول: المنظور الواقعي الجديد للسياسة الخارجية.	27
الفرع الأول : المنطلقات الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة .	27
الفرع الثاني : افتراضات النظرية الواقعية الجديدة .	28

المطلب الثاني : المنظور البنائي في تفسير السياسة الخارجية .	29
الفرع الأول : منطلقات وافتراضات النظرية البنائية .	30
الفرع الثاني : اقتراب الدور الإقليمي في السياسة الخارجية .	32
المطلب الثالث: السياسة الخارجية من منظور الليبرالية المؤسساتية الجديدة .	37
خلاصة الفصل:	**39**
الفصل الثاني : سياق السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية قبل التدخل الروسي .	**74-40**
مقدمة الفصل الثاني:	**40**
المبحث الأول : حراك الربيع العربي في سوريا : محاولة للفهم .	**48-41**
المطلب الأول : أسباب الأزمة السورية وأطرافها .	41
الفرع الأول : تطورات الأزمة السورية .	42
الفرع الثاني : فواعل الأزمة السورية .	42
المطلب الثاني : مواقف الأطراف الإقليمية الفاعلة من الأزمة السورية .	44
الفرع الأول : الموقف التركي .	44
الفرع الثاني : الموقف الإيراني .	45
المطلب الثالث : تداعيات الأزمة السورية على النظام الشرق أوسطي .	46
المبحث الثاني : الانخراط التركي الجديد في قضايا الشرق الأوسط .	**62-49**
المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية .	49
الفرع الأول : السياسة التركية بين القطيعة والعودة .	49
الفرع الثاني : مبادىء وأدوات السياسة الخارجية التركية .	51
المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية .	53
الفرع الأول : المنطقة الآمنة.	53
الفرع الثاني : الهاجس الكردي .	54
المطلب الثالث :انعكاسات الأزمة السورية على تركيا .	56
الفرع الأول : الأمن القومي.	56

الفرع الثاني : السياسة الخارجية .	59
المبحث الثالث :تركيا وامتدادات الأزمة السورية للبيئة الدولية : المواقف ومبادرات الحل .	**73-63**
المطلب الأول : المواقف الدولية من الأزمة السورية .	63
الفرع الأول : المواقف المؤيدة للنظام السوري .	64
الفرع الثاني : المواقف المعارضة للنظام السوري .	67
المطلب الثاني : مبادرات حل الأزمة السورية .	69
الفرع الأول: المبادرات الإقليمية لحل الأزمة السورية .	69
الفرع الثاني : المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية .	**71**
خلاصة الفصل:	**74**
الفصل الثالث : مظاهر التحول في السياسة التركية نحو سوريا بعد التدخل الروسي .	**104-75**
مقدمة الفصل الثالث:	**75**
المبحث الأول : وقع **التدخل الروسي على الأهداف التركية في سوريا .**	**86-75**
المطلب الأول : دوافع التدخل الروسي .	76
الفرع الأول : الدوافع المباشرة للتدخل .	77
الفرع الثاني : الدوافع غير المباشرة للتدخل .	79
المطلب الثاني : تحديات التدخل الروسي في سوريا على تركيا .	80
الفرع الأول : التأثير على المطالب التركية	80
الفرع الثاني : التأثير على الدور الإقليمي التركي .	82
المطلب الثالث : توتر العلاقات التركية-الروسية	83
الفرع الأول : مظاهر وقضايا التوتر.	84
الفرع الثاني : تداعيات ونتائج التوتر .	85
المبحث الثاني : السياسة الخارجية التركية بين المراجعات ونهج جديد .	**104_87**

المطلب الأول : قضايا الداخل التركي والسياسة الخارجية .	88
الفرع الأول : الانتخابات التشريعية الأولى والثانية في تركيا .	88
الفرع الثاني : المحاولة الانقلابية على نظام الحكم .	90
الفرع الثالث : التدخل العسكري التركي في سوريا .	91
المطلب الثاني : المواقف من الانقلاب وإعادة النظر في العلاقات التركية الروسية .	92
الفرع الأول : موقف الدول المؤيدة للانقلاب .	93
الفرع الثاني : موقف الدول المعرضة للانقلاب .	95
المطلب الثالث : روسيا وتركيا من التجاذبات إلى التقارب .	98
الفرع الأول : أسباب ودوافع التقارب التركي الروسي .	98
الفرع الثاني : تأثير حادثة اغتيال السفير الروسي على العلاقات بين البلدين .	100
المطلب الرابع : تأثير التقارب التركي الروسي على حل الأزمة السورية .	101
خلاصة الفصل:	**104**
الخاتمة .	105
الملاحق.	107
المراجع.	112
الفهرس.	127_124